

Arab O. 96.

arab nyelvtani könyv. Elise von Kézian 1156/1743

الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من
قبيل الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه
ما ضرب احدًا احد الا عمروا زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في
الآخر وايضا هو خلاف المقصود وانما وجوب تقديمه عليه في صورة
وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل
انقلب المعنى قطعًا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا
غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتأخير
نحو ما ضرب عمروا الا زيد وفايدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفًا او وقع الفاعل
بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمروًا زيدًا واتصل مفعوله بان يكون
المفعول ضميرًا متصلًا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب
تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير
المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه
بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرًا
متصلا والفاعل غير متصل لمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضًا ضميرًا متصلًا فانه ح
يجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازًا اي حذفًا جائزًا في مثل زيد اي فيما كان

اي اللام فيها للوقت لا للتقييد
اي وقت قيام قرينة ومصوطها
اذ قيام القرينة شرط لا علة منه

BIBLIOTHECA ACADEMIAE SCIENTIARUM HUNGARICAE
MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA
BUDAPEST

M. T. A. KÖNYVTÁRA
Növedéknapló
1950 v. 5786 sz.

جوابا للسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم بالقيام فيجوز
ان يقول زيد بحذف قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر
يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وبذلك
يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا للسؤال المقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد
ابن نهشل وليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم
فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل بما الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة
السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية وليبك يزيد على البناء للفاعل
ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من
يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة الاذلاء واحر
البيت ومحتط مما تطيح الطوايح والمحتط السائل من غير وسيلة والاطاحة
الاهلاك والطوايح جمع مطيحة على غير قياس كلوائح جمع ملقحة وما يتعلق بمحتط
وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات
المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل بقرينة دالة على تعينه وجوبا اى حذفا واجبا
في مثل وان احد من المشركين استجارك اى في كل موضع حذف الفعل ثم فسر رافع
الاجل ضمير الشأن المحذوف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار شيئا
خلاف المفسر الذي في ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره

كقولك

كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين
استجارك فاحد فرافاعل فعل محذوف وجوبا ومعه استجارك الاول المفسر
باستجارك الثاني وانما وجب حذف الان مفسره قايم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون
احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل
وقد يحذف اي الفعل والفاعل معا ودون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا
لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها
وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيامه ما يؤدي مؤداه
في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدرت الجملة الفعلية لا الاسمية
بان يقال اي نعم زيد قايم ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية
واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد
معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لانه في
العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا
على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي
بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو
يستحقه قبل الكل فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما
بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع
معمولا لكل واحد منهما على البدل فلا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل

الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني
لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما
ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم
وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين والثاني عند الكوفيين لانه لا
يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصلح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد
نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون
طريق قطعه اضمار الفاعل فلذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في
الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان
معا وعلى مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار
وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما
ان يكون ذلك الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية
مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك
يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر
آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمروا وليس هذا
قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد

الفعلين

الفعلين فاعليه اسم ظاهر والآخر مفعوليه ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا
شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل
للاولين فقول المختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين
واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك
لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما يتصور مثالا للقسم الثالث
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني تحصل مثال القسم الثالث
وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا
وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم
الظاهر مرفوعا ويختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز
اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز
اعمال الفعل الثاني بالاطلاق ـ وللاحتراز عن الاضمار قبل
الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأت به لانه مذهب
المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل جواز
الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع
الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا
للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اسند

كمفعول ما لم يسم فاعله

شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل
الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني
واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول
الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل
لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف
الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل
اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان
فلا يلزم ح منه محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد
الظاهر كما في صورة تأخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد وضربني واكرمت زيدا
هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار
لو ذكر وعن الاضمار قبل [illegible] فلو بان مت[illegible] الذكر في الفضلة لو
اضمر ان استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو
حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب
حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم اضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت
الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو
ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا
الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر

مثل ضربني وضربت زيدا

لفظا

لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو
اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول
الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير ح راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما
تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار
ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار
عطف ان يمنع
والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث
اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما
واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف
المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه
لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا
على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا
فظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا
مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما
استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى
ما كافة
لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان
حيوة
اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه
بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل

لئلا يتوهم بالحذف ان الثاني غير متوجه الى مذكور ولان الاول
اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الام الظاهر بالفعل
وهو متقدم على ما يضمر في الفعل الثاني حتما ولا يحذف
مع امكان اضماره هندي
اي اضمرت في جميع الاوقات الا وقت منع مانع
عن الاضمار هندي

الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين
فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرأ القيس كفاني ولم
اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير
توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي
لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي
لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا
على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول
لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر
اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي
وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال
ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي
مفعول فعل او شبهه لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم
يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله
بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي
فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل
متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل
او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته

مفعول ما لم يسم فاعله

مقام

مقام الفاعل اذا كان عامله فعلاً ان تغير صيغة الفعل الى فعل اى الى الماضى
المجهول او يفعل اى الى المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل
ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع
الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول
اسناداً تاماً فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسنداً
ومسنداً اليه معاً مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان
احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل
باب اعلمت اذ حكمه كحكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسنداً والمفعول
له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف
ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتأديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول
له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت
فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه لانه
لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهو دليل الانفصال
والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولاً معه واذا
وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل
تعين اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل
فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك

لو اكتفى بقوله ولا الثالث لكفى اذ لا ثالث الا لباب اعلمت ووجه
ان الثالث من باب اعلمت بعينه الثانى من باب علمت لان همزة افعال
تزيد المفعول الاول عصام الكافية

نحو اعلمت زيداً
عمرواً فاضلاً

لولا

لايمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة
تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان
امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة و
فائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد
مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه فى ضمنه جار ومجرور شبيه بالمفاعيل
اقيم مقام الفاعل مثلها واذ لم يكن اى واذ لم يوجد فى الكلام المفعول
به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء فى جواز وقوعها موقع
الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى المفعولين
ثانيهما غير الاول اولى باذ يقوم مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه
معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى آخذ نحو اعطى زيد درهما
مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة
المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا ومنها المبتداء والخبر وفى بعض النسخ
ومنه بدون من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتداء والخبر جعلهما فى
فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما
فى العامل المعنوى فالمبتداء هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو
وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الذى لم يوجد فيه
عامل لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسم ان وكان

وكانه

وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل مبتداء
بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتداء الخارج عن
هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة
او للتقسيم لا للتشكيك
كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرى شتى الواقعة بعد حرف
النفي كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز
الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه
قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدا ونحن فاعله ولو جعل
خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل وبين معموله الذي هو من
باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري
مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت
عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان
رافع لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته
مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتداء وما قائم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد
حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام
اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا
طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها

لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم متوسطا

لانه اذا صار مثنى او مجموعا لزم اجتماع الفاعل في الفعل وان لم يلزم في شبهه لكن يحمل عليه اطراد الباب هندي

خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتداً وما بعدها فاعلها مسد مسد
الخبر وكون ما بعدها مبتداً والصفة خبرا مقدما عليه فهنا ثلث صور
احديها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتداء وقائمان خبرا
مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة
قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر
هو المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات
الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس باسم المسند به اى ما يوقع به الاسناد واحترز به عن
القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف
المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء ولك ان تقول المراد بالمسند به
والمسند الى المبتداء او تجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء
وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة
المذكورة تأكيدا واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم
عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او ليسند اليه شئ فمعنى الابتداء عامل
في المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء
عامل في المبتداء والمبتداء عامل في الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتداء
والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العامل اللفظي واصل المبتداء

وهو منقوض بمثل اقائم الزيدان لان الزيدان محكوم عليه واقائم محكوم به
وجوابه ان نقول ان المراد بالمبتدا ان يكون في الاصل واقائم الزيدان
ليس كذلك لانه في الاصل فاعل سد مسد الخبر شرح

اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان
المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن
ثمة اي ومن اجل ان الاصل المبتدا في التقديم لفظا جاز قولهم في
داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة
التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في
حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا و
رتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة ~~لان المعرفة~~ وان كان
الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير
الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على
الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما عن وجوه التخصيص اذ بالتخصيص
يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة
فجعل مبتدا وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة فان المتكلم بهذا
الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسال المخاطب عن تعيينه فكانه قال
اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد
منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفي ~~دار~~ الدار خبره ومثل قولك
ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد

زيدا فقه من الحمار قبيلندن

زيدا فقه من الحمار قبيلندن

وشمولها فتعينت وتخصصت بقطع الاحتمالات فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر
واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم
شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع
ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه
بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه
بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام
واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجي حبيب مثلا
وقد يكون شرا كما اذا كان مجي عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم
به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير
اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى
شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركته العجز
في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار
علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص
بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما
فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام
من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار
صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصصات التي يحتاج

في توجيهاتها

في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيك الواهية فعلى هذا لجواز ان يقال كوكب
انتقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول
اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم
فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضا فقال
والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم
يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة
بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتداء
من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما في مثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم
الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا
للمبتداء نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو البر
الكر بتين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع
البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان
او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر
اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة فعلية بخلاف
ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير
مفردا وجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو
الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل ان الخبر والاصل في الخبر الافراد

ظرفا اما منصوب على انه خبر وقع اذا كان وقع من افعال الناقص واما
منصوب على انه حال من فاعل وقع اذا كان وقع فعلا لازما

قوله ان الظرف لا بد له من متعلق قيل اتفق النحاة على ذلك فيبحث لان
الظرف لا بد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار زيد فلا حاجة الى امر
زائد هذا قلت الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او سكونه
او حصوله او غير ذلك فلا بد من تقديره ليتم البيان عصام

وتم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما
اشار بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اى على ما من
وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا للصدارة
مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب
بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على
المبتدأ التضمنه معنى الاستفهام اوكانا اى من المبتدأ والخبر معرفتين متساويين
في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر
خبرا نحو زيد المنطلق اوكانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى
لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل مني
افضل منك رفعا للاشتباه اوكان الخبر فعلا له اى للمبتدأ احترازا عما
لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز
ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم
المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصورة الاولى فلما ذكرناه واما في
الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد
قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل اذ كان او بالبدل عن
الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون

قاموا

وانما وجب تقديم ههنا لئلا يلزم تأخير ما حقه صدر الكلام

وانما وجب صدر الكلام لهذه الاشياء ليعلم في اول الامر ان الكلام
من اى نوع من انواع الكلام ولانه مغير والمغير قبل المغير

الان غير لانه الكلام من الاضافية

قوله فعلا احتراز من ان يكون اسما كقولك زيد قائم اذ يصح
تقديم الخبر فيه

فان قيل ان زيدا لا يكون المبتدأ كما هو المقدر لانه يجوز ان يكون
بدلا من ابوه فان ابوه فاعل وزيد يكون بدلا منه قلت لا يجوز
ان يكون بدلا لانه لو كان بدلا للزم ابدال ضمير من اظهر

قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلاً
عن الفاعل فالتبس المبتداء به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز
كون الالف والواو حرفاً دالاً على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا
تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير
جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد
فزيد مبتداء واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر
جملة حقيقة مفرداً صورة وان قدر باسم فاعل كان الخبر مفرداً صورة ومعنى وعلى
التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره
صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححاً له اى للمبتداء
من حيث انه مبتداء فتقدمه يصحح وقوعه مبتداء مثل في الدار رجل فان
في الدار خبر تخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقى المبتداء نكرة غير
مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام ان كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية
ممتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كاين في
جانب المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ومعنى مثل على التمرة مثلها زبداً فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير
لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل
تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبراً عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها

والصواب ان يقال ومنها ان يكون الخبر خبراً عن ان مع ما في خبر
لان الخبر ليس خبراً عن ان لان ان حرف والحرف لا يقع مبتداء

وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة
في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك
قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين
فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وذلك يستعمل على
وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل
واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي
مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة
التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد
الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا في الخبر
ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو
من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل
المتعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط
وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه وما بكم من نعمة
فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببية للخبر سببية الشرط للجزاء
فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد
تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى
في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله

فيه

جملة انك قائم مبتدأ وعند خبره

اي لعدم الخفاء بالتعدد بالعطف

اي على غير العاطف

اي على معنا الشرط

اي في الخبر

على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرناه وقد يتعدد الخبر صح صح

اذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره عند تحقق ثلث شرائط احدها ان يكون صلة فعلا او ظرفا والثاني ان لا يكون مخصوصا والثالث ان يقصد كون الاول سببا للثاني شرح

فيه يجب عدمه وذلك المبتداء المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول
بفعل او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته
فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف
بر او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفى حكمهما الاسم المضاف
اليهما مثل الذى ياتينى هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى
فى الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال
الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل
ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل ياتينى
هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل فى الدار هذا
مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف
الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل ياتينى او فى
الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا
دخلا على المبتداء الذى يصح دخول الفاء على خبره ما نعان
عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة
المبتداء والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة

لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء معا
من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو باتفاق من النحاة فلا يقال ليت
او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب
علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل
تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه
ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق
بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في
المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا يخرج
الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين
كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق
بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص
ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه
فاعتد بقوله وذكره ولم يقيد بقول من سواه
فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء
فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق
وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول قوله تعالى
واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

اي حال

الواو للقسم

وقد

وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا
جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل
الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم ان الله كان فى الاصل صفة فقطع
لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك ويجب حذفه
ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المتهلل
اى المبتداء المحذوف جوازا مثل المبتداء المحذوف فى قول المتهلل المبصر
للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله
بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان
مقصود المتهلل تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليعرفه
الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم حريا على عادة المتهللين غالبا
ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا
جايزا لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى قولك
خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب
خرجت فاذا السبع واقف على تقدير ان يكون اذا ظرف زمان يدل لفظ
سادّ مسدّه اى فى وقت خروجى السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة
وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى موضع
الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتداء

الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لفظ
لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب
لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما
اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما فى قوله ولولا الشعر بالعلماء يذرى
لكنت اليوم الشعر من لبيد هذا عند مذهب البصريين وقال الكسائى
الاسم الذى بعدها فاعل لفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا لفظ
هى الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدإ كان مصدرا صورة
او بتأويله منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان
اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذكر مثل ذهابى راجلا وضرب زيد قائما
اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا
قائما واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما
فذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما
محذوف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك اى زيد عندك حاصل
فبقى اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام
الظرف لان فى الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القيام مقام
الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضى هذا قيل فيه وفيه تكلفات
كثيرة ثم حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا الكلام

ومن

اى مع متعلقاتها

وهى صح

ولو امنية الرحمن عندى اخر البيت
جعلت الناس كلهم عبيدى

قال ان اذا كان منسوبا اليهما نحو ضربى زيدا
قائما وضرب زيد قائما وانما قال مضافا
ليدخل فيه مثل ضرب زيد اليوم بالنسوب اليهما
فانه ليس بمضاف اليهما بل
منسوب

لان الحال قد يدل على الوقت الزمانى وانما يصح الحذف
لتحقق هذا الحصول الشرطى لان قائما يدل
على اذا كان لدلالته على العامل واذا كان يدل على
الخبر لدلالة الظرف على متعلق العام فقائما
يدل على الخبر لدلالته الدال على الحال الذى هو
ذو حال وهو غير لازم الذكر الا
متوض

ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة والذى يظهر
لى ان تقديره نحو ضربى زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربى
زيدا يلابسنى قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم نقول حذف المفعول الذى
هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال مع قيام
القرينة تقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف يلابس
الذى هو خبر المبتدا والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا
مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات
البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربى زيدا قائما حاصل يجعل قائما من
متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شىء مسده وتقييد المبتدا
المقصود وعمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سده الحال
محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان
هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدا
اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شىء بالواو التى بمعنى مع وذلك مثل كل رجل
وضيعته اى كل رجل مقرون مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان
الواو يدل على الخبر الذى هو مقرون واقيم المعطوف فى موضعه ورابعها كل مبتدا
يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقاؤك
قسمى اى ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم

الياء المتكلم

لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر فى معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف

فالحال على المذهب الثانى من تتمة المبتدا وعلى المذهب الاول من تتمة الخبر والصحيح هو الاول افلتنا

اى على المبتدا

لان توطئة القسم اى قرينة القسم

مقامه فيجب حذفه والواو والمرتبط واحد ولا يتوهم الام الا المفتوحة لان القسم
موضع التخفيف لكثرة استعماله ومنها خبرا واخواتها اى من المرفوعات خبرا و
اخواتها اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت
ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت
الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اى خبرا ن واخواتها
المسند الى شئ آخر بعد دخول احد بهذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل
لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول
هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها
عليهما لا ايراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينقض التعريف بمثل يقوم
في قولنا ان زيدا ليقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس
مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان
يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك
قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند المسند
فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثلا ان زيدا يقوم
ماؤل بقائم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف
وامره كامر خبر المبتدا اى حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا
وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا او مثنى ومنفيا

وخذ وفا

قوله اى اشباهها التي الاخوات للاشباه والنظائر لما بينها من التناسب والتماثل
وتجانس الاخوات عبد الرحيم

مد لا ايراث اثر فيها لفظا او معنى اما
لفظا فقبل العمل اما معنى فلما سنحقق معانيها
المعنوية فان تاكيد الحكم مثلا يرجع
الى المحكوم به وعليه وهذا التقدير لا ينقض
التعريف بمثل يقوم وخبر المبتدا الذي بعد
ان الملفوظ بها او بعد ان المخففة الملغاة
عبد الرحيم

طحطحاوي ارقه للفاضل الهندي حيث قال والمراد
بالمسند المسند الى الاسم اذ لا تباشر الفعل
يتضح بذلك ان زيدا يضرب ابوه فانه ليس
بمسند الى اسم اذ هي

ومحذوفًا وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلابد له من عايد ولا يحذف
الا اذا عُلم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرًا بوجود شرايطه وانتفاء
موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرًا للمبتداء يصح ان يقع خبرًا
لباب اث حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال
ان اين زيدا واث من اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتداء في
تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء وذلك
لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيًا ايضا
والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع
على المنصوب. فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول
كما تصرف في معمولي الفعل لقصورها عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفًا
اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه الا اذا كان ظرفًا فان حكمه
في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ايسا ايلهم وفي
وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرًا وان من الشعر
لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبرًا لكاينة لنفي الجنس اي
لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفيًا يسند
الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتداء وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي دخول لا
فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب فلا رجل يضرب

نحو

ابوه لا غلام رجل ظريف اعدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا
رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة خلاف ما ذكر لان
غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار
خبر بعد خبر لا ظرف وظريف ولا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه
وانما اتى به ليدل على ان الكذب ينفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا
لينوعي خبرها الظرف وغيره ويحذر خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما
كالموجود والحاصل الدلالة التي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله
وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الجزء اللفظ لان الحذف عندهم واجب
والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل
ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون
ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين
بليس في معنى النفي والدخول على المبتداء والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند
اليه اي الاسم
اليه هذا شامل للمبتداء ولكل المسند اليه بعد دخولها خبر به غير اسم ما ولا
وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في مثل ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد
قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة
بخلاف ما فانه يعمل في النكرة والمعرفة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا
يثبتون لها العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعان

بالابتداء

وانما مثل بالاضافة لتعين كون الظرف خبرا او لتشبهها بالمفرد
نحو لا رجل ظريف فيها يتعين كونه للخبر لم يجز ان يكون صفة مرفوعا
حملا مع رجل
شرح ابيات

اذا كان خبر لا ظرفا لم يكن حذفه لانه نائب عن الخبر فلو حذف لزم حذف
الثابت والمنوب ونحوه فيه جائز
شرح

فان قيل اسم كان واخواتها ايضا من المرفوعات ولم يكثر الحذف فيها كان
باب كان مع الخبر فحذفا تام مسند الى اسم واخواتها افعال ولم يجئ لا ذكره
شرح

قوله

قوله فيقولون معنى قولهم لا فيكون ح
لان اسماء الافعال وزيد المصوبين اسم الفعل
لم يكن عاملا مثله فالصفة ولا يخفى ان نصب الاسم
بعدها يدل ايضا خلافا هذا القول ع

ودخول الباء في خبره ويجر الباء في خبره للتاكيد كما في قوله
ليس وقال اسكافي وما هم بميتين وقال الاخفش ليس بتحكم لا يكون
شرح ابيات

بالابتداء كما كان قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد في القران نحو ما هذا
بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان
ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال
فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس
لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس
لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت واعلم ان المراد بالمسند
والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية
بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينقض بالتوابع فلما فرغ من المرفوعات شرع
في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال **المنصوبات**
هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية
علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف
والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واياك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب او مما
اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير
تقييد بالباء او في او مع او اللام بخلاف مفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق
صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه
او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به
بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا

اي من اعرض عن شدائد الحرب

اعراض نار حرب

زوال

حال

في التميز والحال

كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة عبد

اشتمال شيء على ما يصاحبه اشتمال ظروف على ما فيه

عصمة اشتمال كل باطل على الجزء

قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس
مبتداء خبر

والدليل على كونه بالرفع اعجاز الابيات فيما سبق

وَجَسُمَ جسامةً وشرف شرفاً وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو
المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة
للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته
ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل
نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما
نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل
كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل الاسم والمراد ان معنى
الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تأديبا في قولك ضربته تأديبا
فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى
الفعل وكذلك خرج به كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين
احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل مسند اليه ولا
شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة
فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول
مطلق واذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي
فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس كذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار
بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وا
نطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق للتأكيد ان لم

يكن

معطوف على مذكور اعصام

اي غلام

ويجوز ان يعطف على مقدر

اي بمعناه

اي الاسم

وصل

خبر انه

اي الفاعل

الهاء في معناه ضمير ما في قوله ما فعله وما عبارة عن المصدر اي الفعل بمعنى المصدر

يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض
انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة
بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اى الذى للتاكيد
لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد و
والجمع يستلزم التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا
قصد به النوع والعدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد
نحو جلست جلستين وجلستات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول
المطلق بغير لفظه اى مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا
واما بحسب الباب نحو انبت الله نباتا حسنا وسيويه يقدر له عاملا من
بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبت الله نباتا وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من
سفره خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل وكل
باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه
ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع
لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله
رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب
وجدعا اى جدع جدعا الجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد

لان الفعل الاثنين والجمع فكذا ما هو بمفهومه

ط وجوبا حذف الفعل هذا الا لانه لتحليل حكمه ولبيان ما يحذف وقيل تقدير الكلام قدمت قدوما خير مقدم فحذف الموصوف واقيم الصفة مقامه او حذف الفعل لدلالة ما قبله عليه وهو بعض

وحمدًا اى حمدت حمدًا وشكرًا اى شكرت شكرًا وعجبًا اى عجبت عجبًا فانه
لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وبهذا المعنى
وجوب الحذف كلما قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدًا وشكرته شكرًا
وعجبته عجبًا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم
بان وجوبه الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدًا له وشكرًا له وعجبًا
له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفًا واجبًا قياسًا اى
حذفًا قياسيًا يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل لزومًا فى مواضع متعددة
منها اى من هذه المواضع موضع ما وقع اى المفعول المطلق وقع
مثبتًا اريد به اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد يسير لا يجب حذفه
بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه او بعد
معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه اى عن ذلك
الاسم وانما قال على الاسم لانه لو قال داخل على فعل نحو ما سرت الا سيرًا
وانما سرت سيرًا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول
المطلق خبرًا عنه لانه لو كان خبرًا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان
مرفوعًا على الخبرية اووقع المفعول المطلق مكررًا اى فى موضع الخبر عن
اسم لا يصلح وقوعه خبرًا عنه فلا يرد عليه نحو دكت الارض دكادكًا
واتما جمع بين الضابطين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرًا

هذه اللام تسمى لام التبيين لانها تبين المدعو له او اليه مع المجرور بعدها نزلة الكاف فى احكم هذا مفعول عن يشبهه سهو

ط وانما قال منها ولم يقل وهى للحصر والمفعول المطلق وهى لان الفظ هى للحصر بل وجد فى غيرها ايضا فى بعض المواضع نحو ما زيد قائما الا كان قائم او زيد قائم والتقدير وما زيد يقعد قعود او زيد قائم يقعد قعود

ط اى

ط اى

ط اى

عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت الا سير البريد اى تسير
سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين
تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما
هو فعل للمبتداء او الى ما هو يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت
سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفى وزيد سيرا سيرا اى يسير
سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق فيها ما وقع تفصيلا اى موضع وقع مفعول مطلق وقع
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها
المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر
بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد
اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها
شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل
الله سبحانه هذا الغرض المط بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما
تمنون منا بعد شد واما تفدون فداء ومنها اى ومن تلك المواضع
ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر اخر واحترز
به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال
كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد

اى المن والفداء

بيان

اى غلام

وهو الارسال بغير شئ

وهو فداء النفس بالنفس

مبتداء

خبر

مص

مفعول مطلق

اعلم ان العلاج فعل الظاهر كالضرب و
غير العلاج فعل الباطن كالعلم وغيره لان
العلاج يحصل من حواس الظاهر وغير العلاج
يحصل من حواس الباطن

التحا لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو
صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كاين بمعناه اى بمعنى
المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت
كاين بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق حمار وعلى صاحبه اى على ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به
واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت
له صوت صوت حمار
بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات
الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتعجب علاجا
بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو
صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له ونحو مررت
به فاذا له صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات
ولدها ومنها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة
لا تحتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف
درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى
له على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا تحتمل لها سواه وسمى
هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى لنفس المفعول المطلق لانه انما
يؤكد نفسه وزاد لا امرا اى غير المفعول المطلق نحو زيد قايم حقا اى حق
حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى

قوله

قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها يحتمل الصدق والكذب والحق
والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيداً لغيره لانه من حيث
هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد من حيث هو محتمل الجملة يؤكد
غيره فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير
المؤكد اسم فاعل من حيث هو منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان
يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا يندفع فينبغي ان يكون
المراد بالتأكيد لنفي انه تأكيد لاجل انفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل
ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير
والتكثير ولابد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى
مضافاً الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قولك قمت ارجع البصر كرتين
ينقلب اليك اي رجعاً مكرراً كثيراً وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة
هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله ألبٌ لك البابين اي اقيم بخدمتك و
امتثال امرك ولا ابرح من مكان اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوايده ثم حذف
حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من
لب بالمكان بمعنى ألبّ فلا يكون محذوف الزوايد وعلى هذا القياس
سعديك اي اسعدك اسعاداً بعد اسعاد بعني اعينك الآن

الضمير راجع الى المصدر وهو حقايق بنظر
القسم من المفعول تأكيد الغير اي الاجل غيره
او الطلاقه عليه
لان هذا النوع

اصله لبيك الب البابا بعد الباب فحذف الفعل
لدلالة المصدر عليه فصار البابا بعد الباب
وحذف المضاف اليه الهمزة وقلبت الكسرة منه
الباب الى اللام فالتقى الساكنان فحذفت
الالف فاجتمع حرفان من جنس واحد وهما
باءان والاول ساكن فادغم الاول في الثاني
فصار لبيك ثم ثنى فصار لبين ثم اضيف
الضمير المخاطب فحذف النون للاضافة
فصار لبيك هو

والمراد بالمثنى ان يكون من حيث المعنى لا من حيث اللفظ لان المصدر
لا يثنى ولا يجمع

اعلم ان ناصب المفعول اربعة اصول

اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به
هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر اكتفاء بما سبق
بالمفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بلا واسطة
حرف الجر فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد
ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به
فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان
الفعل واقع عليها بل فيه او له او معه والمفعول المطلق ما يفهم من
مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل
الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج
به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانهم لم يعتبروا اسناده
الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما
انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول
ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد
عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان
زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر اعتبر اسناده الى الفاعل
الذى هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل
فى العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الجيب

اتمنى

الاولى الاخصر ان يقال فخرج زيد ودخل درهما فى مثل
اعطى زيد درهما عصمه الله لان خروج زيد متفرع على اخذ
الفاعل فى التعريف ودخول الدرهم متفرع على كون الفاعل اعم من الحقيقى
والحكمى فالاولى اندراج خروج زيد ودخول درهم تحت الفاء التفريع
والله اعلم

ولقائل ان يقول التعريف المذكور منقوض بزيد فى قولنا
زيد ضربته لانه يصدق عليه التعريف المذكور مع انه ليس بمفعول
لانه مبتدأ ويمكن ان يجاب عنه بانه مفعول به من حيث المعنى
الا انه لا يلزم نصبه وانما يلزم ان لم يعمل الفعل فى ضميره
او متعلقه
صح

اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن
تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان
لسانك وقد يحذف الفعل العامل المفعول به لقيام قرينة مقالية
او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا فحذف
الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس
للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او
الترحم نحو اخاك اخاك اى الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه
الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع
لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى
نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا
عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا
اى اتيت اهلا اى مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب
ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والثاني والموضع الثاني
من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه
اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة
مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة
من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد ندائها فهي في حكم من

يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء
لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا
القيد عن تعريف المنادى ولذا افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه
تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه
التفجع فاذا قلت يا محمد فانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك
فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام
سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعوا من الحروف الخمسة
وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا
او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون الة الطلب لفظية نحو
يا زيد او تقديرا بان يكون الة مقدرة مثل يوسف اعرض عن هذا او للنيابة
اي نيابة لفظية بان يكون النايب ملفوظا او تقديرا بان يكون النايب مقدرا
كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر
مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه
مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفا
لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند
المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا و
اخواتها اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما

انتصب

اعتراض

لان حرف ادعوا كثير وحرف يا قليل ولذا حذف ادعوا واقيم يا مقامه للتخفيف لان يا خفيف من ادعوا بصرت

عطف تفصيل للطلب

انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد
جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل
والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قايم مقام احد جزئي الجملة اي
الفعل والفاعل مقدر وعند على احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر
فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها
بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وبنصب
ما سواهما على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى
في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه
وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام ان كان المنادى مفردا
اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر
اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية
المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا
وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذاك لفظا ومعنى وانما قلنا
ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني
مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة اولها معرفة قبل النداء و
ثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال
المبني على الواو ويخفض اي ينجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخله وقت

الضمائر اخرى موضوع الى اشارة ذات
موضوع الى اشارة ذات مع الوصف

واسماء الاشارة
تقرير استادي

عطف بحسب المعنى اذ كانه
قال الفعل مسند الى
ضمير المنادى او الفعل
مسند الى الجار والمجرور
عبد الغفور

فان قيل العلم اذا ثنى او جمع لزم فيه اللام فكيف
يصح يا زيدان ويا زيدون بدون اللام قيل
صح لقيام يا مقام اللام حكما
هندي

الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص
من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا
حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم
يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان
المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف
المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له
حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا
نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة
بنائه كانت مشابهة للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها عليه
ضعف مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى
بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد
نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد و
ينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كأن
المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح
من الم خصومته وكأن المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب
ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه اخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى

في قولهم

وانما فتحت مع كاف الخطاب لان الاصل في الحروف
على هجاء واحد ان يبنى على الفتحة التي هي اخت السكون
في الخفة اذ البناء على السكون ممتنع وكسرت اللام
الجارة فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت
فقيل ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار عن
زيد بانه هذا واللام للابتداء او بانه مختص
بهذا واللام للاختصاص مصه

ولم يفعل الامر على العكس نسخ

في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم اوما هؤلاء
اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر
واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق وبغيته اي
بسبب المنادى على الفتح للحاق الفها الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها
واللام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين الامرين تناف فلا يحسن
الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواها اي بنصب المفعولية
ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا
ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة
فيه وما غيره معرب عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان
يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة
واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا الكونه
مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا الكونه شبه مضاف
ويا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة
مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب
رجلا لا تقييد له لانه منصوبا لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون
مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجها ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا
اذ حيث انتفى انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفاء هما معا فلا

ضمير الهاء الذي في قوله يجب فائدة لان ما في قوله ما يجب هو المفعول الثاني او ضمير الشان
والقصة لان احد هما مانعة والاخر اجنبية عصام

يا طالعا جبلا حذف المثال من المراتب النحوية فائدة لا تعتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف
مشكل لان اذ اقدر موصوف يكون موصوف منادى مفرد معرفة وكيف يتصور
طالعا وان يكون منادى شبه مضاف وكذا من لا مثال له في جملة مثاله
عصام

لانه اذا كان الموصوف مقدرا يكون
شبه مضاف واذا ظهر يكون مفردا
نكرة المنادى

حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد
بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معينا او غير معين
فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث
ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به
المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب
تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث
بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيد او عمرو والاعم لان المبنوع مبني على الفتح وقيد
التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة
بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم
من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه
مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما انما
انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف
بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز
الرفع والنصب نحو يا زيد الحسنُ الوجهِ والحسنَ الوجهِ ويا زيد الحسنُ
وجهُهُ والحسنَ وجهُهُ ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها
ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري
هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التأكيد المعنوي

لان التأكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يازيد زيد وقد
يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التأكيد
بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه يعني المعطوف المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف
الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيئ ترفع حملا على
لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز
ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب على محله لان حق توابع المبني
ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون
واجمعين في التأكيد ويازيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها
لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويازيد والحارث
والحارثَ في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليلُ بن احمد
وهو ات سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار
الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف الممتنع في الحقيقة منادى مستقل
فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له منادى
وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت
تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ
المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع

بتقدير حرف النداء بواسطة اللام لايكون منادى مستقلا فله حكم التبعية
تابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور
كالحسن اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل فى ابو العباس
مثل الخليل فى اختيار الرفع لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا
اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل
النجم والصعق فكابى عمر واى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع
جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى
على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقة تنصب لانها اذا وقعت منادى لم
تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تيم
كلهم فى التأكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل اباعبد الله فى عطف البيان
ولا يجئ المعطوف بحرف المتنع دخوله يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها
على المضاف بالاضافة الحقيقة والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف
الذى ذكر من قبل وهو المعطوف المتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف
الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل
الذى باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول
كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع
من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا

اى حال

اى حال كون كل واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال
اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين
فالبدل مثل يا زيد يا بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد
رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد
وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على
الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه وامّا كونه مبنيا على الضم فلما يفهم
من اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمّه فان جواز الضمة لا يكون الا فى
المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحق بها اعنى ابنة بلا
تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه نحو
يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر
فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على
ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة
مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركة الاصلية لكونه مفعولا به
واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اى مع
هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع الى
التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايه ذا الرجل بتوسط
الامرين معا والتزموا فى العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها

جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء
فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي
علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن
قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر ههنا كما ذكر في صفة اي
المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع
الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال
لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني
وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين
احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزوم ايا الكلمة يا الله لان
اصله الله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال
في سعة الكلام لان لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم
بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة
فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله
الأناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز
ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم
من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها ليست
عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ

وفي

وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرّا لانتفاء الامرين كليهما
حكموا بانه الشذ شذوذاً ولك اى وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي
اى في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفردة صورة وولي الثاني اسم
مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم
في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى
عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك
مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب
المبرد والسيرافي واجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم
تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني
لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم
لا يلقينكم في سوءة عمر البيت جرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه
فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمرا ان يهجوني فيلقينكم في سوءة
اى مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى
ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل
يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احتراز
عن يا فتاي مثل يا غلامِ وقلبها الفا مثل يا غلاما وهذان الوجهان لا يجوزان
يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود

وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرّا لانتفاء الامرين كليهما
حكموا بانه الشذ شذوذاً ولك اى وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي
اى في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفردة صورة وولي الثاني اسم
مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم
في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى
عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك
مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب
المبرد والسيرافي واجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم
تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني
لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم
لا يلقينكم في سوءة عمر البيت جرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه
فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمرا ان يهجوني فيلقينكم في سوءة
اى مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى
ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل
يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احتراز
عن يا فتاي مثل يا غلامِ وقلبها الفا مثل يا غلاما وهذان الوجهان لا يجوزان
يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود

غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه اليه المقصود
من الكلام فخفف يا غلاى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا
عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة بهما اى هذان
الوجهان وان كانا واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان
فى كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتعدل
الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا تقول يا عدوِ ويا عدوا وقد جاء
شاذا فى المنادى يا غلامَ بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى
المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه الوجوه كلها وقفا اى فى حالة الوقف
تقول يا غلاميَه ويا غلاميْه ويا غلاميهِ ويا غلاماهُ فرقا بين الوقف و
الوصل وقالوا اى العرب فى محاوراتهم يا ابِ ويا امِ على الوجوه الاربعة كسائر
ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها لكثرة استعمال ندائهما فى كلامهم
كما اشار اليها بقوله ويا ابتِ ويا امتِ اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال
الياء بالتاء فتحا وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء
او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ
لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بتعويض
بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فقالوا يا ابتى ويا امتى
احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جايز وقالوا يا ابن

ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن
اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم
يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلام فقالوا
يا ابن امّى ويا ابن عمّى بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء
والاكتفاء بالكسر ويا ابن امّا ويا ابن عمّا بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة
وجه آخر شذّ فى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف
والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان
من خصايص النداء الترخيم شرع فى بيانه فقال **وترخيم المنادى** جايز
اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت
اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو فى غيره اى غير المنادى واقع لضرورة
اى لضرورة شعرية داعية اليه لا فى سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف
آخره اى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف
المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم من
ترخيم المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير
المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم **وشرطه** اى شرط ترخيم المنادى
على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى
امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل

هذا من قبيل عطف مفرد على الاربعة

فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى
نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم
فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لاجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه
من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصايص المنادى والمفتوحا
بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل فى المنادى
عنده وما وقع فى بعض النسخ والمندوب فلكونه من تصرف الناسخين مع ان وجه
اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظ وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف فى آخره
لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة
بكمالها فلا تتغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى
اما علما زايدا على ثلثة احرف لانه لعلميته يناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة غناء
العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما الغى ولزيادته على الثلثة
لم يلزم نقض الاسم عن اقل ابنية المعرب بالاصالة موجبة واما علما ملتبسا
بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال
فيكفيه اوهن مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف
الاصلى ولم يبال ببقاء نحو بنية وشاة على حرفين لان بقاءه كذلك لاجل
الترخيم بل مع التاء ايضا كذلك ناقصا عن الثلثة لان التاء كلمة اخرى برأسها
ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا شذوذا من نحو

يا صاح

يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى
ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال
فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة
في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة ~~كاسماء اذا جعلتها~~
اذا جعل علما
فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التأنيث فلم يحذف منهما الا
في ثمانية
الآخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه
اذا كان علما
فح يكون الف والهمزة زايدة معا
لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه ح يكون من باب عمار ومروان
او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في
الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو
نحو غول قيل
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مري ومدعو فان الحرف
الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة
حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزايدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها
وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو
اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف
كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه
على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة
لان نحو بنون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين
تيه صح

والاصل وسماء من الوسامة فقلبت واوها همزة كاناة واحد هندي

بخلاف بنون اذا كان علما فانه يرخم بحذف حرف واحد لان صيغة المفرد فيه متغير فلذا يرخم بحذف واحد كثمود

ليس للترخيم حذفا اى للحرفان الاخيران اى فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانا
فى حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخير
مع صحته واصالته حذف المدة الزيادة لئلا يرد المثال السابق على الاصل
وبلث عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرايط الترخيم انه لا يكون
مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاخير الاسم الاخير
فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لتنزيله منزلة تاء التانيث فى كون
كل واحد منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور
من الاقسام الثلثة فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول
الفايدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال فى يا حارث
ويا مالك وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه
فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله
على الاستعمال الاكثر فيقال يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم
وفى يا ثمود يا ثمو بواو مضمومة بعد ضمة وفى يا كروان يا كرو بواو متحركة
بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اى ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل
اسما برأسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه واعرابه و
تصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه
فيضم ويا ثمو لانه لما جعل اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فالا

جزم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كما قيل في ادلو وياكرا لانه لما جعل كرسيا
برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يا في العرب صيغة النداء
يعني خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغ
فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب
في اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر
عظيم يعذرونه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع
عليه وجودا وعدميا او وافا المتفجع عليه عدميا ما يتفجع على عدمه كما
ميت الذي يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجوديا ما يتفجع على وجوده
عند فقد المتفجع عليه عدميا كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب
عند فقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل
يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى
لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانها مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب
في الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب
على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك
القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او
مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى يرد

سنه تهافي الله السيد حتى ان لا تفجع فيه الله ولا تقول ليس بالمعاني
فلت الالتباس للفرق الواضح بين المتفجع عليه وبين المطلوب
فنعلم المراد بقرينة المقام

ط
لما كانت يا اسهل
صيغ النداء ضبح
انصراف مطلق
صيغة النداء اليها
وهو التعبير باشهر
بان يا اصل في هذا الباب
عبد

على الباء حقه ان
لا يدخل على مقصور
عليه عند سعد الدين
وعلى المقصور عند
سيد الشريف واذا
دخل على المقصور
يستعمل ممتازا

اشار الى ان الباء
متعلق بالاختصاص
لتضمنه معنى
ودخول الباء في
المقصور اعرف من
دخولها على المقصور
عليه عبد

ان قيل لم لم يقل ان المندوب على الندبة اختص بوا لانه يجوز ان يندب بيا
فيكون المندوب مخصوصا بها قلت ان اردتم بهذا انه يمتاز به عليهما
فلا يكون المندوب مقصورا عليها بل يجوز دخول كل منهما على المقصور
ويكون والمقصور على المندوب لا المندوب على واحد منهما كما ترى
من السؤال
احفظ

انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره
اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك
اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب
من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلاميه لا
واغلاماه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام
جماعة مخاطبين قلت واغلاميكموه اذ ليم اصلها الضم لا غلاماكماه لالتباسه
بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حال
الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب والمتفجع عليه عدا الا الاسم المعروف
الذي اشتهر المندوب به ليعذر الناد ب بمعرفته وندبته والتفجع
عليه فلا يقال وارجلاه الا اذا كان اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص
انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر الناد ب بالندبة عليه وامتنع
الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل
لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف
فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص
او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه
خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ اقل من الاتصال بين المضاف والمضاف

اليه

اليه الا انه اتم منه من جهته المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل
هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى
يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه فالجمجمة
القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا
مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء
كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان ندائه لم يكثر ككثرة نداء العلم
فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة
اى والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل والحذف
ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء
كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم
المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف
ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو يا ايها الرجل اى يا ايها الرجل او
بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز
الحذف من اي هذا من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي
معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال الله
محسنا احسن الي واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ

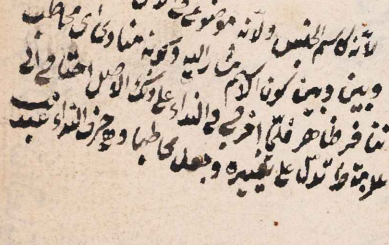



لانه كاسم الجنس ولانه موضوع في الاصل لما اشار اليه للمخاطب
وبين وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطب
تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء على ذلك الاصل احتاج الى
علامة تدل على تغييره وجعل مخاطبا وهو حرف النداء عبد

اشارة الى ان الاصل نصب على المفعولية
واذا جيء بضمير المفعول فافهم

اشارة الى ان الضمير
من المعارف فلما سمي
المفرد المعرفة على الرفع كذلك
الضمير اوتي رفعا

حذف حرف النداء مع اسم الجنس في اصبح ليل اى صر صبحا يا ليل حذف حرف
النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته
وفي انتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق
فخنقه وقال انتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس
شذوذا وفي اطرق كرا اى يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء
من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيد وذبا الكروان
يقولون اطرق كرا ان النعامة في القرى فيكن ويطرق حتى يصادفوا والمعنى
ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فالحقي ايضا
وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجد والتخفيف الا على انه حرف
تنبيه ويا حرف النداء اى الا يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا
على الفعل بخلاف قراءة الا يسجد وابتشديد اللام لانه ليس من هذا
الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا وسجد وافعل مضارع
سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف
ناصب المفعول به فيها ما اى مفعولا اضمر اى قدر عامله الناصب له على
شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية
اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب
حذف فح احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله

اى بعد اللام

على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو
زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون
الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت
ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره
اى معرض
اى بالعمل فى ضميره او فى متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره
وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم او متعلقه
فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد
رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل او
شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى
لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو المتبادر فقيد
الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ
عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيدا ضربته فان المانع
عن عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل فى الابتداء
فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك فبقيد النصب بالمفعولية خرج
خبر كان فى نحو زيدا كنت اياه وهيهنا صور اربع احديها اشتغال
الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغال الفعل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير

مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق
ولا يتصور الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص
اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقامه الثلثة ، وواحد للمشتغل
بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير المثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه
خو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه وزيدا
مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف
فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه
مثال الفعل المشتغل بمتعلقه وزيدا حبت عليه مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حب الشيء على الشيء يلزمه ملابسته
للمحبوب عليه ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت
يعني الفعل المفسر المناسب لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل
فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره الخ ضربت الثاني
وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر ما يراد واعني مررت به واهنت فانه
مفسر ما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده
ولا يبعد ان مفسر ما يستلزمه اعني حبت عليه ثم ان الاسم الواقع في مثل اي مكان
الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي
فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار في الاسم المذكور

قوله والاحسن في ترتيبها الخ وجه الغير الخفي المقتضي لسوق كلامه
خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بها بجاليس منها وله وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل
بالضمير عن الفصل بينها بجاليس منها وكما في فعل المص المعرفة
ايضا وجهان الاول عدم الفصل بين الافعال المسلط بالفعل المجهول اعني حبت عليه والثاني تقديم
بنفسه ثم المسلط بمرادف ثم المسلط باللزوم الا انه
قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه تامل عصام الدين

قوله ينصب زيد بفعل مضمر الخ زيد دون ما اضيف اليه عامله
على شريطة التفسير لاقتضاء قوله اي ضربت اياه ولكن
ان تجعل تفسيرا للناصب ما اضمر عامله على شريطة
التفسير بالمثال وفيه رد لمن قال انه منصوب
بما بعده ووجه الرد مستغن عن البيان عصام

قوله وهو مضمار الاضمار في حالة من الكتاب اي في مواقع يظن
ان الاصل فيها التفسير
موضع يظن فيه وجوده وهيئة الخ يعني ان المكان
ان يقال انه كذا

قوله والاحسن الخ اقول لا يخفى ان الاحسن في ترتيبها ان يقدم ما
الرفع قدم ما
الرفع على ما اخر فيه ثم ما النصب على ما اخر فيه ثم ما يستوي
فيه الامران لان الرفع بسلامة من الخلل
عصام الدين

الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصح

رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة ترجح خلافه اى قرينة

الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما لصلاحية

التقدير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع

بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة

من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من تلك

القرينة المرجحة للنصب كائنا الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اى بشرط

ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبيا كالامر والنهي والدعاء وكليت

القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما

قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا تقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف

عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تأيدت

بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت

مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي

وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع

على الاسم المذكور للمفاجأة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا

زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا يدخل

الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفا

يلزم بعدها الجملة الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها
فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي عطف جملة
فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة
المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا
لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس ولم ولما ولن من هذه الجملة
اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل فلا يقع الاسم
المذكور بعد لم ولما ولن لم يذكر بدون معمولها نحو ما زيدا ضربته ولا
زيدا ضربته ولا عمرا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام
نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام
مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز
وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه
تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد
الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث
زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور
قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه
المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل
الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع

وقوع الفعل

وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا
والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اى
التباس ما هو مفسر فعال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث
هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في فعال
الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود
فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته
لانيه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله
تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو
رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبره لكان موافقا للنصب في اداء المقصود
لكن خيف لبس بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف الحق
فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء
مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة
غير مخلوقة لله تع كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد
وستوى الامران اى الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا
تفاوت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اى عنده او في داره او نحو
ذلك والارجح العطف على الصغرى لعدم الضمير اى ستوى الامران فيما
اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة فعلية صح ذات

اى اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرا اكرمته لان الجملة الاولى ذات وجهين احدهما اسمية وهى الجملة الكبرى اعنى المبتداء والخبر والثانى الفعلية وهى الجملة الصغرى اعنى الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله متوسط

وجهين اى جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه
بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففى الرفع
تكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهى اسمية وفى النصب تكون
فعلية فتعطف على الصغرى وهى فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة
للرفع قلنا هى معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت فى القرب
والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى
واما باعتبار المبداء فالصغرى اقرب ويجب النصب اى نصب الاسم المذكور
بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط
فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب
وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما
وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا
ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس
مثل ازيد ذهب به منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا
فيه وان كان يظن فى بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير
والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر
بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعنى

وانما سميت الاولى بالكبرى والثانية بالصغرى باعتبار ان الثانية جزء من الاولى والاولى قوية

وانما وجب تقدير الفعل بعد حرف الشرط لانه اما ان يكون للمستقبل او للماضى واياما كان وجب تقدير الفعل اذ لا معنى لوقوع الاسم لعدم دلالة معناه على الزمان معينا واذا وجب تقدير الفعل وجب النصب شرح

لان اما وجب دخوله دخول على جملة اسمية وفيه نظر لانه قد يدخل على جملة فعلية نحو قولهم فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر لان تقديره فلا تقهر اليتيم شرح

اذهب فان

اذهب به فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه
مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه
الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب
ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته
مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب
بالابتداء ونصبه غير جايز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى
كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر
فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست
محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة
افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود
اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله
تع وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كاين في صحايف اعمالهم هو مفعول لهم
فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتداء والجملة الفعلية صفة الشيء و
الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتداء تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت
في الزبر بحيث لا يغادر كبيرة ولا صغيرة واعلم انه قد سبق ان بعد الاسم المذكور

اي لا يترك

والضمير في فعلوا عايدا الى الاشياع في قوله تعالى ولقد اهلكنا
اشياعكم اي من شايعكم على الكفر والتكذيب من هذه اللام التي
ذكرناها وقوله في الزبر اي في الكتب التي عنده وهي ام الكتاب
وقيل كتب الحفظة كذا في تفسير العلامة النسفي

اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب
والظاهر ان قوله الزانية والزاني فاجلد واكل واحد منهما داخل تحت هذه
القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم
فاضطر النحاة الى ان تحملوا الاحراز عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم
اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحملوا الاحراز عنه فقال ونحو
الزانية والزاني فاجلد واكل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة
بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتداء
موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط فخبر المبتداء كالجزاء
والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط دلالة على سببية الجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل
ما في حيزه فيما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع و
الآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتداء محذوف والمضاف
والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم
بعد وقوله فاجلد واجملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا
للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلد او قيل زايدة او للتفسير وحينئذ الجملة لا تعمل
في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط ولا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا
اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهي يكون داخلة
تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على

الرفع

الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين
الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب
حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف عن شيء
وتبعيد منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيرا اي حذرك ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا
او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر
المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على احذر او ذكر المقدر فان قلت
فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر
موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع
المحذر منه موضع الضمير العايد الى المعمول اشعارا بان المحذر منه لاحذر منه
اياك والاسد واياك وان تحذف في هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما
بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب
وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين
المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من
نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه
اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين
غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل ابعد ونحو

وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الامتناع عن
الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما
فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني
مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك كالاسد ونحوه
ويقدر مثل اتق في بعض كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد
خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا
تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود بدليل ذكرها
فيما بعد ونقول في قسم النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول
اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف ونقول في
المثال الاخير واياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من اياك ان تحذف
لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا نقول في المثال الاول اياك
الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان واتى فان قلت فليكن
بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشذ شذوذ الان حذف حرف الجر
قياس مع ان واتى شاذ كثير في غيرها واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور ضمنا او ضمن الفعل الملفوظ
او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله
ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لابد زمان او مكان

عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما اولا وقوله بمذكور
خرج به مالا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان
فعل فيه فعل الا انه لم يذكر لكن ليس بمذكور لكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة
داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان
شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر فى التعريف قيد
الحيثية اى المفعول فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل
هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار
قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة توضيح تصوير المعرف
وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة
الى قسمى المفعول فيه وتمهيدا لبيان حكم كل واحد منهما وهو اى المفعول
فيه ضربان ما يظهر فيه فى وهو مجرور بها وما يقدر فيه فى وهو منصوب بتقديرها
وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير فى واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعولا
فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بها ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط
نصبه اى شرط نصب المفعول فيه تقدير فى اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف
الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى تقدير فى

لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر و
المحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية نحو صمت
دهرًا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك
اى تقدير فى حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما فى الابهام نحو جلست خلفك
والا اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودًا فلا فلا يقبل تقدير فى اذ لم
يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست فى المسجد
وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق
وتحت وما فى معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه
الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف
المكانية الجايز نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى
وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى ولم
يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامها كما هو
الظ وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست
مكانك لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه على الاصح اى على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل
استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا
يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون

الا مما بعد دخل ونزل وسكن اظهار

وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لا لابهامه صح صح

الدار

الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد
الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى
مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا
قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان يقول ضربت زيدا
في الدار كذلك يصح ان يقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس
كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت
البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت
فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح
فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن
الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب
اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من
قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو
يوم الجمعت صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له
هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او لسبب وجوده وخرج به سائر
المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي
ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا
في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التأديب

يعني يجوز النصب ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع ويختار النصب في مثل اليوم الجمعة صمته وما يوم الجمعة صمته ويوم الجمعة صمته او لا تصمه وصمت يوم الجمعة يوم السبت سافرت فيه الخ متوسط

لان في الضرب يحتمل ان يكون في الدار لا في البلد او بالعكس او يكون فيهما جميعا بخلاف دخلت في الدار فان دخول الدار لا يصح الا بعد الدخول في البلد ح

لان الدار والبلد في هذه الصورة المفعول فيهما يتم الفعل بدونهما بخلاف صورة دخلت الدار

لان الدخول في الدار شامل للدخول في البلد ومستغنى عنه فيكون الدخول في البلد مستدركا ٢٢

والحكم يكون في مقابلة الحقيقة لان المفعول له ان كان فعله ملفوظا يسمى حقيقة وان كان فعله مقدرا يسمى حكما وانما سمي به لانه في حكم الملفوظ في العمل والعطف والتأكيد ونحو ذلك ٢٢

اعلم الضمير الذي في المفعول له والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول به يعود الى الالف واللام واذا لم يكن فيه اللام يعود الى موصوفه شرح كبير وصيصي

لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور متوسط رحمه الله عليه

بحث المفعول له

والمراد بالفعل المذكور ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ضمنا ههنا متوسط

اي ما به الاحتراز او محترز به اسم مفعول

فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور
فى الجملة كما فى ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه
كما فى ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه
ويرد ح نحو اعجبنى التاديب الذى ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره
معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا له مثال لما فعل لقصد تحصيله
فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت
عن الحرب جبنا مثال لما فعل لسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود
انما وقع لسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل فى
المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهر اللزجاج فانه اى المفعول له عنده
اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين المذكورين
اديته بالضرب تاديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب
تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل
نوع بنوع لا يدخله فى حقيقته الا ترى صحة ان تاويل الحال بالظرف
من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج
عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم
مفعولا له فالسمن والاكرام فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مص
مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه

تقدير

تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت
لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر
غيرها من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تع خاشعا
متصدعا من خشية الله وقوله تع فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام
ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها
عن اللفظ وابقائها في النية الى الشرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها
من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل
الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا
احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي اتحد
فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي
ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما
نحو ضربته تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة
بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود
الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض
زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين
فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود
الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك

لا يقال انه منقوض بقوله تع يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له وقد يحذف منه اللام مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نم انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة خوفكم وطمعكم او يكون الخوف بمعنى الاضافة والطمع بمعنى الاطماع وح يكون الاضافة فعلا له متوسط

يعني يكون المفعول له الفعل لفاعل واحد

اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذا الشرط الشرائط لان بهذه
الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به
بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته
بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في
وقوع الفعل عليه فقوله مفعول مالم يسم فاعله اسند اليه
المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير
المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من
اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا اجراء لما هو عليه في الاكثر
واليه ذهب في قوله لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا
الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول مالم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره
اي حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفية لايقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه
الذي فعل فعل المصاحبة على ان يكون مفعول مالم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو احترز عن المذكور
بعد غيره كالتاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره
بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك
المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم

وسواء

وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثال المذكورين او معنى اى معنويا
نحو مالك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له
فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو
تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة
نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون
المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه
الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع
مع لكونها اخصر واصلها واو العاطفة التى قرنها معنى الجمع فناسب
معنى المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل
واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز
اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرو الوجوب
العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو
جئت انا وزيدٌ بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا
اى وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان
العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لامتناكيد المتصل بالمنفصل ولا بقوة وان
كان الفعل بمعنى اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع
العطف تعين العطف حيث لا يحل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة

مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو ولا أي واذ لم
يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا
وما شأنك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الجار غير جايز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال
عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية
الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يأتي فمعنى ما شأنك وزيدا
ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدًا اما تصنع وزيدًا ومعنى ما لزيد
وعمرو وما يصنع زيد وعمرو والحال لما فرغ من المفاعيل شرع في
الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث
هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين
الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول يخرج ما يبين هيئة
غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد
الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل
والمفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل
منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرًا راكبين لفظا او معنى
اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان
يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام

ومنطوقه

ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء
كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا با
عتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول به اعم من ان يكون
او حكما فتدخل فيه الحال عن المفعول مثله لكونه فى معنى الفاعل او المفعول
وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت
الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان
المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه
فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا واذ يأكل
لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة
واذ يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه وكان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن
المضاف واذ لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر
المضاف اليه جزئيه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم
فاعله باعتبار ضميره المستكن فى المقطوع فكانه حال عن مفعول
ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبتّن على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل

وتبيّن على صيغة المضارع المجرّد من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به
لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير
حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا دخولا واقعا حالا عن المضاف اليه مثل
مررت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم و
مفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي
الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير
المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد
ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه
المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما
عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا
لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق
الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها
اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار
قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من
تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف

مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة
نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح
به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء
والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله
في الدار قائما وكأنه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة
لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
يحصل بها والتعريف زايد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه
محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها
ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي
اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون
ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او
مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى يفرق كل امر حكيم امرا
من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام
نحو هل اتيك رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او
مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه
الامور وغالب مواد وقوع به الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال
في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون

اي ذو الحال

BIBLIOTHECA ACADEMIAE SCIENTIARUM HUNGARICAE
MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA
BUDAPEST

صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال انه غالبية كون صاحبها
معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان
يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا
على قوله وشرطها ان يكون نكرة وارسيلها العراك ولم يزدها ولم يشفق
على نقض الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتان يقول
ارسل حمار الوحش الاتان وكانة المراد بالارسال البعث او التخلية بين
المرسِل ومايريد اى ارسلها معتركة متزاحمة ولم يزدها اى لم يمنعها
عن العراك ولم يشفق اى لم يخف على نقض الدخال اى على انه لم يتم
شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب منه ماءه لم يكن
يشرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نقض
مثل نقض الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ
الخطاب متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة
وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعتركن العراك
وينفرد وحده اى انفراده وتجهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت
حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة
موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت
معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي

٦٧

في المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم فيها
شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركا بينها وبين
معرفة وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة
بتقديمها لانهما في المعنى مبتدأ وخبر لئلا يلتبس بالصفة في النصب فمثل
قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت وسائر المواضع وان لم يلتبس طردا
للباب ولا يتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما الكر وقاعدا على العامل المعنوى
قد عرفت فيما قبل العامل المعنوى وانما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل
مثل الظرف وما يشبه اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه
فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا بخلاف
الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا
يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم
المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فانه مع تأخير المبتدأ عن الحال فانه وافق
سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا
ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من
معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى لتوسعهم في الظروف
والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوى واما
اذا جعلته داخلا في العامل المعنوى كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال

الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على
ذي الحال المجرور وسواء كان مجرورًا بالاضافة ثم يتقدم الحال عليه
اتفاقا نحو جاءني مجردًا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع
وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا
وان كان مجرورًا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه والكثر البصرية يمنعون
تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا اقال في الايضاح
ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد
للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا
قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة
ليس مجرورًا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف
والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي رسالة كافة و
بعضهم بجعلها مصدرًا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل
ما دل على هيئة اي على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع
حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة
وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال
فتكلفوا في تاويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب

واجازة الكسائي متمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس وذكر الزجاج ان كافة حال من
الكاف في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما
ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر
وذكر صاحب الكشاف ان الاصل ارسلناك كافة للناس اي كافة
المصدر اي ارسالة كافة للناس اي عامة
شاملة لهم

كون اما الاول فلان فعالا وفعالة في الفاعل غير معلوم
الوقوع الا لكافة البعض وفعالة غير سديد لانه يحتمل
والاستثناء بالكافة والثانية غير سديد لانه يحتمل
تقدير موصوف مؤنث كالنائبة وغيرها واما كون
الثاني تكلفا فلاجواز التقدير الموصوف
واما كون الثالث تكلفا فلان التاء مصدرًا
غير معلوم فلان كون الثلث تعسفا فلان كافة
غير مضافة لانه للحالية بمعنى جميعا عصام

في الحال

٦١

في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة
اطيب منه رطبا وما هو فيه حلاوة مرة فرها مع كونهما جامدين حالين
لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر والرطب
بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا او ارطب اذا صار رطبا والعامل
في رطبا اطيب بالاتفاق وفي بسرا ايضا عند محققهم وتقدم بسرا
على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين
مختلفين يلزم ان يلي كلا منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا
من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره
في اطيب لكنه لما كان المضمر بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه
واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو
ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي رح واما الضمير المستكن في افعل فانه
وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فللاري باسا
بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى
ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا
ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة
بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة ايهم لا يصح اعمال
فيه نحو تمرة نخلك بسرا اطيب منه رطبا وتكون الحال جملة لدلالتها على الهيئة

كالمفردات فصح ان وقعت حالا مثلها ولكن تجب ان تكون الجملة الحالية خبرية
محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه
فى قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شئ ولما كانت الجملة
مستقلة فى الافادة لا تقتضى ارتباطا بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا
وقعت الجملة حالا لابد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو
والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا
او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه ستة اقسام فالاسمية
اى الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية فى الاستقلال
فناسب ان يكون الرابط قويا فى غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت
وانت راكب وجاءنى زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها لا تدل
على الربط فى اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين
الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون
فى حال المستقبلة واما فى المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه
وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما
او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء فلا يدل
على الربط فى اول الامر نحو كلمته فوه الى فىّ فلا بد من الواو على الصحيح
والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا

ملتبسة

وحده ويد في طغيانهم يعمهون

ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى
عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية
والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع
المنفي والماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده
من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية
فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم
غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد
وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد
وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه
او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا
بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي
الى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه
الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه تجوزا
لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة
الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف
مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء
كانت قد ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة

منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت
صدورهم وهذا خلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف
قد فسيبويه يأول قوله حصرت صدورهم بقولنا حصرت صدورهم
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعل
جملة دعائية ولما لم يشترط ذلك في النفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل
زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
اى الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا بقرينة
حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية
كقولك لراكبا لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه
قوله تعالى يحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها
قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي الحال المؤكدة
مطلقا هي التي لا ينتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف
المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا
فان العطوفية لا تنتقل عن الاب وغالب الامر اى حقه بفتح الهمزة او ضمها
من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من
احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت ابوته
لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك عطوفا وقال صاحب

المفتاح احق المقدرات عندى ان يقدر حينئذ عطوفا وشرطها
اى شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اى مؤكدة لمضمون جملة
احترز به يؤكد بعض اجزائها كالعامل فى قوله تعالى انا ارسلناك لكنا
رسولا فانه لا يجب حذف عاملها احترز به عما اذا كانت فعلية
فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى وايا
بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا به هنا من قيد آخر وهو
ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا كان
عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما
بالقسط التمييز ما اى الاسم الذى يرفع الابهام واحترز به عن البدل
فان المبدل منه فى حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شئ بل هو
متروك مبهم واريد من المستقر اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضع
له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو
الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعى واحترز
به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله
عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل انما نشأ فى الاستعمال باعتبار تعدد
الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل
فان هذا مثلا انما موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله فى جزئيا ته

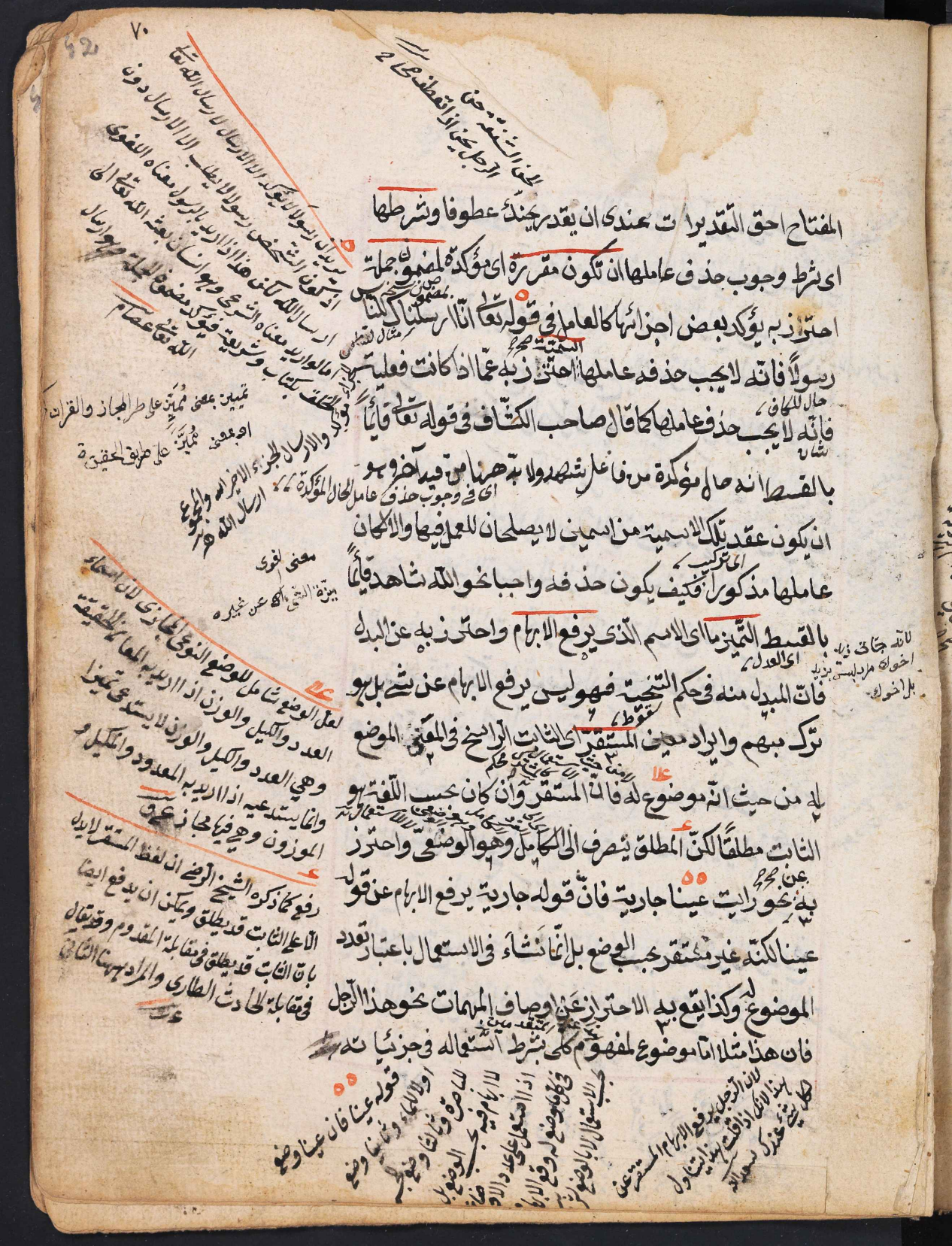

او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد من
جزئياته بل الابهام انما نشاء من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه
فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له
من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في
مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص
معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في
ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف
واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع
في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا
لنصف من فلا شك ان الموضوع له ~~معين متميز~~ معنى معين متميز عما
هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام
فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس
العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي الثابت فيه
بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع
الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر عن الوصف مذكورة او مقدرة

صفتان

صفتان لذات اشارة الى القسم الثميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو
طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا
يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه فالاول اى القسم الاول من التميز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل
الجملة وشبهها والمضاف في مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشئ اى
يعرف قدره ويبين غالبا اى في غالب المواد والكثر اها اى رفع الابهام
مطلقا متحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام
في الكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عد نحو عشرون درهما وسيأتي
ذكر تميز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي
غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو
منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكما
لمقيس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات
لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا ومنوان سمنا وذراع ثوبا
وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس
لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على
بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون كما في منوان
سمنا والاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام

الاشعار بالغاية والتقسيم لتشكيل

ه قوله يعني بما يقابل الجملة لم يجئ المفرد بمعنى ما يقابل
هذه الثلثة وكانه اراد بمعنى مجازا تعبيرية المقابلة
وفيه ان المفرد قوبل بالنسبة هذه الثلثة فا
لمقابلة تقتضي ان يراد ما يقابل نسبة في جملة اوشبهها
او اضافة ويتجه على ما ذكره على التمرة مثلها زيد
فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار و
كانه اراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي

عصام الدين

ع قيل ان مثلها ليست مفردا اقليدس
يكون من مثلة المفرد المقدار لانه قال المفرد ما لا يكون
مضافا وجملة وشبهه جملة والاولى ان يقال المفرد
ما يقابل النسبة التي في الجملة والمضاف حتى لا
يشكل هذا بشرح

يعني رفع الابهام عن المفرد لا عن نسبة الاضافة فلا يرد
الاشكال

المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته
معها والاسم مستحيل للاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع
ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
شابه الفعل الذي تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فشابه التمييز الآتي بعده
المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد
تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام قبيلة لشابهته الفعل التام
بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم
كما كان الفاعل عقيب الفعل الا يرى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم
وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب عنه التمييز فلا يقال
عندي الرا قود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا
ان كان اي التمييز جنسا وهو ما شابه اجزاءه ويقع مجردا عن التاء على
القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت واضرب
بخلاف رجل وفرس الان يقصد الانواع اي فوق النوع الواحد فيشمل
المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع
وقيل في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان
يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين
للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع خصوص الجنس سواء كانت

قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ
فلا يقال زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد
ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى
ثانيا كما في حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان
ثم المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب رمان
بل حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان
والرمان الى المخاطب ولا ينتقض هذا بكل فرد فرد
فانه ما وقد يحذف العاطف اي كل فرد وفرد
عصام الدين

الى الاسم التام

الى الجنس

الى الجنس

الى الجنس

بالخصوصيات الاهلية او الشخصية ويجمع اى يورد التمييز على ما فوق
الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد فى غيره اى غير الجنس نحو عندى عدل
ثوبين او اثواب ثم ان كان اى المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون
التثنية او المعنى ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين المفرد او بنونيه التى للتثنية
فانه لما تم الاسم بما اقتضى التمييز جازت الاضافة اى اضافة المفرد
المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا
كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل
زيت ومنا سمن والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون
بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة فى نون الجمع نحو عشرو
درهم اما فى الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع
فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشرى رمضان بالاتفاق
لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم التباس فى بعض الصور لانه
لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد
اليوم عشرين من رمضان فلا يضاف فى غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة
ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مفرد
مقدارا اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن
مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس

بجمعى مثل

كانوع فان الانسان كمى
يقول على اكثر من متفقين
بالحقايق فقوله

واذا اكتفى بدل على الجمع فالتثنية اولى
بذلك الجمع فالتثنية اولى
والله يا جمع الفتوى
فتناوله التثنية اولى

فانه اذا اضيف الى رمضان عشرون ومثله على تقدير كون التمييز
يوما فلا يعلم ان العشرين هي الايام او التي رمضان او
يقول لا يعلم انه اذا اضيف الى المميز وغير المميز عند الدين
قوله اولا اراد انه اراد عشرين رمضان واذا كان
ان يقال عشرين رمضانا لان رمضان والنون المنونة
غير منصرف والعلمية والالف والنون تنكير
لكنه اذا وقع تمييزا يكون منكر الوجوب تنكير
التمييز وحق في الالتباس فى هذا المثال ايضا
نظرا لانه فى صورة الاضافة الى التمييز نكرة
معرفة وفى صورة الاضافة الى غيره معرفة
غير منصرفة الا ان يراد اليوم العشرين من
رمضان فتامل لكن سوق الكلام لا يساعده
عصام الدين

نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى
تمييزا والخفض اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول
الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل فى المبهمات
المقادير وغيرها ليس هذه المثابة والثانى اى القسم الثانى من التمييز وهو
ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول
عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم
الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه فقال عن نسبة مقتصرا
عليها تنبيها على ان مقابلة ما فى هذا القسم للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هى لمجرد
النسبة لا غير فى جملة اى نسبة كائنة فى جملة او ما ضاهاها اى ما شابهها
عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم
التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذلك كل ما فيه معنى
الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب
عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشابه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه
وحيث لا فرق فى التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان فى قوة اربعة
امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما
عطف على نفسا وابا المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو الحقيقة

اورد

او ردكل من التميز الواقع في الجملة او ماضاها هذه امثلة فالنفس عني قايم بذاته

غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عيني غير اضافي هو متعلق بالمنتصب
عنه والاب عيني اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض
غير اضافي وكل منهما متعلق المنتصب عنه او واضافة عطف على قوله في
جملة او ماضاها بها مثل يعجبني طيبها وتركه لانه اظهر التميزات والاخفاء
بهما وابوة ودار او علما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد
عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة
وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا التميز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما
كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تميزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح
ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام
يكون في نسبة الدرية والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب
فاريد به الخير اى لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفعلة
بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة
بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اى التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب
عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه
عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التميز تارة له اى للمنتصب عنه
بان يكون تميزا لرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تميزا لرفع

والاولى من الاضافي اسم
يلتزم من التعلق بشيء اخر
التعلق بالاب وغيره
كتعلق الاب بالابن
الابن والقاتل
الرضاع في الطباع
يقول العرب
الاشارة
الترفع وتخلق
باخلاق الله تعالى
من الفوائد
القطبية

اللام مزيدة للتعجب او المدح وتحتمل وجهين اخرين
التعجب من خبره وجوده وافاضته للمعروف و
الثاني التعجب من نسبته الذي ارتضعه من ثدي امداد
وتعجب من ذلك اللبن الذي تولد وترقى به بمثل هذا
الولد الكامل في الصفات
شرح اللباب

الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب
زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة
تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز
ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مستند الى
متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا
في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة
نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا
في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد
وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما
اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له و
لمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته
سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان
ابوين والزيدون اباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا
اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب
زيد اباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا
قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية
واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق

والمراد بالاجداد ما فوق الواحد

مثلا لا يصح ان يقال زيد ابوة ودار وعلم ٢٢

الابوة ضمتينله وواوك تشديديله بابا اولمق وابوة بابالق نسبتنه دخي درلر وان قولك يقال بيني وبين فلان ابوة وابوة جمع دخي كلور عمومة وخؤولة كبي عملر وخاللر معناسنه وان قولي

على

على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنسا يقع على القليل والكثير فانه
اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان
يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته
وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان
يقصد بالتميز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية
فانه لا بد من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين
نوع آخر من العلوم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان
اي التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او مأولة بها نحو كفى زيد
رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب
عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية
فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف
الاسم نحو طاب زيد ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى
المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها
ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة
له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة

الاستثناء ان كانا مستغنى عنهما لانه ان قصد الجنس فالجنس وان قصد النوعان فالمثنى فان قصد الانواع فالجمع فالتميز على كل تقدير مطابق لما قصد هـ

اي اللغة والصرف والنحو والمنطق وغيرهم ٢

والضمير في طبقه راجع الى الصفة سواء كان فاعلا او مفعولا ٢

اي لضمير ما انتصب عنه ١٢

الحال ايضًا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث
انه فارس او حال كونه فارسًا لكن زيادة من فرها نحو لله دره من فارس
وقولهم عزّ من قائل يؤيد التمييز ان من تزاد فى التمييز لا فى الحال وايضا
المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية و
بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسمًا تامًا
بالاتفاق فلا يقال عندى درهمًا عشرون ولا زيدًا طاب لان عامله اسم
جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا
يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب انه لا يتقدم التمييز على ما
هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى
فاعلًا للفعل نفسه نحو طاب زيدًا اى طاب ابوه او فاعلًا له اذا
جعلته لازمًا نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونا او اذا جعلت
متعديا نحو املاء الاناء ماء اى ملاءه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل
فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلاء الاناء
ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديًا
لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على
سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لاجرم ميّزه بقوله ماء فهو فى
امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد
تجارة

اى كشبه الفعل وهو
اى للفعل المذكور للذات
الفعل وهى فجرنا
وامتلاء ٢٢
لاشكية
اى من حيث المعنى ٢

تجارة فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة
فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة
واليها مجازا او بهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان
التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول بين ان التمييز في هذا
المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني
والمبرد فانهما اجازا تقدم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل و
المفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمكنها في هذا التجويز
قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب
على تقدير تاء تنيث الضمير في تطيب فانه يكون في كاد ضمير الشان
لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب
اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز
عن نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب قلا تمسك وما قيل يحتمل
ان يحمل البيت على تقدير تأنيث ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث
الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب
تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اى ما يطلق
عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته

بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه الى قسمين وعرف
كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد
معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج
واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد
جزئياته نحو ما جاء في احد الا زيدا او احزانه اشتريت العبد الا نصفه
سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاء في القوم الا زيدا
او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاء في الا زيد اى ما جاء في احد الا زيدا بالا
غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاء في القوم الا زيد
وما جاء في القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعد هما
اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات
المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع
سواء كان من جنسه كقولك جاء في القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة
خالية عن زيد اولم يكن نحو جاء في القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا
حيث علم اولا بوجه يصح تقسيم كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف
قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يتوقف
على حدة رومالاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا بعد
غير وسوى وغيرها غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التى

للصفة

للصفة داخلا للمستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا
نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام
غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد
آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه
ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان
الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله
او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل
قرأ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوبا والعامل في نصب المستثنى
اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل المقدم او معنى
الفعل يتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا
اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا
اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره
نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل
على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان
منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي
لغة اهل الحجاز فانهم قبايل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان

وذهب بعضهم الى ان العامل فيه هو الا بمعنى استثنى وهو باطل لانه لو كان كذلك لوجب النصب في المستثنى لكنه اختلف في جواز الرفع ولان النصب جائز في غيره من غير الا وقال الفراء ان الا مركبة من ان ولا فنصبه في الايجاب باعتبار ان ورفعه في النفي باعتبار لا وهو ضعيف لا دليل عليه

وجه المشابهة الفضلية في الكلام انما ذكر المفعول به لانه اولى من ساير المفاعيل لان المفعول به يقع عمدة في بعض المواضع نحو ضارب زيد عمروا فان عمروا وان كان مفعولا فهو فاعل ايضا لان المضاربة من الطرفين

وانما وجب نصبه لانه امتنع البدل لامتناع كونه احدا لابدال الاربعة اما امتناع الثلثة فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلصدوره عن قصد وارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك م

اي ليس عن قصد وارادة

لان الفعل يتقوى بالا يتعدى اليه كما يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر وبالواو في المفعول معه وذهب بعضهم الى ان العامل فيه هو الا بمعنى استثنى وهو باطل لانه لو كان كذلك لوجب النصب شرح

اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ
لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة
والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الرؤية والفطانة واما بنو تميم فقد
قسموا المنقطع على قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما
جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون اسم قبله اسم
يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله
هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان
بعد عدا وخلا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من
عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من
خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى
الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز
او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او
الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا كما في
صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر
الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه
والتقدير جاءني القوم عدا او خلا بجيئتهم او الجائي منهم او بعض منهم

تميم بيان

فيكون ما بمعنى شيء

نحو جاءني القوم خاشا زيدا
وعدا زيدا وخلا زيدا ولا سيما
زيدا وهذا اي القسم يجوز
فيه انواع الاعراب واما
في خاشا وعدا وخلا فالرفع
على الفاعلية بناء على انها
افعال لازمة وما
بعدها فاعلها
والنصب على
المفعولية
بناء على انها قد استعملت متعدية
يقال خاشاك وعداك خلاك
اي تجاوزك والجر بناء على
انها حروف الجر وما في لا سيما
فالرفع على انه مركب من
لا وسي وما سي بمعنى
المثل واصل سوى بسكون
الواو فقلبت الواو ياء وادغمت [illegible] واضيف اليه
سي ويكون زيد مرفوعا على انه مثل شيء هو زيد
خبر المبتدأ المحذوف والتقدير لا مثل شيء هو زيد
والنصب على ان لا سيما كلمة واحدة بمعنى
الا فما بعدها مستثنى وسي مضاف الى زيد
على ان ما زائدة
زيدا

زيد او هما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه
بالا التي وهي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو
في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجير الجر بهما
على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب
بهما اكثر وما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان
بعد ما خلا او ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني
القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو با
لنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو
بعضهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم عمرا وعلى الحالية
بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خاليا بعضهم او بعضهم من
زيد او مجاوزا بعضهم او بعضهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز
الجر بهما على ان ما فيهما زايدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد
به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني
القوم ليس زيدا او بعد لا يكون نحو يسجى اهلك لا يكون بشرا وانما
يكون النصب بعدهما واجبا لانهما من الافعال الناقصة الناصبة
للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى
الاسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض المستثنى منه مطلقا وهما

قوله اي وقت خلوهم الظرف خلو بعضهم وكذا في قوله
وقت مجاوزتهم والاوجه للاختصار على التوجيه الاول
لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الباقي ايضا كما سبق
خلا بعضهم

في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال
الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي
لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار
البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال كون
المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احتراز عما اذا كان بعد
سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرها في كلام غير موجب احتراز
عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال
انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب
على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة
لكلام غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط
ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمها قد علم فيما
سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا
قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية
والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق
البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار
اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما
هو بسبب الشبه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الاواعراب البدل

بالاصالة

بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه
العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور
ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد
بالمفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع
فى غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربنى الا
زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا
يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما
يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند
المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى
منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اى اوقعت
القرأة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام
الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى
على تقدير العموم عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور
فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا
نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة المعنى
وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع
مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص فى ضربنى الا زيد بان يختص المستثنى منه

بالمفرغ

مستثنى من قوله وهو غير موجب
قوله كل حيوان الخ مثال لما يصح فيه الحكم على
سبيل العموم لا مما نحن فيه عصام
التمساح بالكسر فهنك ديدكلرى جانوردركه
دريالرده وبيوك ارمقلرده اولور
اختري

بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق
بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة
وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب
في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي على البدل اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في
ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد
اياها فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت
الايوم كذا وضربت الازيد ليس الا ظهور قرينة دالة على بعض معين من
المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني
فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدالة على بعض معين كما اذا قيل
من ضربك من القوم اي القوم الداخل فهم زيد فقلت ضربت الا زيدا
فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة
كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي ومن
اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ما يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد
الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت
زيد دائما على جميع الصفات المتضادات الا على صفة العلم فلا يستقيم
وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون في زيد

الشيخ زاده

عليها

عليها تماما لايتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على
المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع
الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستثناء
ولايخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع الموارد
الايجابية عند الاستثناء اى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك
الكر ضربني الا زيدا المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود
منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث ان البدل على الموضع نسخة
حمل على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع يحمل اى موضع المستثنى
منه لا على لفظه عملا بالمختار وعلى قدر الامكان مثل ماجاءني من احد
الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه
ومثل لا احد فيها اى في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على
لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعباء به اى لا يعتد به فشيء مرفوع
محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعباء به
ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل
انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل
المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى
بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل

على اللفظ في الصورة الاولى لا بد من الاستغراقية لانزاد اتفاقا بعد
الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالالا لزالتاكيد
النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاء في من
احد الا زيد بالجر كان في قوة قولنا جاء في من زيد فلزم زيادة من
في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل
المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لانه فتحة بشبهة
بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل
في المستثنى فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا
في قولنا ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير
ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران للحقيقة اذ لم يكن البدل الا تكرير
العامل او حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر حكمه اليه فانه
في قوة التقدير حال كونها عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده
اى بعد الاثبات بغير بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها
اى ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين
البدل على اللفظ حمل على المحل فمرفوع على انه محمول على محل احد وهو
الرفع بالابتداء ويثنى على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية قال
قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصب بكلمة لا

محل

ومحل بعيد وهو رفع بالابتداء فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب
قلت لان محل القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالاجماع
محل البعيد فانه لا دخل للعمل فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع
انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر
لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل هي اي ليس لاجل اي لاجل ذلك الامر
وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعملا
ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما بالعمل ليس في قائما وان انتقض نفيها بالبقاء
فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما بالعمل ما في قائما لان عمل ما فيه انما هو للنفي وقد
وقد انتقض بالا والمستثنى محفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع
كسر السين اوضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه
مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتها وجاز
بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى
عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا وحاشا زيدا اي برأه الله عن
ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة
اذ هو باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما
سبق فكانه لما اجرى المستثنى بالاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة
غير في الاصل صفة لدالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها
جر غير

فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير عمرو واستعمالها
على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها
في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها
لما قبلها كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها
في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد
فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير
مثل جاءني غير زيد وبعد ما يكون متعددا ليوافق حالها صفة احالها
اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد
فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون
جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل
فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكرا لا يعرف باللام حيث
يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير
الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر
الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة
لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان
اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم
العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان

يكون

يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر فيه الاستثناء نحو كل رجل جاء نى
الا زيد اول على عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرايط
الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها
على غير وانما قلنا فى صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيد
ناه
بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء فى المحصور نحو ما جاء نى فى مائة
رجل الا زيد وقد لا يتعذر الاستثناء فى غير المحصور نحو جاء نى رجال
رجل بيان
الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت اليه المصنف فى
بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اى فى السماء والارض الهة جمع الهة
ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اى غير الله لفسدتا اى لخرجتا
عن الانتظام حالا فى الاية صفة لازمة تابعة لجمع منكور غير محصور هى
فالا
الهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله فى الهة بيقين فلم يتحقق شرط
صحة الاستثناء وفى الاية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه
لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا
لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانية
الله تعالى لجواز ان يكون ح فيهما الهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا
كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم

يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم
المغايرة وضعف حملا الا على غير في غيره اى في غير جمع منكور غير محصور لصحة
الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء
قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر
المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
فالا الفرقدان صفة لكل اخ استثناء منه والاوجب ان يقال الفرقدين
بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان احدهما
احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو
المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة و
الموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء بالنصب على الظرفية اى بناء على
ظرفيتهما لانك اذا قلت جاء في القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان
زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية و
عند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا
وجرا بغير تمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه
استكارا للرفع فيقولون جاء في سواك وفي الدار سواءك ومثل
هذا في استكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع

بينكم بالنصب خبر باب كان واخواتها وستعرفها في قسم الفعل ان شاء
الله تعالى هو المسند بعد دخولها اى دخول كان او احدى اخواتها
المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد
دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم
والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المتقدم على تقرره لا يكون بعد
دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه
ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين
المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب
هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما
سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره
اى امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتداء في اقسامه واحكامه وشرائطه
على ما سبق في بحث المبتداء والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه
معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها
في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او
في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتداء
والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة هناك
رافعة ليس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا

هذا بمنزلة الاستثناء عن الحكم المذكور كانه قال وامره كامر خبر المبتداء
الا في جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفة فانه يجوز ههنا لعدم اللبس
لتغاير اعراب الاسم والخبر
منه

ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله
اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه
الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها فى مثل
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فى
مثلها اى فى مثل هذه الصورة وهى ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعده
اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانى وهو اقواها نحو ان خيرا
فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا
على معنى اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير
اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اى ان
كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها
بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اى حذف عامله يعنى كان
فى مثل اما انت منطلق انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما
انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فا على القياس المذكور فى المفعول له رضى
نقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان
عوضا منها وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما
انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير
كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول

من

من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه
اشهر اسليم ان واخواتها وستوفيها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى هو المسند
اليه بعد دخولها اى دخول ان واحدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وعلم فت
من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف هنا
ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا الى لنفي الجنس اى لنفي صفة
الجنس وحكمه واعالم يقل اسم لا لانه ليس كل ولا الاكثر من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب
منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير منه بالمنصوب بها بخلاف
ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كل من المنصوبات
لكن اكثر منه فاعطى للاكثر حكم الكل تجوزا فلا يبعد ان يقال اسم لا هو
المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح
واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه المسند اليه بعد
دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم كما عرفت وهذا القدر
كان في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها
اى على المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا
او مشبها به اى بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه وهذا
احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير

والفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي لنفي عموم الجنس
ان الاول لنفي الجنس اى لنفي الحكم عن الجنس والمباينة فلا اذا
قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار احد من الجنس فاذا لا
يكون فيها واحد والاثنان والثلاثة والقائل بنفي واحد
من الجنس فلو قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي واحد من جنس
الرجال فيجوز كون واحد اكثر او اثنين او ثلاثة او اكثر فيها

نكرة احتراز عن المعرفة والمعرفة يجوز الرفع والتكرير
احتراز عن النكرة المفردة فانها مبنية

المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل
مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد
عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما
يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين
كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال
المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا
او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به ليترتب عليه
قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او
مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب
به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار
والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين مثلا لا مسلمات في الدار والياء
المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا
مسلمين ولا مسلمين لك وقولنا بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له
فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار
لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او
تقديرا فحذف تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او
حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا

المضارع

المضاف له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى
ما يستحقه في الاصل عن الاعراب وان كان اى المسند اليه بعد دخولها
معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بمبنى اى بين ذلك المسند اليه و
بين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء
شرط كونه مضافا او شبيها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار
ولا عمرو واولا غلام زيد في الدار ولا عمرو واولا في الدار رجل ولا امرأة
و لا في الدار غلام رجل ولا امرأة كلا في الدار زيد ولا عمرو واولا في
الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصورات الرفع
على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في
المفصول فلضعفها عن التأثير مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير
اسمه لكن منطقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في
التكرير من معنى نفي الاحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب
له من مثل قول السائل في الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جارٍ
في المعرفة ايضا ونحو قضية اى هذه قضية ولا اباحسن لها اى
لهذه القضية هذا جواب دخل بقيدٍ على قوله وان كان معرفة
وَجَبَ الرفعُ والتكريرُ فان اسم لا فيه معرفة لان اباحسن
كنية علي وض ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر

فاجاب بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابى حسن
لها فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او
بتأويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رض بهذه الصفة
فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التأويل ايراد حسن بحذف اللام
لان الظ ان تنوينه للتنكير وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما
كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا افصل
يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب
التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله على
ان يكون لا فى كل منهما لنفى الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد
على مفرد وخبرهما محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله
وعطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف
خبر الجملة الاولى استغناء عنه خبر الجملة الثانية والثانى فتح
الاول ونصب الثانى اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى
لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفى والثانى
معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته
حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل
منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثانى نحو لا حول ولا قوة

اى لا حول ولا قوة موجودان او كائنان فيكون من عطف جملة على جملة هـ

الا بالله

الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان
لا الثانية زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء
عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة
بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا
قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء با
لرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس
رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح
الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف
وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل
لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد
حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب
فهذا على التوجيه الاول متعين بعطف جملة على جملة اي لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا و
مرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد
على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي
لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا اي تأثيرها في مدخولها اعرابا
وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها

قوله الا بالله نسخ

يشير الى ان اللام للعهد اي تأثيرها فيه اشارة الى ان المراد بالعمل معناه اللغوي وهو التأثير او لان هذا التفسير [illegible] لان العمل يلزمه التأثير فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم محرم

اى معنى الهمزة فى الداخلة على لا التى لنفى الجنس اما الاستفهام حقيقة
فتقول الا رجل فى الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندى
ولم يذكر سيبويه ان حال الا فى العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره
السيرافى وتبعه الجزولى والمص ورد ذلك الاندلسى وقال هذا
خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو
وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما
التمنى نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله
خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه
حرف موضوع للتحضيض برأسه فكانه قال الا ترونى رجلا يعنى
هلا ترونى رجلا ولذلك نصب ونون وهى عند يونس لا التى دخلت
عليها همزة الاستفهام بمعنى التمنى فكان القياس الا رجل ولكنه نون
اى نعت لا لنفى الجنس
لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبنى لا نعت اسمها المعرب احتراز
مبتداء
عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اى لا الثانى وما
بعده احتراز عن نحو لا رجل ظريف كريم فى الدار مفردا حال من ضمير مبنى
والعامل فيه مبنى احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال
بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف
وهذا القيد يغنى عن الاول مبنى على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد
اى الموصوف
خبر
بينهما

بينهما او الاتصال وتوجه النفي اليه اى الى النعت حقيقة والمبني
في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية
فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيئ
بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء بارد مع انه يصدق عليه
انه نعت المبني الاول مفرد اليلي فاد بارد في هذا المثال نعت للتابع
لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع
بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها المتبوعاتها في الاعراب
دون البناء رفعا حملا على محل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او
على محل القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا
بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فلا غير اى فحكمه الاعراب
لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب
وقد مرت اشارة في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني
اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس
واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة
فيما سبق بان يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا
وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز فيه البناء لكمال
الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا

قوله اى فحكمه الاعراب لانه الاصل في الاسم الاول ان يقدر فيه الاعراب
لان فيه تقليل الحذف ولانه لا حاجة الى قوله لا غير
وعلى تقدير ان يرجع البه لانه لا يثبت عدم البناء الجواز
عصام

قوله اذا كان المعطوف نكرة بتكرير لا زايدة وكذا اذا كان المعطوف
والصواب ما ذكر في المتن مطلقا اذ الحد في المعطوف عليه
واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على المبتدا او لا
العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز
على اللفظ والمحل

قوله وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز فيه البناء لكمال
الفصل بالعاطف لقلة ان يعطف على منبي واحد وهو اعني عدم الاثنينية
ضعيف اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير والبقية على حرف واحد
عصام

المؤكدة اذ المعطوف على المنفي تزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة
مثل لا اب وابنا في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ
هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي
ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله
ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام واجري
على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف
النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين
ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما
ينصب والجار مع مجروره خبرا اما وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا
غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين
كما في حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس
بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف و
حذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة
اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف
في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو
الاختصاص او المعنى بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته
اي مشاركة هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه

اي

الاضافة صح
اللام المقدرة في الاضافة

وانما اراد ذلك لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لنون لا اباله كما ينون لا حسنا وجهه ولم يحذف النون في لا غلامي
عبد الغفور

اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين
تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم
من غيره ومن ثمة اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو
بتشبيه غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا
ابا فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من
اضافة الاب الى شئ انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت
للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا
فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته فى اصل معناه وليس
اى مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد الفادر بها
على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين مرجع
الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى
يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب
على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلامية وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه
موجود ولا غلامية موجودان واما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت
جنس الاب او الغلامين له لا نفى الوجود عن المعلوم او غلاميه
المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص
سيبويه بهذا الخلاف لان العمدة فيما بينهم اولا ان المقصود

بيان للخلاف لا تعيين المخالفين فذهب سيبويه والخليل وجمهور
النحاة الى مثل هذا التركيب مضافة حقيقة باعتبار المعنى واقحام
اللام بين المضاف والمضاف اليه تأكيد للام المقدرة وحكم المص
بفساده لما عرفت ويحذف اسم لاحذ فا كثيرا في مثل لا عليك اي لا
بأس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا و
قولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما و
الخبر محذوفا اي لا مثل موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل
زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبرنا ولا
المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المستند
بعد دخولها اي دخول ما ولا وهي اي خبرية ما ولا لها وكذا اسمية
اسمهما لها لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل
اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر
خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يجعلون
اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ
وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز هي التي
جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم
واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر
لانها

لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة
عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر
على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور
الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما
فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملهما اي عمل ما ولا ح
لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب
مع ضعفهما في العمل واذا عطف عليه اي على خبرهما بموجب بكسر
الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد
مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف
الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات هو ما
اشتمل اي اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب
فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف
اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة في المنصرف ح
او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف
اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا
اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل

بحث المجرورات

المجرورات جمع مجرور الا المجرورة لان موصوفه اسم والاسم مذكر
اشتمال
اشتمال شيء على ما يصاحبه

على علامة اعم منه ومما هو به فيدخل في تعريف المجرور مثل
بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية ان
لم يكن داخلا في تعريف والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح
المشهور بينهم وذلك مذهب كيسويه حيث اطلق المضاف اليه على
المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما يشمل الجمل
التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم
المصادر ينسب اليه شيء اسما كان نحو زيد وفعلا نحو مررت
بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف
كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كونه ذلك المقدر مرادا من
حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب
اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف
المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر في التقدير اي تقدير
الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان
يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي مسلخا عن تنوينه
او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما اراد وا ان يمزجوا
الكلمتين مزجا يكتب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص

او التخفيف

او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها
بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم
حيث يسوقونه تاليا بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية
انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر
من كلام الملخص في المتن له والتصريح في شرحه له ارادة التقسيم
الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف
الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه
ولم ينقل عنه شئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف
بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير
لام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل
حسن الوجه بتقدير البيانية فان ذكر الوجه في قولنا
جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن
الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شئ منه حسن فاذا ذكر
الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة
تخصيص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا
كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده
الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي

اى بتقدير حرف الجر

اي الاضافة بتقدير الحرف معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها
تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى
اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها
ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة مضافة الى معمولها اى فاعلها او مفعولها قبل الاضافة
سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة
الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز
به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اى الاضافة
المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى في مضاف اليه عدا
جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا
ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه
ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما
بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط
ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما
عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف
والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا
له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو كليث واسد

لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه رضي

اواعم

او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة
واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
فالاضافة حينئذ ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان
المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة
الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي
واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل
يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم
الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد
الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة
مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل
في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام
فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة
الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى
من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين
المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا

ردّ وه الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى
من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام
زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال
للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة
بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية
تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة
التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية
المضاف لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب
ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال
جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة
التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما
ان المعرف باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فذلك على خلاف
وضعه وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتهما
لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى
الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته
كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف

اليه

اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة
فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في
الشيء الفلاني ويفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص
المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص
تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل
كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى
رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها
اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة
من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما
نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم وان لم
يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد
تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في
نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما
يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى
وهو التخصيص مع حصوله الاعلى وهو التعريف ولو اضيف
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا
تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة

وبين جعلها علما في نحو النجم والصعق والثريا وابن عباس
في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل الاسلم
ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو
التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف اخر وهو
التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة
الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف
بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركب الثلثة
الاثواب وشبهه من العدد والمعرف باللام المضاف الى معدوده
نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا
اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما
تحصيل ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة
ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف
الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها
ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد
مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها
نحو مصارع مصر وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة

المشبهة

المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا
لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في
المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط
من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي
اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب
زيدا وحكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية و
الجمع مثل ضارباز يدٍ وضاربو زيدٍ واما في لفظ المضاف اليه فقط
بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصل القائم
غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم
اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه
معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف
بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره
في الصفة ومن ثمة اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز
تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى
معمولها وجعلها صفة لنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا
جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه

فلو افادت تعريفها لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة
ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار
اليه بثمه وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز
التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل
واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان
يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام
لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب
الضاربا زيد والضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف
النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين
الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه
لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص
بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم
هذا الفرع لكنه اخر لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز
تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف
انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب
الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم

يجوز ثانيا

واجاب بعضهم بان الاضافة ضايعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام بقائها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة عبد الغفور

لان

لانّ القول بتأخّر اللّام المتقدّمة حسًّا على الاضافة مجرّد
ادّعاءٍ مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله
الواهب المائة الهجان وعبدها فانّ قوله وعبدها
بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب
عبدها فهو من باب الضارب زيدٍ فكما لا يمتنع ذلك حيث
اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني انّ هذا القول
ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدلّ به لما عرفت
من امتناع مثل الضارب زيدٍ لعدم الفائدة في الاضافة
ولا يخفى انّ فيه شوب مصادرةٍ على المطلوب اللّهم الّا ان
يقال المراد به انّه مفعول معه او لانّه قد يتحمّل في المعطوف
ما لا يتحمّل في المعطوف عليه كما في ربّ شاةٍ وسخلتها
حتّ جاز هذا التركيب ولم يجز ربّ سخلتها بادخال ربّ
على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة
الهجان وعبدها عوذًا يزجّي خلفها اطفالها اي ممدوحه
الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه
الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من

ضعيف في الاستدلال به اذ لا نصّ
فيه على الجرّ فانّه يحتمل النصب حملا
على المحل او على انه صح

قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اى راعيها
تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة با
ضافة باد فى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات
النتاج حال من الماية يزجى بالزاء المعجمة والجيم على صيغة
المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها
منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث و
اطفالها مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله وحقيقة
الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة
وانما الاتة قاسة على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص
عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعنى كان القياس عدم جوازه
لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على
الوجه المختار فى الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة
وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه
بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف
اليه جنسا معرفا باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيدا والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق و
الضاربك يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه

لما عرفت

لما عرفت وكذا اشبهه وهو الضارب والضارب وغيرهما فيمن
قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه الله اي الضارب
في الضاربك مضاف دون من قال الله غير مضاف والكاف
منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال
الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى محل حملا له اي المحولية
على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز
وبيان انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة
عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة
ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف
بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما يعتبروا التخفيف في ضاربك
وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا
تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد
عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة
لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا با
لمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم

يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت
لاتصال الكاف للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
اصل ضاربك ضاربٌ اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف
التنوين وصار المضمر المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل
التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من بابٍ واحدٍ
حيث كان كل منهما اسم فاعلٍ مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار
حذف تنوينها قبل الاضافة للاضافة ولم يحملوا الضارب زيدٍ
عليه لانها ليسا من بابٍ واحدٍ واعلم انا حملنا قوله وضعف
الواهب المائة الجمان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك
حملا على نظيرهما على الاجوبة عن استدلال القراء على جواز
الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين
ولكان تجعل كلٌ واحدة منها اشارة الى مسئلةٍ على حدتها
مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمن قوله وضعف
الواهب المائة الجمان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن
اللام على المحلى بها المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه تتوسط
العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع
بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه

وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير
الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة ويتضمن
الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء
المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحالة لان كلا من هيئتي التركيب الوصفي و
الاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف
صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد
قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق
ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته
مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان
الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة
والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان
مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت
الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم
الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما

ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون
بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد
بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا
القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة
الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن
هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود
توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم
الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف
اليه الجانب هو جزء الاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر
الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة
الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على
الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا
قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما
قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم
في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي
يختص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافة اليها من حيث انه صفة

جمع خلق وهو البالي

القطيفة بفتح القاف وكسر الطاء ومدها غول پرده كبى ارقامه المونى كليم دركه اوجلرينك سچقلرى اوله

ورن قولى

لها

لها بل من حيث انه جنس مبرام اضيف اليها ليتخصص وعلى
هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اى مشابه
للمضاف اليه فى العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء
كانا مترادفين كليث واسد فى الاعيان والجنث وحبس ومنع
فى المعانى والاحداث او غير مترادفين بل متساويين فى الصدق
كالانسان والناطق لعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه فانك اذا
قلت رأيت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص
فى مثل كل الدراهم وعين الشئ فانه اى المضاف فيهما يخصص
اى يصير خاصا بسبب الاضافة الى المضاف اليه ولا يبقى على
عمومه سواء افادة الاضافة التعريف او التخصيص واعمية
العين من الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس
ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه فى العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا
وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما
الى الاخر فاجيب بانه متاول بجعل احدهما على المدلول والآخر

على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح
واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في
عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره
واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفية السكون ثقل
الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوف
بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في
الابتداء كذا بعد السكون الياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل
ثوبي وداري في الصحيح وظبي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة
او ساكنة وقد اختلف في ان ايتهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل
في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم في الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على حركة الفتح والسكون انما
هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء
المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب
الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذي وهي قبيلة من العرب
تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم

وتدغم

وتدغم فى الياء مثل عصيّ ورحىّ ولا تقلب الف التثنية كفلاما ى
للتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره اى آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم ياءً ادغمت فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين
فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم
واسقط النون للاضافة وادغم الياء فى الياء صار مسلىّ وان كان
فى آخره واو قلبت الواو ياءً لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة
نحو مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء فى
الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة
على ما قبلها تغيّرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلىّ فان كان
قبل الياء او الواو فتحة بقى ما قبلها مفتوحا كقولك فى مسلمين مسلمى
وفى مصطفون مصطفى لخفة الفتحة وفتحت الياء اى ياء المتكلم فى
صورتىْ للتساكنين اى للزوم التقاء الساكنين ان لم يحرك واختير
الفتح لتخفته واما الاسم الستة التى وجبت عنها مضافة الى غير ياء
المتكلم فاخى وابى اريد الحال فى اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم
ان يقال اخى وابى مثل يدى ودمى بلا رد المحذوف بجعلم نسيا منسيا
واجاء المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهى الواو وجعلها
ياء المتكلم وادغم الياء فى الياء وتمسك فى ذلك بقول الشاعر وابىّ فمالك

ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب
عنه المص في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه
يحتمل ان يكون المقسم به اى ابى جمع اب فاصله ابين سقطت النون
في الاضافة فاجتمعت ياءان وادغمت الاولى في الثانية فصار ابى
وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا
بالابينا اى الى سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا فداءكم
وتقول اى امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمى وبنى بلا
رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما مع ابى واخى لانه
لا ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل
عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة فيقال في فم حال اضافتها
الى ياء المتكلم فى بالرد والقلب والادغام في الاكثر اى في اكثر موارد
استعمالاته وفمى في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن
الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ و
اب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اى
من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورأيت حما
وحمك ومررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحماك
ورأيت حماء وحماءك ومررت بحماء وحماءك ومثل دلو بالواو فيقال

خبء
بمعنى مصاحب

هذا

هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا
بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما و
حماك مطلقا اى وجواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير
مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجئ هذه الوجوه فيه فى كل من
حالتى الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى الافراد
والاضافة يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك
ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى
الوصف بأسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على
سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يرفع الفضل من الناس الاذوه
ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر
لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم
ففى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاص الحكم باعتبار اضافته اليه ولا
يقطع اى ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا
بالاضافة اليها التوابع وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى
الاسمية والفاعل الاسمى يجمع على فواعل كالكواهل على الكواهل و
يراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى اقسام
الاسماء فلا ينقض حدها بخروج نحو ان وضرب وضرب لعدم

مبحث التوابع

كونهما من افراد المحدود وكل تابع اى متأخر مع لوحظ مع سابقه كان
فى المرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثانى والثالث فصاعدا
متلبس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يلزم
اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية
مثل جاء فى زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان فى المرتبة
منه واعرابه من جنس اعراب وهو الرفع فى كل منهما ناش من جهة وا حدة
شخصية هى فاعلية زيد العالم المجئ المنسوب اليه مع تابعه اليه مطلقا
فقوله كل تابع يشتمل التوابع كلها وخبر المبتداء وخبر كان وان
واخواتهما وتالى مفعولى باب ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه
يخرج الكل الا خبر المبتداء وتالى مفعولى باب ظننت واعطيت وقوله
من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل فى المبتداء والخبر
وان كان هو ابتداء اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن
هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى المبتداء ومن
حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس ارتفاعهما من جهة وا حدة
وكذا ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه ومظنونا عمل فى مفعولية
فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا
التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او

تقديريا

تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال
ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها
لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود
بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة
واحدة لكنه لما ادخل عليه كل افاد صدق المحدود على كل افراد الحد
فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكو
جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه
النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه
اي يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا
اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن ساير
التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف
في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التأكيد في مثل قولك جاءني
القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع
في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها
فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد
وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على

مبحث النعت

حصول معنى فى متبوعها فى اى مادة كانت وفائدة اى فائدة
النعت غالبا تخصيص فى النكرة كرجل عالم او توضيح فى المعرفة كزيد
الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو
بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم او لمجرد التأكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء
فى نفخة فأكدت بالوحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط فى النعت حتى تأولوا غير
المشتق بالمشتق ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل
اى لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره فى صحة وقوعه نعتا
اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة
على المعنى الواقع فى المتبوع عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمى
وذى مال فان التميمى يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم
وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اى فى بعض
الاستعمالات بان يدل فى بعض المواضع على حصول معنى لذات ما
وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله
نعتا نحو مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فاى رجل باعتبار
دلالته فى هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل

اى رجل

اى رجل عندك لايدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومررت
بهذا الرجل فان هذا لايدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة
وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا
صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفى المواضع الاخر التى لايدل على هذا
المعنى لايصح ان يقع صفة لهذا وذهب بعضهم الى ان الرجل يدل
على اسم الاشارة وبعضهم الى عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا
اى بزيد المشار اليه فهذا اى فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل فى
ذات زيد فوقع صفة له وفى المواضع الاخر التى لايدل على هذا المعنى
لايصح ان يقع صفة وتوصف النكرة المعرفة بالجملة الخبرية التى
هى فى حكم النكرة لان الجملة الدالة على معنى فى متبوعه كما توجد
فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان
الانشائية لاتقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءنى رجل
اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها
الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم
واذا لم يكن فيها الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا تصح ان تقع
صفة له مثل جاءنى رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اى بحال
قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه

اى متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارية تحصل بسبب متعلقة
نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فى
وان كان اعتباريا فالاول اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف
فى عشرة امور توجد منها فى كل تركيب اربعة فى الاعراب رفعا و
نصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث الا اذا كان صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول
بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل ايضا بمعنى المفعول
كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة يجرى على المذكر كعلامة
والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه فى الخمسة الاول وهى
الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها فى كل تركيب
اثنان وفى البواقى من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل لشبهه به يعنى ينظر الى
الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان
مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل
فاعله فى التذكير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقى او
حقيقيا مفصولا بإلا ذكر او يؤنث جواز تقول مررت برجل قاعد
غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد

غلاماهما

غلامابهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة
قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائم جاريته وبرجل معمور او معمورة
داره مثل يعمر او يعمر داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او
تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا انظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في لمحة البواقي كالفعل لان فاعله
كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير
يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث
ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت برجل مررت ضارب وبرجلين
ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون و
تضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا الحق
الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية
وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرج
مشابهته للفعل في لمحة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفي فيه بالحكم
عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في لمحة
الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بتبين ظابطة
عدم تبعته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده لتبين حاله عند عدم

التبعية ومن ثمة اى ومن اجل كون الوصف الثانى فى الجملة البواقى
كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن
ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن يقعد
غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون
غلمانه والحاق علامة التثنية والجمع فى الفعل المسند الى ظاهرهما
ضعيف ويجوز فى غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان
قعود جمعا كيقعدون لانك اذا كرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا
عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود
غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه الفاعلان فى الظاهر الا
ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من الضمير او
ان يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح
وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح او
الذم وغيرهما طرد للباب ولا يوصف به لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية
وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام
معنى بها وكانه لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا
اعتذر الشارح الرضى قال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك

بقول

بقوله والموصوف اخص اومساو اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة فى التعريف يعنى اعرف منها لانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة فى التعريف اومساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منزلا والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساوات ومن ثمة اى ومن اجل ان الموصوف اخص اومساو ولم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذو اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساوات فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل والرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى زيد صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءنى الرجل صاحب جمام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذو اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب واما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف

الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان
الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثل لابهامه ولا يليق بالمضاف
المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستور و
السؤال من المحتاج الفقير فيتعين ذو واللام لتعينه في نفسه وحمل
الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل حررت بهذا الذي كرم
اي الكريم ومن ثم اي ومن اجل ان الالتزام وصف باب هذا بدل اللام
لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين
به الجنس المبهم لان الابيض عام لا يختص عام بجنس دون جنس
وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف
يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبة الى شيء او نسبة
شيء اليه بالنسبة الواقع في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد
المفهوم من المقصود ومع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا
بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاء زيد وعمرو
فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه نسبة المجيء الواقع
في الكلام كما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبة المجيء الى زيد الذي هو
متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل
من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه

مباحث العطف

احتراز

احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع
متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة
معهما احد الامرين اما من التابع والمتبوع لاكلاهما معا واجيب بان
المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون
التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال
به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان
بالنسبة معا لهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا رد فم لزيادة
التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد
الحروف العشرة وسياتى تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى
مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد
العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر
والدبير لها جهتان احداهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف
عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد حروف العشرة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف
لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف الثاني

على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه
الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست
معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين
الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف
وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون
في قوله تع وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو
اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال
في املاله الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو
باق على ما كان عليه في الوصفية وانما دخل حسن دخول العاطف لنوع من
الشبه لما بينهما من التغاير فلو حد التعريف كذلك لدخل فيه بعض الصفات
مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينها عاطفة
لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك
ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر
بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا
المنصوب ولا المجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل
او لا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا

من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كالعطف على بعض
حروف الكلمة فاكد بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان
كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به تأكيده
فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا
المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب
الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا
نحو ضربتك وزيد لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل
مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين ضمير
المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اى ترك التأكيد لانه
قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد
سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا وبعده
كقوله تع ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد
حرف العطف لتأكيد النفي وانما قال فيجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل
مع الفصل كقوله تع فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد و
الامر ان متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد

بالمنفصل هو الاولى ويجوز ان العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على
قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض
حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل
بالفعل لان الفاعل انما لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل
من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة
وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجئ في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه
كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل
لان الفصل لا تأثير له الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور
له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك
وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر و
جره بالاول والثاني كالعدم في دليل قولهم بيني وبينك او بيني لا يضاف
الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزايد فكفى بالله وهذا الذي
كرهناه اعني لزوم اعادة الجار في حالة السعة والاختيار مذهب
البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة
في حالة السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع
المتصل في نحو جاؤوني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط
تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت

بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم
يجز العطف في الاولى للابعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الامع اعادة
الجار قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المبدوء او بعضه او
متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين
عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى
متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير
المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما
بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج
المتصل المرفوع صرفة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتأكيده با
المنفصل وقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال
العارضة لا نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في
المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة لا نظرا الى ما قبله احترازا
عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم
المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في
المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث

معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي
تجرده عن اللام هو اجتماع وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف
واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التكرير لقصد عدم التعين
اى رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على
الشذوذ واى رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف
عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل
المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد
بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في
كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله
ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة اي
ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز
في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب
اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا
عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العايد
الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدا وهو عمرو
ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل
ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد

الزباب فان يطير فيه ضمير عايد الى الموصول و يغضب المعطوف عليه
ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذى يطير فيغضب
زيد الذباب لانها اى الفاء فى هذا التركيب فاء السببية اى فاؤها نسبة
الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك
القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين بجملة
واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى يطير فيغضب زيد الزباب
او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد
بسببه الزباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد
بطيرانه الزباب واذا عطف اى اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين
بان عطف اسمان على معمولى عاملين بعاطف واحد وقال بعض شارح اللباب
الاظهر عندى ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوى اى اماله الاكثر
نحو العاملين بان يجعلا معمولى عاملين واكثر الشارحين على ان المعنى على
معمولى عاملين وانما قال على معمولى عاملين لا على معمولى عامل واحد
فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من
اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه مختلفين اى غير متحدين بان يكون
الثانى غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد
عمرا وبكر خالدا فى هذا الباب ليس منه لعدم تعدد العامل فيه

اذ العامل هو الاول والثانى تأكيد له وذلك العطف كما وقع فى قولهم
ما كل سوداء تمرة وبيضاء شحمة وفى قول الشاعر اكل امرئ تحسبين
امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز
عند الجمهور بحسب الحقيقة لان حرف الواحد لم يقوان يقوم مقام عا
ملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على
صورة السماع بل يقيسها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف
الفراء جار فى جميع الموارد عند الجمهور الا فى الدار زيد والحجرة عمرو
وان فى الدار زيد او الحجرة عمرا يعنى الا فى صورة تقديم المجرور وتأخير
المرفوع والمنصوب لمجيئه فى كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع
لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه
فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة فى هذه الصورة ايضا بل
يحملها على حذف المضاف اليه على اعراب نحو قوله تعالى يريدون
عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء فى بعض القراءة
اى عرض الآخرة التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اى حاله وشانه عند
السامع يعنى يجعل حاله ثابتا مقررا عنده فى النسبة اى فى كونه منسوبا
او منسوبا اليه فثبت عنده وتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه فهذه

بحث التأكيد

النسبة

النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع
او لدفع ظنه للمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب
ضرب زيد زيدا او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع تجوزا اما في
المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد با
لقتيل الضرب الشديد فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى الشك في
ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد
نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اى قطع غلام فيجب
ايضا تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيدا اى ضرب غلام زيد لا من يقوم
مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اى التاكيد
ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذى ذكرناه او في الشمول
المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه في شموله
لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد
النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما
وثلثتهم واربعهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد
بقوله يقرر امر المتبوع واما البدل والعطف فظاهر خروجهما
به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها
توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان

ط ا

فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر المتبوع ويحققه لكن لا في النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اى التأكيد لفظي اى منسوب الى اللفظ
لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوى اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة
المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اى مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة
نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك
في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى
المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجرى اى التكرير مطلقا لا
التكرير الذى هو التأكيد الاصطلاحى في الالفاظ كلها اسما او فعلا
او حرفا او جملا او مركبا تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير
الى التأكيد اللفظي الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء يكون المقصود
من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتأكيد المعنوى
والتأكيد المعنوى مختص بالفاظ محصورة اى معدودة ومحدودة وهي
نفس وعين وكلا هما وكل واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة
وقيل بالصاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد نحو
جئن بن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع بالمهملة من
بصع العرق اى سال وبالمعجمة من يضع اى روى وابتع من البتة وهو طول
العنق مع شدة معرزه ويمكن استنباط مناسبات حقيقة بين هذه

المعانى

المعانى ومعناها التأكيدى بالتأمل الصادق ...

فالاولان اى النفس والعين يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افراد او تثنية وجمعا
واختلاف ضميرها العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه فى المذكر الواحد
ونفسها فى المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع والتثنية المذكر
والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعينيهما انفسهم فى جمع
المذكر العاقل انفسهن فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثانى
لما سمى النفس والعين اوّلين تغليبا كالقرءين سمى الثالث ثانيا
للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقى بعد الثلثة المذكورة
لغير المثنى مفرد اكان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع
المؤكد فى كل نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة
كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء
كلهن وباختلاف الصيغ فى الكلمات البواقى وهى اجمع واكتع وابتع وابصع
بالمهملة او المعجمة تقول اجمع فى المذكر الواحد وجمعاء فى المؤنث الواحد
او الجمع بتأويل الجماعة واجمعون فى جمع المذكر وجمع فى جمع المؤنث وكذا
اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء
ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذا اجزاء مفردا اكان او جمعا

اى كلمة من الكلمات بكل

[illegible] اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة
الى ذكر الافراد لان الكلى ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء
لا يصح تأكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح
افتراقها حسًّا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون فى التأكيد
بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد
قد يتجزى فى الاشتراء فيصح تأكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء
زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسًّا ولا حكمًا فى حكم المجئ واذا
اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اى
اذا اريد تأكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين
مثل ضربت انت نفسك فنفسك تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده
بمنفصل وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل اذا وقع تأكيدا
للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى
بقوله هو ويقال زيد اكرمنى نفسه لالتبس نفسه الذى هو التأكيد بالفاعل
ولما وقع الالتباس فى هذه الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير
بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما
بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل
لجواز تأكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل

التأكيد معنوى متبوعك متعلق نه
اضافة دف ايچن نفسه وعينه
ايراد اولندى وكل واجمع خصوصية
ايچن ايراد اولنر

نحو انت

نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة
مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود
النقص من غير المقصود من كل وجه فتوافيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه
من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو
جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين
نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل من الكل الا من الغايب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب
اقوى واختص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان
يكون المقصود النقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف
بدل البعض والاشتمال والغلط فان المابني فيها مقصود واذ ليس مدلول الثاني
فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتك نصفي واعجبني علمك
واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل
لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز
به عن البدل والعطف بالحروف والتأكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف
البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم
يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني
مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابا حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب

عطف البيان

رضى الله عنه وعمر عطف بيان وقصته انه اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب
رضى الله عنه فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء
واستحملته فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء
وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مر بنا من نقب
ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال
اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ
بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقباء عجفاء فحمل على
بعيره وزوده وكساه وفصله اى فرقه من البدل لفظا اى من حيث
الاحكام اللفظية واقع فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر فان قولك
بشر ان جعل عطف بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان
البدل فى حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو
غير جائز كما ذكر فى مكلبق فى الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا
وعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال
وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا عليه وان كان مبتداء فهو
حال من الضمير المستكن فى عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه
اى واقع حوله مترقبة لاذهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان
الطير لا يقربه واما الفرق المعنوى بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل

انا ابن

انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذى
اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد
به ما هو اعم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان
حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام
زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على
المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا
والمعنى الاول اظهر والثانى افيد المبنى اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا
لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها
لكان تعريفا للمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى اسم ناسب
مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة
المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة باسرها ولقد فصل صاحب
المفصل هذه المناسبة بانها يتضمن الاسم معنى المبنى الاصل مثل اين فانه
يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج
الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال لانه واقع موقع انزل
او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى
المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف فى نحو ادعوك
او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع

وانما قال ما ناسب ولم يقل ما شابه لان المناسبة
اعم من المشابهة اذ بعض المبنيات لم يشبه مبنى الاصل كالمضاف
الى المبنى نحو حينئذ ويومئذ فان حين ويوم مبنيان
لاضافتهما الى اذ شرح

غير مركب مع غيره على وجه يتحقق به عامله فعلى هذا المضاف من المركبات
الاضافيات المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني
والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب
امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه
مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما او بانتفاء احدهما فقط فكلمة
او هنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب
في تعريف المعرب والمبني تقديما وتأخيرا ايثارا للتقديم ما مفهومه
وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركاته واخره
وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر لحركات الثلث ووقف لسكون
واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد
ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه
الالقاب لا يعبرون عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات
الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضم رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة
والجيم مضمومة وحكم اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف
آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف
آخره لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة ومن زيد

وهي اى المبنى والتأنيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة و
الموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات
بالرفع عطف على اسماء الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد
بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف
لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء
المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب
واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين آخرين احديهما
علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة
انها لم اختيرت دون الباقين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم
يحكى عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد
لمتكلم يتكلم به او لمخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت
لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء
الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم ذكره ويخرج
بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم
ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما
يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او
تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوى ان يكون المتقدم

قوله وهي المضمرات الى اخره اى المبنيات هي المضمرات الى اخرها
لكنها يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على الاسماء في اسماء الافعال
لا على الافعال لانها ليست باسماء الاصوات بل الاصوات لان لقب
هذا النوع من الاسماء الاصوات واقعه

والكنايات الاولى ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها
معرب كفلان وفلانة ع ب

والاصوات قيل انها ليست اسماء لانها ليست
موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء
فلهذا اعدها منها ع ب

مباحث المضمر ما وضع

مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم
من لفظ بعينه كقوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير
هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او
من سياق الكلام كقوله تع ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل
على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء
في ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصد
التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها في النفس ثم تفسيرها فيكون
ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العايد الى الحديث
المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا
زيد وربه رجلا وهو اى المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل
فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء
منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت
منطلق عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل
غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل به وليكون
كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان
اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل

لمانع فيه

لمانع فيه من الاتصال والثالث اى المجرور متصل فقط لان لا مانع فيه
من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال انشاء الله تع
فذلك اى المضمرة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل
والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير ضربت
تكلم يا على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى وضربت على صيغة المتكلم الواحد
المجهول الماضى المنتهيين اولهما الى ضربن على صيغة جمع الغايبة المعلوم
الماضى وثانيهما الى ضربن على صيغة جمع الغايبة المجهول الماضى وانما ابداء
بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة
التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا
ضربوا ضربت ضربنا ضربن على هذا القياس المجهول والنوع الثانى اى المرفوع
المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما
هم هى هما هن والضمير فى انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر
لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل با
لفعل نحو ضربنى الى ضربهن ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما
ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثالث المتصل بغير
الفعل نحو انا انك انكما انكم انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن

BIBLIOTHECA ACADEMIAE SCIENTIARUM HUNGARICAE MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA ST-

والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياي اياناياك اياكما اياكم اياك اياكما
اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو
ايا واللواحق للدلالة على المتكلم والمخاطب والغايبة والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم
والى مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن والى لنا لك
الى لهن وكان القياس ان يكون ضمايركل من المتكلم والمخاطب والغايب
ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت
وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين
والنوع الخامس الاربعة المثنى والجمع المذكرين والمؤنثين ووضعوا للمخاطب خمسة
الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث
واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربنا هو
الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية بهذا
المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار الجميع
عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنا عشرة
كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة تتعين معنى وبينوا تلك
الامور علالا ومناسبات لانطول الكلام بذكرها فالمرفوع
المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يسر لانهما فضلة

والمرفوع

والمرفوع فاعل وهو جزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر الى وضعها
للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة
المشهورة شيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي على ما مضى في الرحيم ولكن
هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغايبة
اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث
لا الضمير المرفوع والام يجتمع مع الفاعل الظاهر في ضربت هند وفي
الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او
فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المذكر المخاطب
نحو تضرب واضرب وللواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان
اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا
او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان
كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون والهندان ضاربان والهندات ضاربات وليست الالف في
ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب
والجر والضمير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا

ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعله فا
لضمير بان على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمايرا لتغيرت الا ترى
ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في تضربون والالف في
تضربان لا تتغير فرقا اى الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع
وليسا بضميرين ولا يسوغ اى ولا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان
او منصوبا الا لاجل شئ الا لتعذر المتصل اى لاجل تعذره لان وضع الضمائر
للاختصار والمتصل اخصر فيتحرى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي
تعذر المتصل بالتقديم اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على
عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض
او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به
او يكون العامل اى عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون
عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه
خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او يكونه اى يكون الضمير مسندا
اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اى تلك الصفة كائنة له فانه
لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا
قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع

ان الضارب

ان الضارب زيدا وعمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر
بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم خلاف الظاهر يعلم ان
مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لاحاجة اليه واذا وقع الالتباس
بدون الانفصال فبعض الصور حمل عليه مالا التباس فيه لاطراد الباب وانما
قال من هي له لاما هو له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل
اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض
وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اى اتقى نفسك والشر وانما
زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا والضمير
مرفوع وهند زيد ضاربها مثال للضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هي له
فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبره وهي صفة لهند
حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا له لا تأكيدا والا لكان داخلا
فى صورة الفصل لغرض التأكيد ولكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدون
ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا
كما قال واختار بالتمثيل صورة اللبس فرارا ليثبت الحكم فى صورة اللبس بالطريق
الاولى فاذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ
المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثانى
~~على كل من التقديرين منفصل الاخر اما على تقدير الاول فلما يلزم الترجيح فى~~
~~التقديم احدا اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون~~
احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما اذا تساويا
نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال من الثانى للاحتراز عن تقدم احد
المتساويين من غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الآخر احترا
ز

عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم الانفصال ليعذر المتكلم
في تأخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بارادة على خلاف الاصل و
حكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار
الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو
اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو فاصلة وان كان متصلا
ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران وليس احدهما مرفوعا جر الاول با
لاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك
الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي
اياك للاعتداد بالفصل والا اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن
ما قدمته فهو اى الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على
تقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في التقديم احد المثلين على الاخر فيما هو
كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص
على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما
اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيتك اياك مثال لما يكون احدهما
اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن قدمته والمختار في باب خبر باب كان اى خبر
كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت
اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا
منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو
كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته
واجب الاتصال ففي شبيه المفعول اذا لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان

يكون

يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى
من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير
المرفوع بعد لولا لكونه ما بعد لولا مبتداء محذوف الخبر تقول لولا
انت الى اخرها يعني لولا انت لو انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا
[illegible] لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا
نحن [illegible] الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن
غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال
اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول
عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرها فذهب
الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان
الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في
هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقعه وسيبويه الى ان لولا في هذا
المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد
لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب
واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى
فهما ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية
مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقه تلك الياء لتقي آخر الماضي عن
الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية
نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه
عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع
ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف

نون الوقاية ويسمى ايضا نون العماد لان العماد لما يحفظ السقف كذلك يحفظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر عبد الغفور

سميت نون الوقاية لانها تقي الفعل عن اخي الجر هندي

ولهذا سميت نون الوقاية يعني ان اضافته من باب الاضافة الى المسبب والاضافة بمعنى من كخاتم فضة لان بين النون والاعراب عموما وخصوصا من وجه نحو يضربني ويكرمني هندي

اي حالها هندي

كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية
الكائنة فيه اى فى المضارع ومع لدن وان واخواتها يعنى ان وكان ولكن
وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية
فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات
ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من المخرج وحملا على اخواتها كما فى ليت ويختار لحوق
نون الوقاية فى ليت من بين النون اخواة ان لعدم مانع فى ذاتها والحمل
على اخواتها خلاف الاصل وفى من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة
على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف وعكسها اى
عكس ليت لعل فى الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة
الحروف ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها
اى العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان
الاختلاف فى كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتداء افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل
ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح
لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون
المبتداء ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل
بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها
او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل
من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة
ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن المثال لكثرتها ولا موضع
له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير

وعند بعضهم

وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد
الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتداء اى يستعمله بحيث
يحكم النحاة بكونه مبتداء والا فالعرب لا يعرف المبتداء والخبر وما بعده خبره
فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على
ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتداء برفع ما بعده في
مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ
وما بعده خبره بدون الواو ووجه الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة واليراد
لفظ قبل لتاكيد التقديم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا
يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب
المفهوم اعم ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا
الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة
لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان
العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب لابرامه بالجملة
المذكورة بعده اى برهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان
والقصة معترضة لبيان الواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل
للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذا التسمية اولا وايضا
يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا
انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتداء
راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب
تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج
عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويلزم ضمير الشان

والقصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب
العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتداء كان منفصلا وان كان
لفظيا يصح الاستتار والضمير كان مستترا والا يكون بارزا مثل هو زيد قائم
مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال
المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لانه شيء حال كونه منصوبا
ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا
لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف
ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيف
يوما يلق فيها جازرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذف
بينه الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم لقوله تع وآخر دعويهم ان
الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لتقلهما بالتشديد
الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجد وا ان المكسورة المخففة عاملة في
الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة
المخففة عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى تاثيرا بالفعل من المكسورة
فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان
لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك
الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون
وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء
الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح
ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة
حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في

الاشارة

الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها
اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم اليه ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول
على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اى الاسماء الاشارة ذا
حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر
الى المبتداء ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى وذان وذين حال كونهما
لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة
الباقية فقوله هي مبتداء وقوله ذا مع عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال
خبر له ويجئ في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال من الرفع والنصب
والجر منه قوله تع ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة
تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي قيل
هي الاصل لكونهما باذاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان و
القول باصالتهما قدمتا على سائرهما نوعيتها وتي بقلب الالف ياء وته
وذه بقلب الالف والياء تاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل
الياء بهاء ولمثناه اى مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا
يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورانها على السنة وتوهم بعضهم من اختلاف
اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور
على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان
لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على
صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعهما
ولجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اى ممدودا او مقصورا
واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اى الاسماء الاشارة يعني

يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف
التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه
على المشار اليه قبل لفظ كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد
قائم وها ان زيد قائم ويتصل بها اي باوآخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو
الكاف تنبيها على احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت
اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حرف الخطاب ستة والقياس يقتضي
ستة والشرك خطاب الاثنين فرجعت الى ستة مضروبة في ستة
من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما
وهي ستة راجعة الى ستة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة
لان افراد المفرد المؤنث ترقى الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب ستة
وعشرون وهي اي تلك الستة والعشرون ذلك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت الى مذكر وذاكا اذا اشرت الى مذكر وخاطبت الى مذكرين
وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت الى مذكرين وعلى هذا القياس ذانك
وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت الى مذكر الى ذانكن وذينكن اذا
اشرت الى مذكرين وخاطبت الى مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن
وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واوكى بالقصر
الى اولائكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح
لا يقال ذيك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذيك للبعيد وذاك للمتوسط
واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف
كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين من لم يتخذ هذا الفرق

مذهبا

مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك وذانك حال كون هاتين
الاخريين مشددتين واولائك باللام اى هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك فى
افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما
تاك وذانك وتانك مخففين واولاك بغير اللام للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب
منه للقريب واما ثمه وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء
وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقى الحسى
خاصة لا يستعمل فى غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة
فقد يستعمل فى المكان وغيره الموصول اى الموصول المعدود من المبنيات
فى اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون جزأ
تاما ان كان جزأ تميزا او لا يصير جزأ تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه جزأ اوليا ينحل اليه المركب اولا الى
انضمام امر آخر معه كالمبتداء والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه
جزأ تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزأ من
المركب يكون الموصول وحده ايضا جزأ لكن لا جزأ تاما اوليا الا بصلة و
عايد والمراد بالصلة معناه اللغوى لا الاصطلاحى فان الاصطلاحى عبارة عن
جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة على
معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها
معناها اللغوى لا الاصطلاحى هى قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحى
لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلا حية
ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة
الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزأ الا مع هذه

الجملة المشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها
الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه مأخوذ في مفهوم
الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ
وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية
او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون
ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره و
الواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا
يتم جزأ الا بصلة وعايد جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل و
المفعول والعايد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف
واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت
صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي
اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى
المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في
حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر المؤنث الا انه في
جمع المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء
واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة
اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث
اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء
وابقاء الكسر على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما
بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل
نحو والسماء وما بنيها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما

وانما وجب ان يكون صلة جملة لان الذي والتي
ومثناهما وجمعهما وصفت لجعل الجملة صفة للمعرفة
بواسطتها فحمل اخواتها عليها وانما وجب ان يكون خبرية
لان ما عداها كالامر والنهي وغيرهما من التمني والترجي
غير موضح للموصولات لانها ليست بثابت الوجود في نفسها
فضلا ان يوضح والصلة يجب ان يكون موضحة لها واقد

المفرد

المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذى نحو اضرب ايهم في
الدار اى اضرب الذى في الدار وايّة بمعنى التى نحو اضرب ايتهن في الدار اى اضرب
التى في الدار وذو والطائية اى المنسوبة الى بنى طيئ لاختصاص بجيئها موصولة
بلغوهم بمعنى الذى والتى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها
والى الطويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت
والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى او التى او المثنى او المجموع والعايد المفعول
الفاء والاخرى هجوته اى العايد الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع
تحذر ذا عن الاتجاع اى تحذر الذى عند لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تع اليه يبسط الرزق لمن يشاء
ويقدر له اى لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا ابابا يسمونه باب الاخبار
بالذى او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا
الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر من الاسم الفلانى في
الجملة الفلانية بالذى بعد تمهيدهم طريقة الاخبار به لابد له من تذكر كثير من المسائل
النحوية وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اى اسم يصح وفى
اى اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا
اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى والتى والالف و
اللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اى
اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع
المخبر عنه اى في موضع ما هو مخبر عنه بالذى في الجملة الثانية يعنى في موضع
الذى كان له في الجملة الاولى ضمير الربا اى الكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه
عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته خبرا متاخرا
فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضرب زيدا بكلمة الذى اوقعتها في صدر

الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا و
المراد بموضع محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت
ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت
ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية مخاصة
ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم
الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل
واسم المفعول من الفعل المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه
الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس
لا يجيء منه اسم الفاعل والمفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد
منطلقا او بشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد ومن اسم الفاعل
والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام
عن زيد في جملة سيقوم زيد فاذا ابنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما
فيفوت معنى السين فاذا تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير
الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتأخر ذلك الاسم خبرا
تعذر الاخبار ومن ثمة اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع
الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع
تصدير الجملة بالذي وتأخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك
امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز
في ضربت زيدا العاقل ان يخبر الذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون
زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر
عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل
لامتناع عمل الضمير عليه

ضربة زيد
الفاعل انا زيد
الضارب انت زيد

لامتناع الاخبار عن ضمير الشان في قولك هو زيد قائم لتعذر تصدير الجملة بالذي وتقدم

الموصوف بدون الصفة فلا يقال في جاءني الظريف هو زيد واما قيامها بدون الصفة جاز ان يقال الذي هو موصوف والصفة معا جاز ان يقال الذي هو الظريف فالمخبر عنه هو الموصوف والصفة

فتعوزه من الامور الثلثة موضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم

اي للاخبار بالذي

ووقوع الضمير صفة او موصوفا فيجوز زيد

بدون

بدون الصفة او عن الصفة

بدون الموصوف

للامتناع وضع الضمير موضع زيد فيها

او صفة امتناع عمل الضمير

بدون المعمول فلا يجوز في عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي
عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤول الى ان يعمل الضمير الذي جعل
في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار
الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان
يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير
المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام
ذلك عود الضمير اليها فبقي ذلك الغير بما ضمير وكذلك امتنع في الاسم
المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه
فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت
الضمير عايدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عايد وان جعلته عايدا الى
المبتدأ بقي الموصول بلا عايد وكل احد منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية
فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما
موصولة نحو عرفت ما عرفت والشرطية والاستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وتامة
نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب
واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء
تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه
نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا هي او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا
ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من
جاءك واستفهامية نحو من عندك غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من يضرب
اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب
النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك فاكرمه الا التا

قوله ان يعمل يجعل مفعول
الاعمال اي ان يجعل الضمير
على يجعل لقصد المشاكلة

والصفة فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة واي للمذكر والية للمؤنث لكن
في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو
اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم لقيت اخوك واخوك وايهم لقيت
والشرطية نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل
قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كالتي لا تقع صفة اصلا واجيب
بان ايا الواقعة صفة اي هي هي في الاصل الاستفهامية لان معنى مررت برجل
اي رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى
الصفة وهي اي كل اي واية معربة بالاتفاق وحدها اي لايثاركها في الاعراب
غيرها من الموصولات الا على اختلاف في الذان واللتان وفي ذو والطائية
وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن
فلا يرد حيث واذا واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها
نحو قوله ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فمن
قرأ بالضم اي انهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها
لتأكد شبهها الحرفي من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم
تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات
ما بينها وهو المضاف اليه ولم يستثن المضاف الموصوفة لندرتها مثل
يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى
ان كل ما يقع منادى مفرد اموفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا
حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ما اذا صنعت وجهان احدهما ان معناه
ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي وما للاستفهام فيكون التقدير اي
شيء الذي صنعت اي صنعته فما مبتداء وما بعده خبره او بالعكس

فاجوبه

وح جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف كما اذا قلت الاكرام
اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما
جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اى شئ وهنا عبارتان احدهما
ان ماذا بكمالها بمعنى اى شئ والثانية ان ما معناه اى شئ وذا زائدة والظاهر
ان مؤديهما واحد فان معنا قولهم انها بكمالها بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما
معنى بالاستقلال لكون كل ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ وح
جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول
نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتداء
محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء
الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر والماضى اللذين هما من اقسام المبنى
الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فما قيل انى بمعنى التعجب واوه
بمعنى اتوجع والمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالى لان بمعنى
على الاتساء وهو انسب بان تعتبر عنه بالمضارع الحال مثل رويد زيدا
اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء فى الحجاز بكسرها
فى تميم وبالضمة فى لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم
الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه
الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى وهو
ان صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تصرف تصرفها لانها موضوعة
لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح
الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال

على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا بمعناه بشيء اذ العرب القح ربما يقول
صه مع انه لم يحظر بباله لفظ اسكت وربما يسمعه اصلا ولهذا قال
المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي
والمتبادر ان يكون لهذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب الذي يقتضا
على التعريف وفعال اى ما يؤذن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من
الثلاثي المجرد قياس اى قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو
مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا
يؤول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس للكثرة
واما ق الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا
معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل
مصدر معرف مؤنث ولم يعلم الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه
وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة فمنع اى كل واحد
من القسمين الاخرين منه لمشابهته لما اى لفعال بمعنى الامر عدلا اوزنة
اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة من ان فعال بمعنى
الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
في الامر كفعال وفعول للمبالغة ففاعل قال الشارح الرضي والذي
ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل
لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي
ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدول من الفعلية الى الاسمية
واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبينتها وجليها وكلام
طويل لمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما

للاعيان

للاعيان اى لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما
قلنا للاعيان ليخرج فجار ولانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيا
وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما
للمؤنث وغلاب كذلك مبنى واستعمال اهل الحجاز ثلاثة برة فعال بمعنى الامر
عدلا وزنة ومعربى استعمال بنى تميم الا ما كان فى آخره راء اى الا فى فعال
علما للاعيان يلزمه فى آخره راء فان بنى تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون
الحجاز فى بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب
الكل نحو حضار علما لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه فى
مخرجه كالمكرر فاختير فيه الباء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل
من سلوك طرايق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على اللفظ الا
اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم
المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر و
الثانى مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على
ما كانت عليه حين كونها اصواتا سارحة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال
وهى على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم اوه
المتعجب وى وح لا يقدر ان يحكم عليه بشئ او به على شئ ومنها ما يجرى على اللفظ
الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ كما اذا قلت
غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح ايضا لا يقدر ان
يحكم عليه اوبه ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك
كما اذا قلت خ لناقة البعير وح ايضا لا تقدر ان تحكم عليه اوبه وبهذه الاقسام
كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال

زيد عند التعجب وَىْ او عند اناخة البعير خْ او غاقْ عند صوت الغراب
فهى فى هذه الحالة ايضا مبنية لكن من حيث انها اصوات بل من حيث انها
حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هى عليه من غير نقلها
على سبيل الحكاية وهى بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع و
ذكرها فى باب الاسماء لاجرائها مجرى واخذ معاحكمها وبيت طرفة مما
تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار وكل لفظ انما قال لفظ ولم
يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت اى اصدر على لسان
الانسان تشبيها بصوت شئ كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات الغير
المنقولة او صوت به للبهايم يعنى مثلا اى لانا اختها او زوجها او دعائها او
غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهايم ذات القوايم الاربع فلا
يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين
واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا
صوت به انسان تشبيها بالغراب والثانى كخ مشددة او مخففة عند اناخة
البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير
تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت
الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اى المركبات المعدودة من المبنيات
كل اسم مركب حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين
او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا فى
الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه
فان جزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه فى حكم

الكلمة

والمراد بالتركيب ههنا التركيب المبنى الذى سبب بناء المركب
فقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج الاسماء المفردة
وبقوله ليس بينهما نسبة خرج منه مثل ما تقدم نسبة او علم
لوجود النسبة بين كلتيهما وانما صح امر الاول لان التركيب
بناء ليس التركيب والبناء لكونه معربا وكلا منافاة المبنى وانما
قال كلمتين ولم يقل اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه واخته

الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة يخرج مثل
عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما قبل العلمية نسبة ولا يخفى
انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه
قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب
من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر
هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التي
في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة
التعليقية التي تلوح بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة
تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري
جعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على الحد وطردا وعكسا
فان تضمن الجزء الثاني حرفا حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع
آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان
اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر و
اخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات كل من
خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب
سواء كان احد جزئيه العدد الزايد على العشرة او صيغة الفاعل المشتق
منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي عشر وجوابه
ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثاني
مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما
اخذ واريد هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا اراد ان يأخذ و
مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا تصح

فان تضمن الجزء الثاني حرفا حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع
آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان
اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر و
اخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات كل من
خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب
سواء كان احد جزئيه العدد الزايد على العشرة او صيغة الفاعل المشتق
منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي عشر وجوابه
ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثاني
مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما
اخذ واريد هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا اراد ان يأخذ و
مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا تصح

حروفها جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين او في اخذ بعض الحروف
من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول
الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى
الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف
باعتبار انه مأخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله
حادئ وعشرء اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا
بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثني عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل بني
الثاني لتضمن الحروف ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون والا اي
وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا
كبعلبك وبني الاول للمتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح
اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان
اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف
المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وحرف
الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين
بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك
جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري
ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب
المبنيا ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما
قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض
عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها
لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى
الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة

والا اعرب الثاني اي وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه
التركيب حرفا اعرب الجزء الثاني منه لعدم علة بنائه وبني الاول
لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد على الاصح نحو بعلبك
والسببان فيه العلمية لان بك اسم بلدة او التركيب والعلمية
والجزء الاول منصرف لانه مضاف والشرط في التركيب ان
لا يكون اضافيا او نقول وجميع الباب بلا لام او لاضافة ينجر
بالكسر
واحد

الكنايات

دخل عليها

دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا
على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية
عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره
وكيت وذيت للحديث اى الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد
منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء لانهما
من خواص المفردات فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عن علامة رجح البناء
الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكناية كأين وانما بنى لان الكاف
التشبيه دخلت على اى وان كان في الاصل معربا لكنه لما نحى عن المزيتين معناها
الافراد وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون
آخره نون ساكنة كما في من لا التنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع
ان التنوين لا صورة لها في الخط مغربة والبناء منحطة عن اخواتها فلذلك
لم يذكروا المصنف معها كم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها
الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت
للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب
جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لحكما وكم الخبرية مميزها مجرور
بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندك وكم رجال كما تقول ما
ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مجرورا مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك و
انما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة صريحا ولما كان هذا
ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى
التصريح بها وتدخل من في مميزها اى في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول
كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكنا قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير

نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقتها خبرا للمميز المضاف اليه كم
واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل
على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جواز الزمخشري ان يكون كم في قوله
تع سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولها اى لكم
استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن معنى
الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من
انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام
فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما كان اوفق لتأنيث الا
والخبرية فهو على تأويل كلا هذين النوعين وحكم كم الاستفهامية والخبرية اى
كل واحد منهما ان يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم تبين موقع كل منها بقوله فكلما
اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يليه بعده فعل او شبه لفظا او تقديرا
غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا
معمولا على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل وعلله لا يكون الا حسب المميز وذلك انك
تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به و
المصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما
هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فالمفعول به وكم خبرية ضربت
فالمفعول المطلق وكم يوما سرت فالمفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم
خبرية ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل فيه قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل
الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه
الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكلما قبل اى كل واحد من كم الاستفهامية

استفهامية

والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجلا مررت او مضاف
نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة و
انما جاز تقديم حرف مجرور الجر او المضاف عليها مع ان لهما صدر الكلام لان
تأخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليها على ان
يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا
اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه
ولا قبله حرف جر او مضاف وكان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى
فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا او رجل ابوك نحو من ابوك
وبهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة
استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما
بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم هنا منصوب المحل
اما لانه داخل تحت قاعدة النصب باعتبار المحال الكائن فيه وداخل قاعدة الرفع
ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ وكذلك اى مثل كم وتأتى الوجوه
الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتأتى
تلك الوجوه فى جميع هذه الاسماء لا فى كل واحد منها وهى من وما واى وأين
وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختص بالشرط وكيف وايان
مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانت استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه
الثلثة الاول من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته
وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا
شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع
اصنع وبمن تمر امرر وغلام تضرب اضرب ومذ يأتنى فهو مكرم وما تقدموا

لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيما بل في جميع اسماء الشرط
الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصح الفعل للابتداء وما
يلازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا انما يخرج بجار
نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم اذا قد
يخرج عن الظرفية ويقع اسما مرتفعا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى
وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاذا مرفوعة بالابتداء وقال الشارح
الرضي وانما اعتمدنا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يقع
في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتداء مؤخر نحو من
عهدك بفلان اى متى كائن عهدك به واما اي فيتأتى فيه الوجوه الاربعة
كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية
نحو اى وقت مجيئك اى وقت كائن مجيئك فاى وقت على تقدير انتصابه بالظرفية
مرفوع المحل بالخبر والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت و
ايهم قائم ومن مثل كم عمة لك يا جرير وحالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر
وذلك المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل مميز كم
عمة اى ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه في النسخة يحتمل ان يعتبر الاوجه
الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية او على المصدرية
فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى الكثرة ووجوه النصب
ولا يخفى ان هذا ألبق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في
مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية و
الآخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية
ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على تقدير اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور

فيما سبق فكان الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما على
النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا و
تمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او
الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او
هذا خلقته لهما فنسبها الى سواء الخلقة وانما عدي حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت
اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها
الحلب لانه من خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمتي الاناسي والعشار
جمع عشراء وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتأذى
من الحلب ولا تطيع سهولة ففي حبلها زيادة مشقة وفي ذكر عمته وخالته
اشارة الى رذالة طرفي ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم
كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنها وكونها خبرية على تقدير
الخبر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت
المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او كم حلبة على التكثير فارتفاع عمة
على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره حلبت وكم استفهامية كانت او
خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط
عليها تسليط الظرفية والمصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء و
اذا نصبتها نصبتهما واذا حفظتهما حفظتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم
استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت
قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك واخبر عن كثرته فظاهر
الحال قرينة انه سؤال عن كمية دراهمك ودنانيرك او اخبار عن كثرتهما فمعناه
كم درهما او درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع

على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به
عن كثرة فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم
مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم وهذا المثال اما
منصوب على الظرفية او على المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر
للنوع فظاهر واما اذا كان للعدد فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان الدال عليه
الالفاظ الموضوعة للزمان والمصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر
ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم اوجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون
كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف المعدودة من المبنيات
المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا
منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف
اليه عن اللفظ دون النية فان عند نيته اعرب مع التنوين نحو ضرب
بعد كان خبرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات
لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هى اليه فلما حذف صرن غايات يترى بها
الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف فى الاحتياج
الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما شبهها من
الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف
ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز فى هذه الظروف على قلة ان يعوض
التنوين من المضاف اليه فتعرب قال فاغ الى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين
ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت
قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى الاول هو الحق واجرد بجريه اى بجرى الظرف

المقطوع

المقطوع عن الاضافة لاغير وليس غيرفي حذف المضاف اليه والبناء على
الضم وان لم يكن بين الظرف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما
فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لاغير وجاء
زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدها وكذلك اجري مجرى الظروف حسب
لشبهها بالغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف
المبنية حيث للمكان وقال الاخفش وقد تستعمل للزمان ولا تضاف الا الى
جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي في اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى
حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد او سهيل مفعول ترى اي اما ترى
مكان سهيل طالعا آخره بحايضئ كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم
كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف
الى المصدر الذي تضمنه الجملة فرعي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها
اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها
ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة و
الاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف
المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا وحيث وهي اذا كانت
زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان
الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع
حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب
الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تع اذا الشمس كورت
ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المستقبلة
وقد استعمل في الماضي كما في قوله تع اذا بلغ بين السدين وحيث اذا ساوى بين

وادخلت الحرف للجر على اذ
لانه اسم للحرف وهي يضاف
الحرف لا يضاف

قوة

الصدفين وحتى اذا جعله نارًا وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون
جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اى لكون
معنى الشرط فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز
الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها فى الشرط مثل ان ولو وقد تكون
اى اذا للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاء الامر مفاجأة من قولهم
فجئته فجأة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتداء بعدها
فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتداء غلبة وقوعه
بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار
على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف
على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنو
عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى للسببية فان مفاجأة
السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى
اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع
كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب
اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول
فيه لفاجأت لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول
به محذوف اى فاجأت فى زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع
وقد تكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد
يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد
سبقت اليه اشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضى وبناؤها
لما مر فى حيث او لكون وضعها وضع الحرف وقد تجئ للمستقبل نحو قوله تع

وهى اى اذ اسم لا الحرف لانه مضاف اليه ويومئذ

واذ قلنا واذ قال ربك

فسوف

فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية
لعدم استعمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك
اذ زيد قائم واذ قائم زيد وقد تجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة
مجيئها لم يذكرها المص ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال
كونها لاستقلالها والشرط وبناؤهما لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط نحو اين
زيد واين تكن اكن انى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى
القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى في الاستفهام والشرط نحو متى القتال
ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين
والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام والمستقبل فلا يقال ايان يوم
قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة
والنون وجاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اى حال شيء
وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال
صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف
زيد اى على اى حال وهو يستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين كيف ما
تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف
تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده
فعل فهو محل النصب على الحالية اى على اى جئت راكبا او ماشيا ومنها اى من
الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما بمذ ومنذ حرفين ويكونان تارة
بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ
او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع
بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة

كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتهما
اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان
امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا
لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول مدة يكونان وحكم المفرد
المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتك ففيه لحصول
التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة
فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل
معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة جميع مدة زمان الفعل
فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه بالعدد
اى بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رأيته مذ يومان
اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص فقد يقع
بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ
ذهبت او ان اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت
مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ انْ ذهبتَ او الجملة الاسمية نحو ما خرجت
مذ زيد مسافر ولم يذكره لعلمه فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد
هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فيما خرجت مذ
ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد
من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما فى تأويل الاضافة
لانهما اما بمعنى اول المدة او بجميع المدة وخبره ما بعده اى جزء كل منهما ما
يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده جزء المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة والجزء

معرفة

معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتداء وخبرا فهما اسمان صريحا
لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من
اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنزاى من الظروف المبنية لدى
بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون وقد جاء لَدُن بفتح اللام
وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولُدُنْ بضم
اللام وسكون وكسر النون ولَدْ بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام وسكون
الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل
البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند فيما يحضر عنده وفيما
في خزانته وان كان غائبا ولا يقال المال لدى زيد ولَدُنْ زيد الا فيما
يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو لدى زيد وقد ينصب في
بعض لغات بلدن خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين فمثل رأيت
زيدا ولذلك تحذف عنها وتبث عنها ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة
وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وبهذا اشهر لغاته
وقد تخفف الطاء المضمومة نحو قطْ وقد يضم القاف اتباعا لضم الطاء المشددة
والمخففة وقد جاء قطْ ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل فهذه خمس
لغات كلها للماضى المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى او الزمان الماضى المنفى وقوع
شئ فيه ليستغرق النفى جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة
لوضع وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على
اختها عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد و
قد جاء فتح كسرها للمستقبل المنفى اى لاجل الفعل المستقبل المنفى او الزمان
المستقبل المنفى فيه وقوع شئ ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو

لا اراه عوض وبناؤه عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد
بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العايضين اى دهر الدهرين ومعنى
الدهر والعايض الذى يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة
اذ المضاف الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو
بواسطة على الفتح لخفته نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله
تع من خزي يومئذ فيمن قراء بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء متحققة
للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه وكذلك كما ذكر من
الظروف فى جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما
وان مخففة وشددة مثل قياما مثل ما قام زيد وقياما مثل ان يقوم زيد او
مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث ووجه
المشابهة ذكرها فى بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين متحققين
للاعراب المعرفة والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام
الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع جزئى او كلى لشئ متلبس بعينه اى بذاته
المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ مقيدا بهذه
المعلومية المعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار
ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشئ شامل
للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرة وهى اى المعرفة ستة انواع
بالاستقراء واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات
لانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلى فان الواضع
لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله
آلة للاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه

بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك
المشترك آلة للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي شخص
والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا
اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد
بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا
الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارات والموصولات وانما
سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير
صلة وهذا القسم من قبيل وضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة
بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها وضعا عاما
كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا
بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور
المعتبر فيه عام وهو مشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه
خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والخامس ما
عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام
لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم فليس من امير
امصيام وامسفر بدليل اللام فلا يعد ما دخله قسما آخر من المعارف او عرف
بالنداء نحو يا رجل اذا قصد معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره
المقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس
المضاف الى احدها اي الى احد الامور الخمس المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة
الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول

والرابع صح

فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يكون والمضاف الى المعرفة
ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا
يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه
فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة معنى يعنى اضافة معنوية فصول
معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز عن المضاف الى احد هذه
الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات
والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء
مستغن من التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او
كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابنة او البنت او الابن فهو كنية والا
فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشئ معين
بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التى
تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة فى التعريف لان غلبة
استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع
من واضع معين وكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره
اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول غير ذلك الشئ
باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى
تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب
انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها
فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعنى اقلها لبسا
عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر

قال المصنف

المخاطب

المخاطب فانه يتطرق ما لا يتطرق والمتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس
بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له ولك
وليس المراد بالاعرفية الا لوح المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغايب
ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على
بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين
اصنافها الا المضاف الى احدهما فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف
اليه ولهذا ما ابتت التفاوت بين اصنافه بعد بنائه من انواع المضاف
اليه واصنافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب سيبويه فانه فيه
اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشئ لا بعينه اى لا باعتبار ذاته المتعينة
المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة
والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد وانما افردها بالذكر
لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهى ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية
آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هى المعدودة
واحادها كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد وعن
اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات
بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد
موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود
معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت
مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب
بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والا
داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد من عرف النحاة وان لم يكونا عند

بعض الحساب من العدد ولما كان من المتبادر من هذه العبارة ان نفس
الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينقض التعريف بمثل رجلا او رجلين
وذراع وذراعين ومن دمنين من حيث لا يفهم منها الوحدة ولا التثنية فقط
اصولها اى اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التأنيث كواحدة
واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كأثنين والعين او بالجمع
كمائة والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا
كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة
والفا تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد
اثنان في المفرد المذكر وثنتان واحدة اثنتان او ثنتان في المفرد المؤنث
ثنيهما وثنيتهما على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة
المذكر اعتبارا والتأنيث لجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر
بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث ثلث نسوة وعشر ولم يفعل
الامر بالعكس لكون المذكر اسبق تقول جاوزت العشرة احد عشر اثنا
عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا اثنا عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة
وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث
وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى
تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في
المؤنث نحو ثلث امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكر الثاني
في المذكر كراهة اجتماع التاءين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التأنيث فيها من جنسين واما تذكير
الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان

بدلا من

بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتأنيث ولهذا حكمنا عليه بانه من جنس اخر من
التأنيث وفرقتان وان كانت للتأنيث الا انها حملت على اثنتان واما تأنيث
الجزء الثاني فالمؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت وجب تأنيثه للمؤنث
لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم يكسر الشين عند
التركيب فالمؤنث اى من عشرة خرزا عن تعالى اربع فتحات مع تعقل التركيب
في احدى عشرة واثنتا عشرة او من فتحة وثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون
واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعو
القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اى في المذكر والمؤنث
من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى
عقد آخر احد وعشرون فالمذكر احد وعشرون والمؤنث وما بعد الواحد و
الوحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب
لم يكن استعمالها لعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجها في
قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصها بما عداها فقال ثم بالعطف اى عطف
تلك العقود على الزايد عليها كائنا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد
بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون فالمذكر واثنتان او اثنتان
وعشرون فالمؤنث وثلثة وعشرون فالمذكر وثلث وعشرون فالمؤنث هكذا
الى تسعة وتسعين بدل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة
والعدد الواحد مائتان والفان فالتثنية فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير
فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنها بالعطف اى
بعطف الزايد عليها او عطفها على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة

ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة
ومائة واثنان او اثنتان او ثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة
ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا
وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة
ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين
رجلا وتسع وتسعين امرأة وكذلك الحال في التثنية المائة والالف وتثنيته
ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا والاصل
في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز
اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها
اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكثرة كما في قولك
جاءني القاضي اذا حذفت الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة
استثقاله فجعل موضع الكثرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل
على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة
مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها
وابتداء من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة
الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال
او معنى نحو ثلثة رهط واما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله وآثروا فيه
جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه
مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلث مائة الى تسع مائة استثناء
من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان
قياسها ان تجمع فيقال مآت او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة

اخبار بدليلها

جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مآت ولا
يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مآت
لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تقرر الحي بعد ما هو في
صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه
اخصر وميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد
اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معربا اذ هي في صورة
نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا
ان يصير واحد وثلثة اسماء كاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر لان المضاف
اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء
شيئا واحدا وانما جوز واحد وثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء
شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة
فضلة فاعتبر افراده ليلزم الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز كما تثنيهما و
ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيهما لان استعمال جمع مائة
مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مائة رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل
بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل بمثل الفارجل مخفوض مفرد لانه لما كانت
مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يلزم مميزها على طبق مميزها
لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها
اخير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية
للتعادي واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعتبر عنه مذكرا كلفظ
الشخص اذا عبرت به عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ
مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان في العدد وجهان

التذكير والتأنيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا با
للفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز وانت تريد
واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميز
كما لا يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما لا يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح
ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين
استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال
بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا
كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان صيغة
رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فبذكرهما
استغناء عن المميز فان قلت هب ان تميز الواحد مغن عنه لكن لا نم ان تميز
الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما
يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما
لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى
الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر حروفه
المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين او
علامة الاثنينية اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى
به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر
الاثنين على حدة فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما
ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته
اي افادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به
الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد

التمييز

التمييز ذلك التنصيص استغنى بافادته عن ذكر العدد على احدة وتقول في المفرد من
المتعدد اى في الواحد من المتعدد باعتباره تصييره اى بسبب اعتبار تصييره اى
تصيير ذلك المفرد عددا انقص أزيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني
مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه
فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء من الثاني
اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث
على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا تقول غير
ذلك غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه
مركبات لتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اى
ورتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة
الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى
التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما
الاول الاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر
والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر
والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى التصيير
او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول في المذكر الثاني والثالث
والرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا
في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثانية عشرة تؤنث الاسمين في
المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد
معين فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول
في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اى ومن اجل

اختلاف اعتبارين اعتبار تصيره واعتبار حاله اختلف اضافتها فلا اختلاف
اضافتها كما قيل في الاول اى في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصيره ثالث
اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرها اى الاثنين ثلثة من قولهم
ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اى في المفرد من المتعدد
باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوعدده
او يزيد فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة
او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز زيادة الواحد الاول من عاشر
العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادى
عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اى واحد من احد عشر
متأخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء
هذا المعنى حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء
عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء
الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء ويبنى الجزءان
الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرها
بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر
لاصالته واخر تعريفه لان عددي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه
اى اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اى ملفوظة كانت تلك العلامة
حقيقة كامرأة وناقة وعرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث
في حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات
السماعية او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار وناقة

وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى متلبس
بمخالفة المؤنث اى مالم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا
وعلامة اى علامة التأنيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى
وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء فى قولهم ذى وتى
وزعم انها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة
للمؤنث مثل هى وانت وهو اى المؤنث حقيقى ولفظى فالحقيقى ما اى بازائه
اى فى مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة فى مقابلة رجل وناقة فى
مقابلة جملة واللفظى بخلافه اى متلبس بمخالفة المؤنث اى ليس بازائه ذكر
من الحيوان بل فى تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علة التأنيث فى لفظه
حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقى فى معناه كظلمة مثال للتأنيث
اللفظى حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظى تقديرا فان تاء التأنيث
مقدرة بدليل تصغيرها على عُيَيْنَة ولم يورد مثال للمؤنث اللفظى الحكمى
كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى
المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا فبالتاء اى فذلك الفعل
متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان
مسندا الى ظاهر غير الحقيقى فانه ح لك الاختيار فى الحاق التاء وتركه والى
هذا اشارة بقوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من
هذه القاعدة فلك ان تقول فى طلعت الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه
لا يجوز فيه الا الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق
التاء لما فى لفظ من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر لتأنيثه
وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقى او ضمير المؤنث

ما عنى فعل او نوع

اللفظ بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه
القاعدة صورة الفصل ايضا فلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان
احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام فصورة الفعل ايضا كالخيار في الحاق
التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت
اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا انه اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا مما
يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اتيانه نحو
جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او
ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤ غير جمع المذكر السالم لانه لو كان
جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون مطلقا
سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال
حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت
تركتها نحو جاءت الرجال او جاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين اى جمع المذكر
العاقل من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو
لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو المستكن
فيه المقرون بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا
اى فعلوا بغير الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام
اى ضمير جمع النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون
وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن اى ضمير
فعلت مقرونا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما
في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر غير
العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجرى مجرى

المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا للشرح الرضي ان النون موضوعة
لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين واستعمالها في الناء للحمل على
جميع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن جرى مجرى غير العقلاء المثنى
ما لحق آخره او آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا
مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى
ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف في حال الرفع او ياء مفتوح
ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالة النصب والجر لتمتاز عن صيغة
الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين
مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف والالف التي
في حكم الفتحتين وفتح النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق
والأبأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير
تسليم اذ دل امران من امور ثلثة على شئ صح ان يقال ان هذه الامور الثلثة
دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه
اى مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس
مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو
اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه
وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد الى انه لا يجوز
تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرأين ويراد بها الطهر و
الحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا
يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه في الاب باعتبار معنيين
مختلفين هما الاب والام وكذلك في القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر

والشمس قلنا جاز ان يجعل الام سمة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب
بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى
باعتباره فيلزم معنى الابوين المسميين بالاب وكذلك الحال فى الشمس بالنسبة
الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل فى قرآن ايضا بلا احتياج الى
ادعاء اسمية للطهر او الحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة
ويؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما باعتباره قلنا الاكثرية فى
صحة هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنية بمجرد اشتراكه اللفظى بينهما
وهو الذى اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية
الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا هو اذا كان علما لكثرة
تأول بالمسمى زيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابى بكر
يؤول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع وردده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام
لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك
فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر فى
تعريف التثنية قولهم من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة
التثنية فى بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق ق
اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اى
الاسم المقصور وهو ما فى آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه
ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة
عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يعل كما
لوان فى المسمى بالى وهو تلاث اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى غير
ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعى والثلاثى المزيد فيه قلبت الفه

واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث
لا يرد فيه لكان الثقل والاداء وان لم يكن ذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة
كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كيتان في
متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف
كالف الاعلى والمصطفى او زائدة كجبلى فبالياء فالفه مقلوبة بالياء للاصل
فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم
الممدود ان كان همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة
الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او
للتمسك من قراء اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قروا وان
وان كانت الهمزة للتأنيث اى منقلبة عن الف التأنيث كحمراء فان اصلها كان
حمرآ بالفين احديهما للمد في الصوت والثانية للتأنيث فقلبت الثانية
همزة لوقوعها طرفا بعد الف قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف
ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو
اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت اصله
وقتت واجوه اصله وجوه وربما صحت فقيل حمراوان وحكى المبرد عن المازني
قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اى وان لم يكن الهمزة اصلية
ولا للتأنيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة
عن واو وياء اصلية كلساء ورداء فان اصلهما كساو ورداى فالوجهان
المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة
الاولى منقلبة عن واو وياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا
همزة فراء فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة في الصورتين

واوالان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فا
نقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا
يجوز ان يقال في رداء الارداء ان بالهمزة اور داوان بالواو ولكن المشهور
رداء بان الياء فكان ينبغي ان يقول المص والافوجهان بغير لام العهد ليكون عبا
عبارة عن اثبات الهمزة ورد ها الى الاصل للاشارة الى الوجهين المذكورين كما
هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب اللغات كالمفصل والمفتاح واللباب
لاوجدنا فيها اثر لما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من ان قد تقلب
المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا اوياء ويحذف نون
اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين
توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فتنا فيا
وحذفت تاء التأنيث التي قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان و
تمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على
القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصين واليين لما
اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة
مفرد وتاء التأنيث لا يقع في حشوه وقيل خصيء والي مستعملان وهما
لغتان في خصية واليه وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون
قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف
تاء التأنيث اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة
فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جملة احاد
مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اي
بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد من تلك الاحاد

حال لون تلك الحروف متلبسة بتغيير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او
اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده
اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او اما على سبيل التنازع وقوله بتغيير
ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغيير ما جمعا السلامة لان الوا
و والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيا
دة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر
ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الاجناس
المجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة
بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده
فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده خر جت
اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب
مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة
وقد علمت انها خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد
والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو
اسم جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا خير في التزام ان الكلم اسم
جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع
التي لها احاد من تراكيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه كابل وغنم
فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما هو للجمع والواحد متحد فيه بالصورة جمع
لصدق الحد عليه فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب
التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو

اى الجمع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة
يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ملحق اخره اى اخر مفرده واو مضموم او
ياء مكسور ما قبلها فى حالتى النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين
على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك
اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اى مع مفرده الواحد من حيث
معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى المثنية فان قيل اللام التعليل
يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه ولا كثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل
الفعل اما ان يكون محققا او على الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من
الجدار فان اخره كان اخره اى اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاض
قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون فان اصله قاضيون جمع قاض
نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت
الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين
فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت
لالتقاء الساكنين وان كان اخره اى اخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا
مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى
حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف
مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى النصب والجر فاصلهما
مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت
الالف لالتقاء الساكنين وشرط اى شرط اسم الذى اريد جمعيته جمع الصحيح
المذكر يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير
معنى وصفية فيه فذكر علم اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا

لا من حيث

لا من حيث لفظ وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء
الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان
فقد فيه الكل كالعين واثنان كالمرأة او واحد نحو اغوج للفرس لم يجمع هذا
الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه طلحة فانه
لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيون وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون
اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورماء وسلمى اسمى رجلين فانهما
يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التأنيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية
بالواو والنون لان الممدودة تقلب الواو فتمحى صورة علامة التأنيث و
تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع
المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر
يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثانى ان لا
يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستوفى صيغة الصفة
الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤ المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث
على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين التفضيل كافضلون ولم يعكس لان
معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا
يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستوفى تلك الصيغة مع مؤنث بل
يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه
لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس
لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها
والشرط الرابع ان لا يكون الاسم مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة بتأويل
الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح

اى شرط ما جمع بالواو والياء والنون او بيان شرط هذا الكلام
او شرط هذا النوع من الجموع هندى

وصور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث
لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه
مثل جرحى وصبرى والشرط الخامس ان لا يلزم الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التأنيث
مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث ولو حذفت التاء لزم
اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر فى التثنية وقد شذ نحو
سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اكثرها
جمع الارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما
علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية
اخرجها من الشذوذ فمنها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ فمنها ارضين
وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اى جمع الصحيح المؤنث ما لحق
اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث
ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فان يلزم مذكره اى مذكر ذلك
المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل فان لم يكن له اى
لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يلزم اى فشرطه جمعيته ان لا يلزم
مجرد اعن التأنيث كحائض لانه يقال فى جمع حائضة حائضات فلو قيل فى جمع
حائض ايضا حائضات لزم اللبس والاعطف على قوله ان كان صفة اى وان
لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل
طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس سديد
لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كدار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تأنيثها
غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات
وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقى ولاظاهر العلامة جمع التكسير ما يغير

الجمع

اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا
ينقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزايدة به
وايضا المتبادر من تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينقض ايضا بمثل مصطفون
فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور فى تعريف
الجمع مطلقا وهو اعم من ان يكون من حيث الواحد او من حيث الامور الخارجية
الزايدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم فى قوله بتغير ما سواء كان
ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو
ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس
جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا
القياس معنى البواقى وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام
والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان
الظاهر انها اى جمع السلامة يطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلح
لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان لجمع التصحيح جمع كسرة يطلق على ما فوق
العشرة الى النهاية له وقد يتعاوران احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله
ثم ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعنى بالحدث معنى قائما
بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول والقصر الجار
على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له
او بيان لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلستة مثل القادرية
والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان
كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد سماعى
اى سماعى ويرتقى عدده الى اثنين وثلثين كما بين فى كتب التصريف وفى غيره

اى غير الثلاثي المجرد يعني ثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اي
قياسه قياس كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما
كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا
الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق
منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اى غير ما
ضيا مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني الرام عمرو خالدا غدا والآن وذلك العمل لمناسبة
الاشتقاق بينهما لا باعتبار التشبيه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي
الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع
مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء
حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان شيئا
مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه
اى في المصدر او يكون الظرف مفعولا ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في
المعنى قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنية والجمعين نظرا الى المصدر
والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر
فانه له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا
كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار
على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر
لامظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل ما غير مأخوذة في
مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه

اقوى

اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تع ولولا دفع الله الناس وقد
يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له
على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأ
ديب
واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف تحليل لانه عند عمله مقدر
بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على
المصدر المقدر ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر قيل لم يات
في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول
صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الجهر بالسوء فان كان اى المصدر
مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابدا من الفعل فالعمل للفعل من غير
تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء
كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا
وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان
حذف فعله لازما نحو قيل له وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان
عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله
للبدلية ففي قوله فوجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا
مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل
المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين
على السواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى من حدث موضوعا
ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام
به الفعل اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى
الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده وقيامه به مقيدا باحد الازمنة قال المص

في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل في المحدود وغيره من اسم المفعول و
الصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة
لان الجمع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان
وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجمع
الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما
اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام
المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى
آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع
لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل فبقوله لمن
قام به خرج به اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة
على الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسند والاخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث كما اسند والاخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان
الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن
معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الز
يادة
ويحدث ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد
ان يلزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام
صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكل ما
اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم
الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن وفاتن
ومضراب وصيغة اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل

وزن غزه

ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع
المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة فى موضع حرف المضارعة سواء
كان حرف المضارعة مضمومة اولا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل
آخر المضارعة كسر كما فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم
موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة
المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع
ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمى الميم مثال يكون لكل من قسمى الكسر ايضا مثال
ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون
هو ايضا متعديا الى مفعول واحد فان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا
كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له و
والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او
الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اى بشىء يشترط عمله
به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما
اشترط احدهما لان عمله بشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو
زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان
يكون تحقيقا او حكاية كقوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط
ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر
المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر
ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على
صاحبه اى على المتصف به وهو المبتداء او الموصول او الموصوف او ذو
الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه

وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او
اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الالفاظ الاستفهامية او ما
النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي اولى
فاذا دخلا شبه الفعل نحو ما قائم زيد وما قائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم
الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال
او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لغوات شرط الاضافة اللفظية
مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذاهب الى عدم وجوب اضافته
لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون
منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافة ليست اضافة معنوية لانها
عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تع وكلبهم
باسط ذراعيه وقدم الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير
ما اضيف اليه اسم الفاعل فبفعل مقدر اي انتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل
نحو زيد معطي عمرو درهما امس قدر هما منصوب باعطى المقدر فانه لما
قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت
اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجمع اي جميع الازمنة فتقول
مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة ٢ اسم
الفاعل لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه من اسم الفاعل بتغيير
صيغة ٣ الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق
منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر

بمعنى كثير

بعض كثير الخبر مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل والشرط ما يشترط به عمل هذا
على تقديران يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة
فيه فقوله بهذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل
اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضرّاب ابوه عمرًا الآن او غدا ومررت
بزيد الضرّاب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه معنى المبالغة ناب مناب ما فات
من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذا الجمع
منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشروطه
تطرق ظلال الصيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامة التثنية والجمع تقول
الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او الزيدان الضاربان او
الزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون التثنية
والجمع مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان
حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها بوجود
هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمى الصلوة
بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تع لذائقوا العذاب
بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقرأة مما لا اعتماد له

اسم المفعول ما اشتق من فعل اى حدث موضوع لمن وقع عليه اى لذات ما
من حيث وقوع الفعل عليها فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتذارنا
اقامة من مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة
من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول
فما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير فى ذلك الفعل والحاصل المفعول موضوع

لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغة من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره
اى غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة وكثرة
المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره ارشانه وحاله في العمل اى عمل النصب والاشتراط
اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كان من اسم
الفاعل ارشل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يقع
ما يقدر مقام الفاعل ولو هناك مفعول آخر ينصب على نصبه نحو زيد معطى غلامه
درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث مما اشتق من فعل
لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اى لما قام به على
معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قايم وذاهب مما اشتق من فعل
لازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم
بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار
الرحيم طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت
انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانها
بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى
صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل
او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من
صيغتها على هذه الاوزان قطعا او جزما او اصلا على حسب السماع اى كائنة
على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة
او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها
لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا

لزيادة

لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها كمشابهتها
اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط
الزمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها
الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست لموصو لة
بالاتفاق وتقسم مسائلها اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم
مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة
عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضافا او ملتبسا باللام او مجردا عنهما
اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين الى الثلثة و
المعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مر فوع
تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر
قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة
من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعليته للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه
معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة
تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع وقال
الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه
وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنو ين
صفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر
وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها
لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى
مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن
وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة

الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصب بالشبيه با
لمفعول اوجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العطف اشارة الى ان شروع في قسم
آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه
للصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه
وانما قدم الصفة الخالية باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم
الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة
المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام
ذات اللام فان قسمين منها مختلفان ممتنعان كما قال اثنان منها اشر من تلك الاقسام
ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه
لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين
او النون كحسن وجه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او
مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المجرد اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الى وجه وان
افادت التخفيف بحذف واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوهما لان الاضافة
المعرف الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة يشبه عكس
المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فيبويه وجميع
البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في
السعة ووجه الاستقباح انهم انما اركبوا الاضافة لقصد التخفيف فتقتضي

ان يبلغ

ان يبلغ الى اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على احد التخفيفين اعني حذف
التنوين ولا يتعرض لاحد عظمها مع امكان وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه
بما اكتفى في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة
وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام
الثلثة المذكورة وهي ستة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البوا قي
اما في الصفة وهو سبعة اقسام لحسن الوجه بنصب المعمول ولحسن الوجه بجره
وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره ولحسن وجهها وحسن وجهها وحسن وجه بجره
واما في المعمول مثل لحسن وجهها وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع
تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان
فيه ضميران منهما احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهها ولحسن
وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير حسن لاشتماله
على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام لحسن الوجه
ولحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير
غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده و
عدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها
صح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم عدد الفاعل فراي ان تلك الصفة كالفعل
فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى
ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب
او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث ان تانيث الصفة بتانيث
الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى ان الصفة اذا كان
الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا

كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها وانما الفاعل
والمفعول الغير المتعديين اى اسم الفاعل المتعدى الى مفعول واسم المفعول
الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واخذ
فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى
مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر
فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبان هما ويضافان اليهما تقول
زيد قائم الاب او مضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين
لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد
ضارب اياه وزيد معطى اياه لم يعلم ان اياه فى المثال الاول مفعول للضارب او
فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان لمعطى او مفعول
اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك
مثل الصفة المشبهة المنسوب وتقول زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
اسم التفضيل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل
او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء
للمفعول بزيادة على غيره فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو
للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف لغو للموصوف مستقرا اى
لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات و
قوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات
مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمى الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغة افعل للمذكر وفعلا
للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر

تخفيفا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرط الذي يبنى اي يبنى اسم
التفضيل من حدث ثلاثي او رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء
من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة
لا تسع الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه
مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة تحتمل
ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او تكون من
حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زائدة او متمحضا منهما فلا يتبين ما هو المشتق
منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي هو من الثلاثي المجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري
لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم
التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زايد الحمرة والعور وهذا
التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو
كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على
الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل
اسم مشتق من الثلاثي المجرد وليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره
اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه
اي الى غير الثلاثي المجرد بنحو اشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال الثلاثي
المزيد فيه وبياضا مثال اللون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري
لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يراد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى
التفضيل لافرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكن حكموا بشذوذه في نحو احمق
من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو اثر البلادة في الظاهر كما
حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرز ات وعظام وخيوط على عنقه ذو لحية طو
يلة

فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولا اصل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما
اصبح فقال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من ابن هبنقة فانه يقتضي جواز
اشتقاق احمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن
يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ لا يقول عاقل ذلك والشارح
الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب
الظاهرة فان الباطنة يبنى من افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق
وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول
فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد
جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذو رية
والوم لمن هو اشد معذورية ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف
ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او
اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد واحد منها لان وضعه لتفضيل شيء على
غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر
واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهر لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل
المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت
عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في
افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس
او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع
بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما
قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه لست تفضيلية بل
للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات

العزة

الغرض

الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في
مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى الكبر كل شئ وان من مع مجروره اى اكبر من
كل شئ فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به
الزيادة اى احدهما زيادة موصوفة المقصودة به على من اضيف اليه اى على ما
اضيف اسم التفضيل باعتبار تحققه وضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشئ على
نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر
المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم
بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله
هذا تفضيل موصوف على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس
اى افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن
اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة
اى ثانى معنيه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده
ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط
كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم
نحو قولك نبي صلى الله عم افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش
وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته
فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو
فلان اعلم بغداد اعلم جماسواه وهو مختص ببغداد لانها مشاوه او كنه
ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد
به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه

BIBLIOTHECA ACADEMIAE SCIENTIARUM HUNGARICAE
MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA
BUDAPEST

شئ او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون
او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهند الانثى يشابه افعل من الذى
ليس فيه الافراد والتذكير فكون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة
اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة
له الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند افضل النساء
والهندان فضليا النساء والهندات فضليات هن لمشابهته ما فيه الالف واللام
فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به
زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم
التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم
ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذى استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اى لا
غير المفرد المذكر لكل ما تم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما
هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين
باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهرا الرفع بالفاعلية
بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف
لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول
به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يرفعهم ذلك فعل والا فالعمل
الناصب لم قال الله تع هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل احد يعلم من
يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما
رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصب ما يخلو عن
معنى الفعل ايضا نحو طاب زيدا وانما يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة

ط

وانما قال لا ينصب
المفعول به ولم يقل
لا يعمل فى المفعول به
لانه يعمل بحرف التقوى
فيقال انا اضرب منك
لزيد وانا اعرف
منك بزيد
عصام

انما هو

انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله
ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضه الا اذا كان اسم التفضيل
صفة اى وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا
عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل
ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشيء الذى اعتبر اولا على نفسه
اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول
فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثانى مفضلا عليه منفيا خبر بعد الخبر لكان
او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذى ثبت له اسم التفضيل
في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين
الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء
وفي المعنى لمسبب ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك
الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل
فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد
ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا
عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن
كحلا عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملفوظ مطلقا
المقيد تارة برهنا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى
على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل
عليه ليسهل اخراجه عن معنى التفضيل بالنفي كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون

اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يلزم بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا
اذ عند كونه منفيا يلزم بمعنى الفعل لان اى احسن فى هذا المثال بمعنى حسن
وكذا كل افعل فى المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان
يلزم احسن مثلا بعد النفى بمعنى حسن لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه
النفى الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زيدا على
كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه
او بان يلزم دونه والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن
فى عين كل واحد الكحل دون حسنه فى عين زيد فيلزم احسن مع النفى بمعنى
حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان
نفى الزيادة لا يلزم لا يلائم المدح فبقى اصل الحسن وتوجه النفى الى حسن رجل
مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لانه يناسب
المقام فيه فيرجع المعنى الى ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل حسنه فى عين زيد
فانتفى المساواة والزيادة بطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد
بنفى المساوات نفى الزيادة ايضا لان فى الزيادة على شئ ما يساويه مع الزيادة
فيصح ان يقصد به عرفا نفى المساوات مطلقا وكونى ضمن الزايد فانتفى الزايد
ايضا فحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد
وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى
جواز عمل اسم التفضيل فى المظهر بنفى ان يلزم عمل فى مثل ما رأيت رجلا افضل
ابوه من زيد جائز كما جاز فى المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه فى المثال المذكور متحدان بالذات والاصل فى اسم التفضيل ان
يلزم المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات فى صورة الاتحاد ضعف

المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد
الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه
مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء
فصلوا بين احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه
معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس
معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين
معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الحيثية ما عرض له من معنى الابتداء
العامل في المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة ح معنى الابتداء لا اسم التفضيل
بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا ح فانه من معمولاته من
حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل
بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا
لو قيل لهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عين هو اي الكحل في عين زيد
لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انها ليا من قبيل العبارة المشهورة الواردة
في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيما وما قرر مسئلة الكحل وبين شرايطها وما
عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه
على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منها وعلى
ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به في
اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور عليه فقال فلك ان تقول ما رأيت
رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد
وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين والكيفي

بين حسن ومعموله باجنبي لم يبق فصل بين الفاعل ومعموله باجنبي لانه
بين بين افعل ومعموله لضعف عمله فيجوز زيد الكحا عمرو ضاربا ناصر عمرا
تسامح الرضي الدين الاستراباذي

بعين زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل
التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يتوهم
من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ بعد الكحل فان قدمت على اسم التفضيل ذكر
العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان
اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه
استغنى عن ذكرها ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل
احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في
كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل في عين زيد
حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر
لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاول ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة
فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى مثل منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى قلت
ما رأيت كعين زيد آه قولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليلوح مبتدأ بما
هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن لدلالة المماثلة في المثال وان كانت المماثلة الكاملة
في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار
في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي
السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وفي الدسار يا كان
اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم فقدم في وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب
اسم جماعة الركبان وهو مخصوص بركب الابل والتائية من ايبى اواي كالتحية
من حيي اوحي وهو المكث والتأني وسار يا من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى
اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكواد السباع حال منه
قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكواد السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين

حين

حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى امّا اعتراضية
او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عايد الى واديا وركب
فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتأية تميز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب
على المصدرية اى اتيان تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى
ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب مزاحم بوادك السباع واخوف منه وما في ماوقى
مصدرية وساريا اى ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى واديا اقل واخوف
في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا تقول مررت على وادٍ منوب الى السباع
لكثرتها فيه والحال انّي لا ارى مثل وادك السباع حين احاط به الظلام واديا يكون
توقف الركب به اقل من توقفهم بوادى السباع ويكون ذلك الوادى اخوف من وادى
السباع في كل وقت الا في وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سايرا بالليل فيه عن
الاوقات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب
اتوه تأية منه بوادك السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا
اقل به ركب اتوه تأية من وادى السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة
على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صيّر
مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة
وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اى كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اى في
نفس ما دل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير
حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في
نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فرجوع كون
المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن
المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل شامل

على ثلثة معانٍ احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة
الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعلٍ ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة وما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم
لكن لا يتحقق الا في ضمن المتضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية
مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد
صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المسلوخة
عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع
انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب
كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اى خواص
الفعل دخول قد لانها اما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه
وشيء من ذلك لا يتحقق الا بالفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول
على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها
وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر واللام عنه كلا الناهية او
لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل
ولحوق تاء التأنيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التأنيث
لانها تدل على تأنيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها
بما لحقها من التاء المحركة الدالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل
ساكنة حال عن تأ التأنيث احتراز عن المحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق
نحو تأفعلت الا دنحو تأفعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة تخرج

فيه تأفعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لايلحق الابماله فاعل والفاعل انما
يلزم للفعل وفروعه وحط عنه دون يمنع احد نوعي الضمير يحترز عن
لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخص
فهو بالتعميم اليق واجد المضي ماد ل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبا در
من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يلزم بين
اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يلزم بحسب الذات
لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يلزم للزمان زمان فقوله ماد ل على زمان شامل
لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ماعداه والمراد بالموصول الفعل فلا
ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ماهو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب
وجمعه بان ضربت ضربت مبنى على الفتح خبر مبتدا اى هو يعني الماضي مبني على الفتح
لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي
هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد يضرب
في موضع ضارب زيد وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني
اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني
على السكون مع نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو
كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير بالمرفوع
احترازا عن نحو ضربك فانه ايضا مبني على الفتح وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك
احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها
لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اى فعل اشبه
الاسم باحد حروف نأيت اى حال كونه متلبسا باحد حروف نأيت في اوايله
يعني الحروف التي جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما يلزم لوقوعه اى وقوع

باحد حروف نأيت في اوائله ازظاهر في اوله عصام

ذلك الفعل مشتركا بين زمانى الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى
المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اى وتلك المشابهة انما
تلزم لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد بين زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال
بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كان الاسم
يتخصص باحد معانيه لواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم
لانه لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع
كانّ كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من
تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اى
للمتكلم اذا كان معه غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكأنهما ماخوذان
من انا ونحن والتاء لمخاطب مطلقا اى واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا و
للمؤنث الواحدة والمؤنثين غيبة اى حال كون المؤنث والمؤنثين غايبات
او ذوى غيبة والياء للغايب غيرهما اى غير القسمين المذكورين وهما واحد
المؤنث ومثناه فقوله غيرهما بالجر على البدلية من الغايب لانه وان لم يصر
بالاضافة معرفة لكن خرج بها عن النكارة الصرفة فهو فى قوة النكرة الموصوفة
او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة
فى الرباعى اى فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا يخرج ومفتوحة
فيما سواه اى فيما سوى ماضية على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما
ولا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا
الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به
نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل بها احديهما
يبنى لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل

الاعراب

الاعراب قبلها لزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على
كلمة اخرى حقيقةً ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون
ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه اي المضارع
رفع ونصب يشارك فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند
النحاة ما لم يكن حرف الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به
للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان وللجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه
اربع صيغ يضرب في الواحد الغايب وتضرب في الموضعين في الواحدة الغائبة
المؤنث والواحد الخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم
مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال يوز الضمة
والفتحة لفظين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب ومضا
المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في ستة مواضع بالنون حالة
الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي النصب والجزم فلان النصب فيه تابع
للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضرباه والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة
تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي
والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف
اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحركة المناسب
لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا
لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في
حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم
اي معلوم

زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب
الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اى
ضارب او مررت برجل يضرب او يضرب وانما يرتفع بوقوعه موقع الاسم لانه
اذا يلي كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب
البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كالفعل
نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم
وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع
موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وكذا
قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما
غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم انه مع السين واقع موقع الاسم
وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد
زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب الافعال
المقاربة انشاء الله تع وينتصب اى المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء
اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كما قيل اصله في اى شيء
وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذ ان فخففت وقيل اصله
اذا للظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبانه مقدرة بعد حتى نحو
سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهو اللام
الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة
جواز فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية و
بعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن و
بعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد

الانشاء

الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردًا ليلزم من عطف المفرد
على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك
فاكرام منى اياك وفي لاتأكل السمك وتشرب اللبن لايكن منك اكل السمك وشرب اللبن
معه فان التي ينصب المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل
ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن
بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب
العلم بخلاف ان الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسب وليست اى ان الواقعة
بعد العلم هذه اى الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لايقوم وان التي تقع بعد
الظن فيهما الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة
الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما
فيجري فان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اى معنى لن نفي المستقبل نفيا
مؤكدا لا موبدا والا يلزم ان يلوز في قوله تع ولن ابرح الارض حتى يأذن لي الى تناقض
لان لن تقتضي التأبيد وحتى يأذن الانتهاء واذن التي ينصب بها المضارع اذا لم
يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى اذا لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فان اذا اعتمد
ما بعدها على ما قبلها لاينصب بها لانها لضعفها لاتقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما
قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها و
اذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لايمكنان الا
في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا وكلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب
الرفع مثل قولك لمن قال اكلمك اذن تدخل الجنة مثل بمثال لايحتمل الا الاستقبال
فقوله اذن مبتداء وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا

اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر مبتداء فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات
اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين
المبتداء والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء
على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار
الاعتماد بالعطف وان ضعف وحتى التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل
الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة
في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا
بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى
كي ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت
سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما
قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واما
حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا وان اردت
بالفعل الذي دخلت عليه حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون
في زمان الحال التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول
كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية للحال الماضية
كانك كنت في زمان الدخول هيئت هذه العبارة وحكيتها في زمان التكلم على ما
كنت هيئته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيت على ما كان عليه
وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن تقدير ان لا نعلم
الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة
ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتداء

يكون الفعل خبره ليكون المعنى حتى داخلة على الاسم كما توهم بعضهم فيرفع ما
بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان حتى لا يرجونه
الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم ومن ثمة اى
ومن اجل هذين الامرين اى لزوم حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية
ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان
سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا القول بان يجعل كان
ناقصة لانامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقى الناقصة
بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى فى قولك اسرت حتى ادخلها لانه
ح يلزم ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو
مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع
السبب وهو محال وجاز فى وقت حصول كان التامة كان سيرى حتى ادخلها
فان معناه ثبت سيرى فادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايضا سرت حتى ادخلها
بالوفع لان السير فى هذا المقام محقق والشك انما هو تعيين الفاعل فيجوز ان
يكون المسبب تحقق الحصول فقوله ايضا عطف بتقدير جاز ح جاز فى التامة
لا على كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف
عليه وفى بعض النسخ هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى جاز
الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايضا سار عطف على
كان سيرى ولا فساد فيه ولام كى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل
اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التى ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان هى لام التاكيد للنفى بعد النفى لكان لفظا مثل وما كان

الله ليعذبهم او من نحو لم يكن ليفعل وهو ايضا جارة ولهذا يقدر
بعدها ان فان قيل اذا اضاف الفعل الى المصدر بان القدرة فكيف يصح
الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى
ما كان الله ذا تعذيبهم او على تأويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم
والفاء التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها انتصاب
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان
العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير
المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثانى ان يكون قبلها اى
قبل الفاء احد الاشياء الستة لتبعد بتقديم الانشاء او ما فى معناه من النفى
المستدعى جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر
نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك
اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز
ولا تواخذنى فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم
ماء فشرب منى او نفى نحو ما تأتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث و
يندرج فيه التخصيص نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه
نفى فعل فيندرج فى النفى او تمنى نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال
فانفاق منى ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجى فى نحو لعلى ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب
خيرا اى لا يكون منك نزول فاصابة خير منى ففى جملة هذه المواضع معنى السببية
مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء فى تأويل المصدر معطوف على مصدر
آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سائر كما منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاكرمها

بدون

بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينصب
المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها
لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي ما
يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء
بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا ذرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا
تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس
واو التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرطان
تكون بمعنى الى او الا الداختلتين على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخل في مفهومها
والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني
حقي او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت
ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتأويل مصدر مجرور بأو التي بمعنى الى اي
لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كان من
الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت مرادفة غير الشراط ما ذكر من الشروط لصحة
تقدير ان بعدها ينصب المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا
نحو اعجبني ضربك زيدا او ثم او فثم او اثم ثم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير
ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا
كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله
حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور ومعطوف
على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ
لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر نا يلزم
ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم بو ليس

في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب
ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كساير ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع
لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان
تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة
تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك
فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود
فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل
بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول
في حتى التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها
للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم
يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب
بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتوا
ليين
وهما لا كي ولام لا نحو قوله تع لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع
المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او
مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايا يهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن
ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وينجزم اي المضارع بلم ولما
ولام الامر ولا المستعمل في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه
الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي وينجزم المضارع بكلم المجازاة
اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا
اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذما و
حيثما واذ وحيث تجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى وهما تجزمان

المضارع

المضارع مطلقا سواء كانا مع ما اولا وما ومن وايّ وانى واما تجزم المضارع
مع كيفما واذا فاذا لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم
الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اىّ حال وكيفية تقراء
انت انا ايضا اقراء عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال
والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة
للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى وتجزم
المضارع بان مقدرة وسيجئ بيان ان شاء الله تعالى فلم قلب المضارع ماضيا ونفيه اى
نفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير عايدا الى ما هو اقرب اعنى ماضيا ولما مثلها
اى مثل لم فى هذا القلب والنفى ويختص اى لما بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى
من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب
ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء النفع الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه
الندم فاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى ويختص
ايضا لما يجوز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما
اى لما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما
يضرب ومن لما يضرب بخلاف تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة
قوية بين العامل والمعمول ويختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى ينفى بها
فعل متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل فى
غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام الامر هى اللام المطلوب
بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة
وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو وَلْتَأْتِ طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
ثم ليقضوا ولا النافية هى لا المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ

ولا الناهية ضدها اى لا النافية التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي
تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل او المفعول مخاطبا او غايبا او متكلما
وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول لسببية الفعل
الثاني اى لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازات
ما يدخل على شيئين ليجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازات لا تجعل الشيء
سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية
شيء لشيء وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
للثاني لا خارجا ولا ذهنيا بل ينبغي ان تعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد ها
في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم
ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا اكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنيا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر
تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب
الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويستفيان اى هذان الفعلان اولهما شرطا
لاشرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء
على الفعل فان كانتا اى الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تذرني ازرك او الاول فقط
مضارعا نحو ان تذرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو
ان وما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اى ففيه
الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة
الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتيته او اتيته واذا كان الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا تفصيل لما مضى نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج
ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن بقد سواء كان ملفوظا كقوله تعالى ان
يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد

من قبل

من قبل قصدت اى فقد صدقت لم يجز الفاء فى الجزاء لتحقق تأثير حرف
الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان
اكرمتنى اكرمتك وان اكرمتنى لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عن الماضى المحقق
الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس
لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اى الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احتراز
عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه
الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة
لم تؤثر فى تغيير معناه كما تؤثر فى الماضى فيؤتى بالفاء واثرت فى تغيير المعنى حيث
معنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله
تع وان لم يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اى وان لم
يكن الجزاء الماضى او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض
بقد لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان
اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس تقديره فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تأثير لحرف
الشرط فى الماضى فاحتاج الى الرابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهى او دعاء
او استفهام او مضارع منفى بما او لن او غيرذلك كالتمنى والعرض وفى جميع هذه
المواضع لا تأثير لحرف الشرط فى الجزاء فاحتاج الى الفاء وبحى اذا التى للمفاجاة مع
الجملة الاسمية التى وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء
لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر
فانما اشترط الاسمية للجملة الجزائية لاختصاصها بالان اذ الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه الاسمية فرق بينهما كقوله تع وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون وان التى تجزم بها المضارع حال كونه

اذا كان لم مصاحبا منفيا بلا جاز الوجهان دخول الفاء كقوله تعالى
ومن ينوين يزينه فما يخف بخس ولا رهقا فان جعل النفع الاستقبال
فلم يكن حرف الشرط تاثير فيه وان جعل المجرد النفع فحرف الشرط تاثير فيه
وجاز ترك الفاء ان جعل لا لمجرد النفع فحرف الشرط تاثير فيه
بجعله للاستقبال وافهم

او لم يكن الجزاء ماضيا بقد لفظا او معنى ولم يكن المضارع مثبتا ولا منفيا بلا
وجب دخول الفاء لامتناع تاثير حرف الشرط فيه سواء كانت جملة اسمية
كقوله تع قل ان كنتم تحبون الله
فاتبعونى او انشائية او امرا كقوله تع قل ان كنتم تحبون الله
او نهيا كقوله تع فلا تعضلوهن او دعاء او استفهاما فاحفظ هذا
فانه مهم الى الغاية وافهم

مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اى ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل
الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعل يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه
لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن
لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا اذا كان
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم قصد
السببية اى سببية ما تقدم له فح يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعده
هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة
يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها
تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك
الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل
فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة وهو
سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل
تدخل الجنة جزاءه فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى
ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر
تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه
عند الجمهور لان التقدير ما عرفته ان لا يكفر تدخل النار وهو ظاهر
الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف
ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف
قرينة قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا
بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تع فوهب لي

من لدنك

لدك وليا يرثني فيمن قرأ من فوعا اى وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تع فذرهم في طغيانهم يعمهون اى عميانا او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل صتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص وفي شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احترازا عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احترازا عن الغايب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترازا عن مثل قول تع فبذلك فلتفرحوا فيمن قراء على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اى آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته الاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم المضارعة المجزوم فالسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا اضربن واغزوا ارم كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا لم تخشى ولم تغزو ولم ترم وذهب الكوفيين الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اربعة حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك السكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعدعد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده

حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد برباعي ههنا مايوزن ماضيه على اربعة
احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لاغير زِدْتَ همزة وصل على
ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك
الهمزة مضمومة ان كانت بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضا
ع على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اُقْتُلُ اَقْتَلُ بفتح التاء للابس بالواحد المتكلم من
المجهول او الماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء مكسورة فيما سواه
اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لوضم في مثل
اِضرب البس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح للبس بالامر منه ولو ضم
في اِعْلَمْ للبس بالمضارع المجهول ولو فتح للبس بالماضي الرباعي نحو اقتل
مثال لما يوزن بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يوزن بعده كسرة
واعلم مثال لما يوزن بعده فتحة وان كان رباعيا مفتوحة اى فالهمزة
مفتوحة لانها همزة اصل رُدّت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع
الهمزتين فالمتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعيد فعل مالم يسم
فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى
ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد
ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله ويوز اضافة الفعل اليه
بيانية وهو حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا
اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل
آخره مثل ضُرِبَ ودُحْرِجَ واُعْلِمَ واختير هذا النوع من التغيير لان معناه
غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج من الضمة الى الكسرة

وزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة الملحق
ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول
المقصود باخف منه ويضم الثالث مع الهمزة الموصل نحو انطلق و
اقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع
التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت
وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا على قوله يضم الثالث والثاني
ومعتل العين اى ما يلي عين فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى
من اللفيف فانه لا يعتل عين لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يُروى ويُطوى
قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عين الفاء لئلا يرد عليه مثل عور
وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل
منه كما ذكر وتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا
الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قُوِل وبُيِع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها
بعد حذف حركته فصار ابيع وقُوِل فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي
حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء
بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حال الوقف
اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند
الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا
ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في
اوايل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالا
سكان

بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثل اى مثل باب الماضى
المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد باب الماضى المجهول من معتل
العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد فى الجمع اللغات
الثلث فيه ادتير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير و
اقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما والاصل اذ
اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن
ما قبلهما ان ينقل حركتهما الى ما قبلها ويقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال
استخير واقيم لغة واحدة وان كان اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب و
يكرم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل آخره خفة الفتحة وتنقل المضارع
بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كانت اوواوا
نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما
وانفتاح ما قبلها المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى من الفعل ما يتوقف
فهمه على متعلق اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان
كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل
بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل
وقائم به ومسند اليه فلا يقال فى الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة
الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير
الفاعل فهو المتعدى كضرب فان فهمه موقوف على تعلق المضروب لا يمكن
تعلقه الا بعد تعلقه بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
او المفعول فان فهم الفعل وتعلقه بدون هذه الامور ممكن وغير

المتعدى

المتعدى بخلاف اى بخلاف المتعدى يعنى لايتوقف فهمه على فهم امر الغير الفاعل
كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة
الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يصير
متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو خرجت
زيدا او بالف المفاعلة نحو كاتبته او بين الاستفعال نحو استخرجت
او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب
وهذا فى الكلام كثير والى الثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى الثنين ثانيهما
عين الاول فيما صدق عليه فنحو علم والى ثلثة مفاعيل كاعلم وارى بمعنى
اعلم وهما اصلان وهذا القسم فانهما كان قبل ادخال الهمزة متعديين
الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول
الاول واما الافعال الاخر وهو انباء ونبّاء واخبر وخبّر وحدث فليست
اصلا فى التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتمالها على معنى
الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول
باب اعطيت فجواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء
عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثانى والثالث من مفعوليها كمفعول
علمت فوجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب
وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم اراد وا بالشك الظن والا فلا
شئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين وهى ظننت و
حسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهى يكون تارة للظن وتارة
للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل هذه الافعال
على الجملة الاسمية لبيان ما هى اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها عن شيء

لبيان صح

عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت ان
ما نشائت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد
انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان نشأ الاخبار
بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اى هذه الافعال
الجزئين اى جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها
ومن خصايصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشئ ولا يوجد في
غيره اى من خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر
على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتداء وخبرا وحذف
المبتداء والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما
معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة
الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول
فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على
قرأة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم
هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف المفعول الثاني فكما
في قول الشاعر لا تخلنا على غرايك انا ظالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا جاز
عين فحذف جاز عين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز
فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى ويعطي
الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد
من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما
نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع

يخل

يخل اى يخل مسموعه صادقا ومنها اى ومن خصايص افعال القلوب جواز
الالغاء اى ابطال عملها اذا توسطت بين مفعولها زيد ظننت قائم او تأخرت
عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين
الصالحين لان يكونا مبتداء وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء
وجعلهما مبتداء وخبرا مع ضعف عملهما بالتوسط او التأخير وقد نقل الالغاء
عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال
على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم في ظني وقوله جواز الالغاء اشارة
الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء
اولى على تقدير التأخير وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه
نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو ليست بمكرم احسب زيدا
او بين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قام وبين سوف ومصحوبها نحو سوف
احسب يقوم زيد وبين المعطوف او المعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب
وعمرو ولا شك ان الغائها في هذه الصور واجب ولهذا قيد جوازه المبني عن
جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تأخرت يعني
عنهما وانما خص هذه الالغاء الخاص بالذكر مع ان المطلق ايضا من خصايصها
لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اى من خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها
وجوب ابطال عملها لفظا لفظا دون معنى بسبب وقوعه قبل معنى الاستفهام
بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كانت قبل المضاف الى ما فيه معنى
الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام
اى لام الابتداء الداخلة على معمولها نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق
بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال

ظننت زيد قائم صح

او التأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط صح

اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لانها يقع فى صدر الجملة
وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال فوجب تغييرها بنصب
جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ
روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء فمن حيث المعنى روعيت هذه الافعال
والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشئ
المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتزويجها وجوده فلا يقدر على
الزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا وعامل معنى وتقدير الاول معنى علمت
لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز
عطف الجملة المنصوبة جزئيها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا
قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا وا
والتعليق واجب والثانى ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق
ابطال العمل فى اللفظ لا فى المعنى ومنها ان من خصايص افعال القلوب انه يجوز
ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لشئ واحد
وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما
بفعل دون اخر نحو اياك ظننت مثل علمتك منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز
ذلك فى سايرالافعال فلا يقال ضربتنى وشتمتنى بل يقال ضربت نفسى وشتمت نفسى
وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر اى
يغاير المتأثر ان اتحد المعنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع ذلك اتحادهما مع تغايرهما
لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسى ولم يقولوا ضربتنى فان الفاعل
والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث يكون
واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسى فان النفس باضافتها الى ضمير

المتكلم

المتكلم صار كانها غيره الغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل و
المفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها
ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل في مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما
ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدمتني وعدمتني
لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية
والحملية على رأى القلبية والحملية فيجوز فيهما ما جوز فيه كون فاعلهما ومفعولهما
ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح روية من عن يميني تارة وامامي
وكقوله تع اني اراني اعصر خمرا او لبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت
وخلت وزعمت معنى اخر قريب من معانيهما او الاولى وهو اما العلم او الظن بحيث
يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا
لا وجه بالتخصيص لبعضها لان كل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت واحال
وحسبت بمعنى صرت واحسبت وزعمت بمعنى كفلت يتعدى اي بذلك المعنى الاخير الى
مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى الهمت من الظنة بمعنى الهمت فظننت بمعنى
اتهمته اي اخذته مكانا لوهم والوهم للنوع من العلم ومنه قوله تع وما هو على الغيب
بضنين بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو
العلم بنفسه شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من
معنى علمت بالحاسة منه قوله تع فانظر ما ترى ووجدت بمعنى احسبت تقول
وجدت الضالة اي احسبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان
آخر قريب من معنى الظن والعلم لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا
ولو وجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت
وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن افعال الناقصة انما سميت

ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال
وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو
تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى
هو العمدة فالموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من
طرفيها خارج عنها فخرج عن حد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير
الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضع له التقرير وحده و
كما انما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له فى الافعال الناقصة لاتمامه
لاشتمالها على معان زايد على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام و
الاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا
موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه العمدة الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل
منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له و
الصفة خارجة عنها فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام
فى التقرير الفاعل للغرض لاصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة
هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها
مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذه
الحد لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج الافعال التامة اصلا وهى اى الافعال الناقصة
كان وصار واصبح وامسى وظل وبات وآض وعاد وعدا وراح ومازال وما
انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه
منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا
يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة
معنى الناقصة كما قال تتم تسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما

قصة

واضحى

اى صار

اى صار زيد عالما كاملا وقد جاء فى قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك
خبرها بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير ما تقدم من الفرارات ونحوها
ان لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه واستفهامية والضمير فيها جاءت يعود
اليها وانما انث باعتبار ضمير ما كما فى من كانت انك ومعناه اية حاجة صارت
حاجتك وجاء قعدت ناقصة وقولهم ارهق شفرة حتى قعدت اى صارت
الشفرة كانها حربة اى رمح قصير قال لانذلى لا يتجاوز جاء وقعد الموضع
الذى استعملها العرب فيه خلاف للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن
على الجملة الاسمية اعنى المركب من المبتداء والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر
حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا
معنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل
على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر هو غنى
اثر ذلك الانتقال وهو كون المغنى منتقلا اليه فرفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فا
علا وينصب الجزء الثانى لشبهه بالمفعول به فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد
قائما فكان يكون ناقصة كانت لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا فى الزمان
الماضى دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها
اى كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين
على الاخر لا على قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطى كانها قطاء الحزن قد
كانت فراخا تيوضها اى صارت فراخا فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا
ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان يكون ناقصة
ويكون فيها ضمير الشان اسمها والجملة الواقعة بعدها مفسر للضمير كقوله اذا مت

كان الناس صنفات شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على
قوله ويكون ناقصة اى كان يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى
ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تع كن فيكون ويكون
زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعه كيف نكلم
من كان في المهد صبيا اى كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين
اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء
بجميع حالاتها واستعمالها فصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما
واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من
مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد كذا او من بكر الى
عمرو ويلحق بصار مثل ال ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تع فارتد
بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فيا لك من نعمى تحولن ابوسا
واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا
بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول
يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اى صار
وليس المراد انه صار في الصباح او في المساء او في الضحى على هذه الصفة ويكون
تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل
وبات الاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سايرا فمعناه
ثبت له ذلك في جميع ليلة وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اى
صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظلت بمكان كذا وبت
مبتيا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم العدم

ولذلك

ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد
وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل
قولك اض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى
في وقت الرواح وما هو بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة
من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من
الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض
وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من
الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تام وما برح بمعناه من برح اى
زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل
لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس
بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات من قبلها اى
قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار اماراته
من قابليته وصلاحيته للاماراة واما دلالتها على الاستمرار فلان النفي مأخوذ من معاني
هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي
استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه
الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو
ظاهر او تقديرا كقوله تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادواة
النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم الاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى
لتعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان
لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصا در
كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول الكلام يفيد فائدة تامة والى

بهذا اشار بقوله ومن ثم اى ومن اجل ان التوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لان مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلو
س زيد فمادام لم يشعر مادام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لايفيد فائدة تامة
بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمها وخبرها كلام مستقل بالافادة
فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اى فى زمان
الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب جمهور وقيل هي لنفي مضمون
الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة
بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم
نا تقديم م
ل يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز اخبارها اى اخبار الافعا
الناقصة كلها على اسمها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله
فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان
يقيد بمثل قولنا مالم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كان مالك او تأخيرها
عنها نحو صار عدو صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي
ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال
فعال المذكور وهي اى افعال الناقصة وتقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الا
الناقصة واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من
كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقدير المنصوب على المرفو
ع فى الافعال لكونها وقسم لايجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم
ما فى اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع
تقديم ما وخبر النفي لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم

معقولي

معمولى المصدر على نفسه المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن
كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا من جانبه لا من جانب الجمهور بما يقتضيه
باب الفاعل لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه وغير مادام
لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادة الثبوت فصار بمنز
كان فلا يلزم تقديم ما وخير النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف
من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الانتقال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي
لمشاركة امر من اصل الفعل صريحا وسواء القسم المختلف فيه كلما ليس فالمبرد
والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعات النفي عليه
اذ تمنع معمول النفي عليه والبصريون والسيبويه والسيرافي وع
الفارسي على انه يجوز بناؤه على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه
وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة ولهذا اندفع
ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اولى ما النافية من القسم المختلف
فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اى فعل
وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على
المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء
المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا الجزم به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل
على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم
به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون
اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد
زيد ان يخرج يدل على قرب الخروج لزيد بحركة ويقرب حصوله او وضع
لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع في الخبر بان

يلوح ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل والخبر بالتصدي لما يفضي
اليه وطفق فرقولك زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم
المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر جاء على
قال سيبويه على طمع واشفاق فالطمع فالمحبوب والاشفاق فى المكروه
نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجئ
منه مضارع ومجهول وامر وزاى الى غير ذلك من الامثلة وانما يتصرف فى عسى
لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف
والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان
يلوح بعده اسم ثم فعل المضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية بمعنى الترجى
الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية
اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف واما فى جانب الاسم نحو عسى زيد الخروج او فى جانب
الخبر عسى زيد ذا الخروج لوجود صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة
وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لصدقه على الاسم وتقدير المضاف
تكلف وذلك لان معنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى الانشاء الطمع
فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية فصورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول
الذى كان فى صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكو
فيود ان يفعل فى محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى
ابهام الشئ ثم تغييره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس وقال الشارح الرضى و
الذى ارى ان لهذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان
يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر
لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائما عن

نحو عسى ان يخرج زيد يعني قرب خروج زيد مع الطمع والرجاء

قال الجوهرى عسى فى اسد واجبة لاتحالة القطع والاشفاق عليه قال
اذا كونان الا فى الجهول وقوله تعالى فقتلتى ليخوف
لا يخوف والاشفاق كما مر ان اذ فى لعل مع ان ٢٤٧ والتسليم
للاشفاق قال ابو عبيدة عسى من الله واجب فجاء على اصل فعل العرب
وانما اعرف عسى وعلى مع ان لانهما يفيدان وقوع الشئ وقد يكون شئ من الله
بمعنى المتكلم نحو عسيت عسينا او عسم المخاطب مطلقا نحو عسيت
عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او نون جمع المؤنث
نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى فى لغة طيئ من عدم تصرفه وكونه
بمعنى لعل

المفعول الاخر فاقيم مقامه ما فرى في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع
من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فرى تامة
وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود
الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من التنازع
بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا مقدما
عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد
فرى على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع
في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد
يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الغوير ابؤسا فيه يكون وراءه فرج قريب كان
الاصل ان يقول ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته
قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر
دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه اي على الحصول
للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب
حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي
للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له
بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر
اعطي لكل منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو كاد كالافعال اي كسائر
الافعال في افادة اداة النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل
نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله
تع وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في
المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

فانه دليل على زوال رئيس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد
فلو لا كان نفي كاد للاثبات لما خطاوه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول ان
قوله وما كادوا تفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما قوله
قد ذبحوها قرينة يدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وهو انتفاء القرب منه ولا
تناقض بين انتفاء الشيء في وقت ثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة
بعض الفصحاء تخطي ذي الرمة وذا الرمة فسلمه تخطئة وروى عن عتبة انه
قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عتبة حدثت ابي بذلك
فقال اخطأ ابن شبرمة وانكاره عليه واخطاء ذو الرمة حين غيره انما هو يلوح
كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يلوح النفي الداخل على كاد وما يشتق
منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال فافادة نفي
مضمونه تمسك في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه
التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حبة القلب يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب
رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر
الافعال وهذا مسلم لكنه لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت الدعوى الاولى وقد
عرفت وجه القدح وفي تمسك عليه والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته
للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم
يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى
قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى
شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد فلو خبرها المضارع
بغير ان تقول طفق زيد ياخذ او كرب يفعل وجعل يفعل وقال الله تعالى

وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل كاد
وعسى في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهين على ما من نحو اوشك زيد
ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك
زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب
وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فاراد الفعل بالنظر الى ان التعريف
للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيه بالنظر الى نوعي صيغة وعلى كل
تقدير فالتعريف للجنس المفهوم فضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل
وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا وذاها له
لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب
وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت
لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما
ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب اولما وضع لانشاء
التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخراهما صيغة
الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا فيهذين التركيبين وهما اي فعلا
التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ
وهما اي افعال التعجب غير متصرف مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد والابيان اي فعل
التعجب الا ما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة
والتاكيد وكذا الابيان الا الفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشده الطعام
وما ابقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او
ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد وما فيه لون وعيب بمثل ما اشد استخراجه واشده
باستخراجه اريتوصل بناؤهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا

لان الكلام

او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز
فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتأخيرا اي
تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل عنهما وانما قيدنا التأخير والتقديم بما
قيدنا ليلزم عدم التصرف بهما من خواص صيغة التعجب فان المقام يقتضي بيان
الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما نقلا الى
التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم
يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره
وكذا تأخير يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر
التأخير انما هو للتأكيد والتأسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن
الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما
بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم زيدا
لاجرائها مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من
العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة
كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه
لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي ابتداء على ان يكون المصدر
بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية
ومعناه ظاهر لكن بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه
عند سيبويه وما بعدها اربعة ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة
اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا
حسن شيء عظيم فقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي
وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من

الاستفهام

الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل
صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم اى
مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب
منه اما مع صلتها نحو احسن ان يقول اى بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير
عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبمجروره مفعول عند الاخفش
احسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اى
يجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن
متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اى في الفعل ضمير هو
فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء
وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله
كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من البرهان
الحسن كل ما يمكن ان يكون وتختص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة
بهذا اللقب عند النحاة ما وضع اى فعل وضع لانشاء مدح وذم فلم يكن مثل
مدحته وذممته منها لانها لم يوضع للانشاء فنعم وبئس وهما في الاصل فعلان
على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا
وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهو الاصل و
الثانية باسكان العين مع فتح العين والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء
والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر دون وهذين الفعلين عند بني تميم
اذا قصد بهما مدح وذم بكسر الفاء واسكان العين وقال سيبويه وكان عامة
العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما ان شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل
معرفا باللام للعهد الذهني وهو لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر

توبه

المخصوص بعده ويلزم في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليلزم او وقع في النفس نحو
نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى معرف بها اى باللام اما بغير واسطة نحو نعم
صاحب الرجل زيد وبواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام
الرجل وهلم جرا او يلزم مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة
او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا او حسن الوجه
انت او مميزا بما بمعنى شئ منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اى نعم شيئا هي وقال الفراء
وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل النعم ويلزم الصلة ياجمعها فنعما هي
ان هي مخصوصة اى نعم الذي فعلها هي الصدقات قال سيبويه والكسائي مما
معرفة تامة بمعنى الشئ ففي فنعما هي نعم الشئ هي فاهو الفاعل لكونه بمعنى ذي
اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك اى بعد الفاعل المخصوص بالمدح والذم وتقديمه
انما هي بحسب الغالب لانه قد تقدم والمخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح بهذا
المفتاح وهو اى المخصوص مبتداء ما قبله اى الجملة الواقعة قبله غالبا خبره
ولم يحتج بهذه الجملة الواقعة خبرا الى تميز المبتداء لقيام لام العهد مقامه او خبر مبتداء
محذوف وهو مثل الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتداء ونعم الرجل مقدما
عليه خبره واما خبر مبتداء محذوف على تقدير سؤال سائل فانه لما قيل نعم الرجل
فكانه سئل من هو فقيل هو زيد ففي الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة
وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اى شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه
مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اليه في
الجنس حقيقة او تاويلا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه
عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم
الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست

BIBLIOTHECA ACADEMIAE SCIENTIARUM HUNGARICAE
MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA
BUDAPEST

النساء الرجال ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند وبئست
المرأتان الرجلان وبئست النساء الرجال ويجوز ان يقال نعم المرأة هند
وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف فلم يجب الحاق
العلامة بهما وقوله تع بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب عن سؤال مقدر
حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع اخر الفاعل وهو مثل
القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل القوم
الذين كذبوا ويجعل الذين صفة للقوم ويحذف المخصوص اي بئس مثل
القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى
نعم العبد ايوب بقرينة ان ذلك في قصة وقوله تع فنعم الماهدون اي نحن
وساء مثل بئس لافادة الذم والشرائط والاحكام ومنها امر من الافعال المدح
والذم حبذا وهو مركب من حب الشئ اوجب اذا صار محبوبا وذا وفاعل
امر فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله اوذا عما هو عليه فلا يثنى ولا
يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال
التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد
حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على
الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او
بعده اي بعد مخصوص تمييزا وحالا على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية
والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا رجلان الزيدان وحبذا راكبا زيد
وحبذا زيدا راكبا وحبذا رجلين اوراكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين
اوراكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هندا امرأة والعامل في التمييز او الحال
ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا الا ترى ان زيدا مخصوص والمخصوص

نحو ساء الرجل عمرو

حبذا زيد
نه محبوب زيد

لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فان الراكب حال من الفاعل لا من
المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها
متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث لا يصلح ان يحكم عليه او به
بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثمه اى ومن اجل انه يدل على معنى في
غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة
اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء
بفعل اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار الا يصال
او معناه اى معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما
يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل
الاسم كقوله تع فضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه
الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف
الجر لانها يجر معانى الافعال الى ما يليه لانها اثرها فيما يليه الجر وهى اى حروف
الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء
خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك
ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها ورب وواوها
اى الواو التى تقدر بعدها رب وفي عدها من حرف الجر مسامحة وواو القسم
وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة
الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التى يليها يكون حرفا واسما والثلاثة الباقية
يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد الغاية المسافة
اطلاق لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء الغاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية

ويريدون

ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده
وهذا الابتداء اما من المكان نحو مررت من البصرة الى الكوفة او من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحت ابتدا الى او ما يفيد
غايتها ومقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله البتي هو التبيين بالجر عطف على الابتداء
اى ويجئ من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامة صحة
وضع الموصول وصلته مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت
فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اى وقد يجئ من
للتبعيض وعلامة صحة وضع بعض مكانها نحو اخذت من الدراهم اى بعض
الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانها مرفوع بالخبرية وزيادتها
لا يكون الا فى غير الكلام الموجب نحو ما جائنى من احد وهل جاءك من احد
خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا
مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عنه المستدل لهم بقوله وقد كان
من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من فى الكلام الموجب متأول بكونها
للتبيين او للتبعيض اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر وهو وارد
على الحكاية كان قائلا قال اصل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى
للانتهاء المعنى لانتهاء الغاية فمعنى هذا مقابلة لمن سواء كان فى المكان نحو
خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل وغيرها نحو قربته الى فيك
فان قلت المخاطب منه اليه باعتبار الشوق والميل ومعنى مع قليلا كقوله
تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى
وكونها لانتهاء الغاية ومعنى مع كثير ولم يكتفوا بكونها بمعنى مع تشبيها بالى كما

خ د

ح

اكتفى فكون الاشياء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص اى
حتى بالظاهر اى بالاسم فلا يقال حسبته كما يقال اليد لانه لو دخلت على الضمير لا
الضمير المجرور بالمنصوب بجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز
دخولها على الضمير مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور
يحكمون فلا يجوزونه قياسا في للظرفية اى لظرفية مدخوله بشيء حقيقة
نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله
تع ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى
لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى في مررت بزيد فان الباء
فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانت اى
استعانت الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشترا
مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصوقا
به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع
في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا
بتضمنه معنى التصيير ادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور
الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى
مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى مفعوله بواسطة
حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف
والظرفية نحو جلست بالمسجد اى في المسجد وزائدة في خبر في الاستفهام
بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال از زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس
زيد براكب وبما نحو ما زيد بقائم فترى ترادف في الخبر وهذه الصور قياسا وغيره

اى غير

اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو حسبك
زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد وكفى الله اه والقى يده
او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد واللام للاختصا ص
بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة
الشئ ذهنا نحو ضربت للتأديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن
مع القول نحو قلت لزيد انم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى
ردفكم وبمعنى الواو والقسم للتعجب نحو لله لايؤخر الاجل وانما تستعمل فى الامور
فلا يقال لله طار الذباب وربّ للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر
الكلام كما ان كم الخبرية وجب لها صدر الكلام لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها
الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذى هو مدلول ربّ لانه اذا وصف
الشئ صدر اخص واقل مما يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب
الاصح وهذا مذهب ابى على ومن وافقه وقيل لايجب ذلك والمختار عند المص الوجوب
وهذا الذى ذكرمن التقليل اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل
كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل ربّ يعنى الذى تتعلق به ربّ فعل
ماض لانها للتقليل المحقق ولايتصور ذلك الا فى الماضى نحو ربّ رجل كريم لقيته
اوربّ رجل كريم افارحة محذوف اى ذلك الفعل الماضى غالبا فى غالب
الاستعمال لوجود القرائن نحو ربّ رجل كريم اى لقيته وقد تدخل اى ربّ على
مضمر مبهم لامرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز
مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا
او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين ومطابقة التمييز فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها

وربّ للتقليل اى يدل
على تقليل نوع من جنس
نحو ربّ رجل كريم لقيته
المعنى ان الرجال الكرام
الذين لقيتهم وان كانوا
كثيرين لكنهم بالقياس الى
الذين ما لقيتهم قليلون
نفى
اردبلى

امرأة وربما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اى رب ما الكافة المانعة عن العمل
فتدخل بعد لحوقها ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل
الاسم ونجرة نحو ربما ضاربة بسيف صيقل وواوها اى واو رب فحكمها ان تدخل على
نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذا الواو للعطف
عند سيبويه وليت بجارة فان لم يكن فواو الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت
فواوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت
قائمة مقام رب جارة بنفسها الصير ورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه
لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال
اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فهي اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء غير
السؤال يعنى لا تستعمل الواو فى السؤال فلا يقال والله لتخبرنى كما يقال بالله لتخبرنى
خطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر
سواء كان اسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وكلا فعلن مثلا بل يقال والله
او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبة عن رتبة الاصل وهو الباء
بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصالة والتاء مثلها اى مثل الواو وانما
بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله تع من الاسماء الظاهرة خطا
لم تبرها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منها هو اصل
فى باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما اذ من الواو والتاء فى الجميع اى جميع ما ذكر
من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله
خاصة فهى كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما
يكون بغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر
تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفى الدخول على المظهر لا يختص باسم الله

خاصة

خاصة نحو بالرحمن لا فعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذا الامور كما
عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه
لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان الثاني ويتلقى اي
يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما ولا فاللام في الموجبة
الاسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي
في الاسمية نحو والله ان زيد القائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية
نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة
كقوله تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما
فيه يعني الطلب نحو بالله اضربني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اي جواب
القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم
او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم
والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه في الجملة
المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ ليس الا الدال على
الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي
لمجاوزة الشيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بان والعنى الشيء الثاني ووصوله
الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو
اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء
اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن
وعلى اسمين يعلم بذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب
يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو
ليس كمثله شيء واذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون

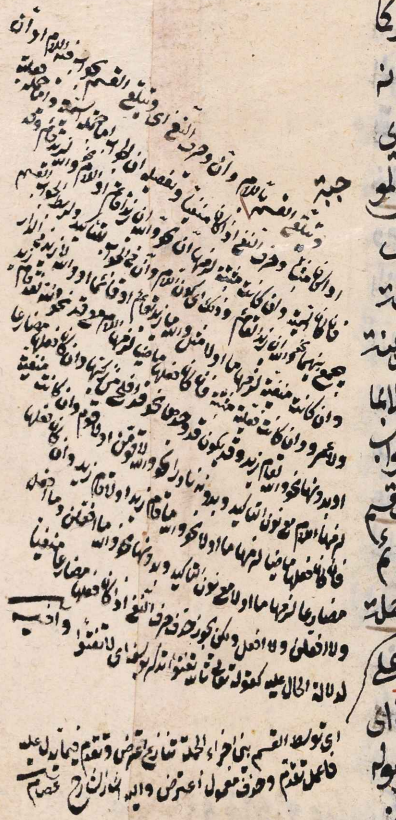

اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن السنان مثل البرد
الذائب للكافية ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا
يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل فى السعة على المرفوع نحو ما انا كانت
خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء فى بعض اشعارهم ومذ
ومنذ للزمان الماضى والحاضر فيهما للابتداء فى الزمان الماضى يعنى اذا اريد بهما
الزمان الماضى فالمراد زمان الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى الذى
اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرة من البلد مذ سنة كذا وما رأيت
فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذا السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه ح
ان مبداء مسافرتى او عدم رؤيتى كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية
عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المختصة من غير اعتبار معنى الابتداء فى الزمان
الحاضر اى الذى اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى
اعتبرته حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته
مذ شهرنا ومنذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او
اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينفقيا بعد ولم عبد زمان الفعل لان المذكور
ان هى الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبداء لزمان الفعل فالمثالان و
المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب
الظاهر لكن بتقدير مضاف اى ما رأيته دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا
للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون
حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد
وعدا زيد وخلا زيد فاذا نصبت يكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه
شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى ولبنائها

وحاشا وخلا وعدا
وهى للاستثناء اى
بمعنى الا نحو جاءنى
القوم حاشا زيد اى
الا زيدا اردبلى
على اموزج

على الفتح مثلا واما معنى فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت وكثرت و
استدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة
على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن حروف الجارة والعاطفة
مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا بغير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من
صيغة جمع الكثرة والقلة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الى صلة
بتخفيف نونها ولغاتها لعل يبلغ مبلغ جمع الكثرة وهى ان وان وكان ولكن
وليت ولعل آخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه
صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها
يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى و
الترجى سوى ان المفتوحة فرعى بعكسها اى يعكس باقيها على حذف المضاف بان
تقتضى عدم الصدارة لازما مع اسمها وخبرها فى تأويل المصدر المفرد فلا بد لها
من التعلق بشئ اخر حتى يتم كلاما ولو وقعت فى الصدر اثبت بان المكسورة
فى صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم
اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك وتلحقها ارجه هذه الحروف ما الكافة
فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لكان ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات
مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم وتدخل هذه
الحروف حينئذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا
يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير مع الجملة والاخر جاء كونها
جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد
وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها مسماه بجملة باعتبار ما كانت
عليه قبل دخولها عليهما فى حكم المفرد ومن ثم الحق ومن اجل الفرق المذكور وجب

الكسر في موضع الجمل اى في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اى في موضع
يقتضي المفرد فكسرت ان البتداء اى في ابتداء الكلام لكونها موضع الجملة نحو ان
زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا
جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة
الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي اياه قائم وفتحت ان حال كونها مع
جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها
مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول و
حال كونها مع جملتها مبتداء نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتداء مفردا
وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهارك انك عالم لوجوب كون
المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لان اى ما
بعد لولا الامتناعية مبتداء وكون المبتداء مفردا واجب نحو لولا انك
منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التخفيفية لانها مع اسمها وخبرها بعدها
معمول للفعل الواجب دخول لولا التخفيفية عليه نحو لولا انى معاد لك زعمت
ان لولا ازعمت انى معاد لك ولولا انك ضربتني اتى لي لولا صدر الضرب منك
وكذلك قالوا لولا انك بفتح الهمزة لان اى ما بعد لولا فاعل لفعل محذوف و
الفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لولا انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاز
في موضع التقدير ان اى تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح
والكسر فان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر
على تقدير جعلها مع معمولها جملة مثل من يكرمني فانا اكرمه ما وقع بعد الفاء
الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت
في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت

لم وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتداء او خبر مبتدا ومثل قول
الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم بما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها
الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انهما معهما
مبتداء محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى
اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى
كون القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان يأكل ليعظم
قفاه ولهازمه واللهزمتان عظيمان ناتئان في اللحيين وتحت الاذنين
جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر
عطف على اذا انه عبد القفا اخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك
في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت
ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولات تعين الكسر لان
اول المقولات اني احمد الله الى المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول
خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى
اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان
~~المفتوحة مع جملتها الا ما هو هو~~ المفتوحة مع جملتها لا ما هو من
جنس المقول ولذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها
المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التأكيد فقط جاز
العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت
المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة
كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم

وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث مع ما
عملت فيه بتأويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسم ان حملا على محله دون ان
المفتوحة فانه لم يجز على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عد
ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف
لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله
لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو
ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن الكل من المعطوف عليه فمن حيث ان خبر
عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث ان خبر المعطوف على اسم ان يكون العامل
في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع العاملين اعني الابتداء على رفعه وهو
باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان
عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه
فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا الزام كون اسم ان مبنيا في
جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد
ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك
بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان فمثل انك وزيد ذاهبان العطف
على محل اسم ان بلا مضي للخبر فانه لما لم يظهر على ان عمل في اسمه بواسطة
بنائه فكانه لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل
اسمه كذلك اي مثل ان لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخولها فان معناه
الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التأكيد فيجوز اعتبار
محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد
ولكن عمرو اخارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف بالفعل العطف على محل اسمها

لعدم

لعدم بقاء المعنى الاصل فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اى لاجل ان
ان المكسورة لا يغير معنى الجملة والمفتوحة تغير دخلت اللام التى لتأكيد
معنى الجملة مع الكسرة التى هى ايضا لذلك التأكيد دونها اى دون المفتوحة
فلكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة على الخبر متعلق
بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر نحو ان زيدا لقائم او دخلت
على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان فى
الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعا
مك
اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالى حرفى
التأكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا
تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام فى لكن على
اسمها وخبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم يتغير المعنى الجملة لا يوافق
اللام مثل ان فى معناه الذى هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول
استعمال
الشاعر ولكنى من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الا
فيلزم ها بعد التخفيف اللام وح يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو
الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفتح كفتح الاخر وكونها على
ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام
على كلا التقديرين لازم لها اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية
فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما فى الاعمال فلاطراد الباب ولان كثيرا من
الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريا ولكونه مبنيا وهذا
خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزم بها
اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل

نفعها بعض وجوه من شبهها مع الفعل ولعدم لزومها اختصاصها بالاسم عصام

ويمكن ادراجه فى قوله بعض وجوه من شبهها مع الفعل

ولهذا لم يذكره صريحا اى يكون الغاءها لازما لم يذكر اللام صريحا
ولم يقل ويجوز اعمالها بل كتب اليه فى حين جواز الالغاء والاعمال
يوجوبه فتأمل عصام

افعال المبتداء ام من الافعال التي هي من دواخل المبتداء والخبر لا غير مثل كان
وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليها فاذا فات ذلك اشترط ان لا
يفوت دخولها على ما يقتضي المبتداء والخبر رعاية الاصل بحسب الامكان
كقوله تع وان كانت لكبيرة وان لم تكن من الكاذبين خلافا للكوفيين
في التعميم ام في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتداء والخبر لا
في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريو
في تجويز دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربكما ان
قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين و
تخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب
في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل
اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها
في سعة الكلام واقع كقوله تع وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة
بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف
على الاقوى وذلك غير جائز فقدر واضمير الشان حتى يلوح اسما للمفتوحة
بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيلوح عاملا في المبتداء والخبر
لما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تلوح عاملا
وقد لا يلوح والعمل الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل
في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف
على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجملة الصالحة لان يلوح مفسرة لضمير
الشان مطلقا سواء كان اسمية او فعلية داخلا فعلها على المبتداء و
الخبر او غير داخل وكذا عمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان

وتخفف المفتوحة فالمكسورة لشبهها بالفعل في اللفظ والمعنى
في انها اذا وقعت مفتوحة لم تعمل لفظا ولا محلا
ان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم لام الابتداء دخلت على خبر ان
زيدة ما هو في لكم قد اجتمع الامثال في اول الكلام
وان كلا وان كل لما جميع لما فاتح والبوكر بالتخفيف مع ان عمال
بل ان الخفيفة ليست كذلك وقرئ ان كل نفس لما عليها حافظ
اعتبار الاصل لما كان عاملا ولم يبطل عمله بالتخفيف مع ان عمال
والجار والمجرور متعلق بمحذوف اي ان كل نفس لما عليها حافظ
ان ما زائدة ولما عمل ليس بشيء قاضي بيضاوي

ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك
قائم واحسب انك قائم وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة
فجاء في المضمر فقد قال الشاعر فلو انك في يوم الرجاء سألتني فراقك لم ابخل و
انت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل
اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان
عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او
سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف تأتي كل ما قدرا او قد
نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق
بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة
او حرف النفي نحو اولا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي لا يكون
كالعوض من المحذوفة فانه لا يحصل بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية
فانه يجتمع مع كل واحد منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به
الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان
كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكأن للتشبيه
اي لانشائه وهل حرف برأسه في الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيد الاسد
ان زيد كالاسد فقدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت
الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على
المفرد فراعوا الصورة وفتحت الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي
كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الاصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر
كقول الشاعر وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان وان اعملتها قلت

كان تدييه حقان لكنه على الاستعمال الغير الافصح كما عرفت واذا لم يعمل لفظا ففيها
ضمير الشان مقدر عندهم كما ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها
الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة
وقال الكوفيين هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة و
لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا يفيد ان ما بعدها
ليس كما قبلها بل مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تخفف مضمون ما بعدها
للاستدراك ومعنى الاستدراك دفع التوهم يتولد من كلام المتقدم فاذا قلت
جائني زيد فكان توهم ان عمروا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم
بقولك لكن عمروا لم يجئ يتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه فاللفظي قد يكون
نحو جائني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر ولكن عمروا غائب وتخفف
اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
مجريها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لها ما اجريت عليه وفي بعض النسخ
على الاكثر وكانه اشار الى ما جاء وعن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا
على اخواتها المخففة وقال الشارح ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها
مشدودة ومخففة الواو اما لعطف الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي
الاخر اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى
المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب
المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي تمناه كائنا على
صفة القيام فالخبران منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب
الخبر والثاني بتقدير كان متمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء

اصله

والاستدراك عنوان يتوسط بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات

يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول اى ليت ايام الصبا
كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير
المستكن في خبرها المحذوفة اى ليت ايام الصبا كائنة حال كونها راجعة و
لعل للترجي اى لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر رجوا و
محذوف كقوله تع لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول
وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقلية وانشد السيرافي ذلك وداع
دعانا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذلك يجيب فقلت ادع امرى وارفع الصوت
دعوة لعل ابي المغوار منك قريب او اجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل
الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع اخر فالشاعر حكاه
على ما كان عليه او كان اشهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى
في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التأويل ان هذا البيت
يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التأويل بعد
ما جزم لوجود الخبر بها وحكم شذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة
الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت
عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام وبل ولا
ولكن وعد بعضهم اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف
بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني
زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط
مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم
لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان
يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين

العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف
بالمعطوف عليه الخ وتميل العامل الى المعطوف عصام

او الاشياء كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في
الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او قعدوا ثم عمرو اي حصل
الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع لا للترتيب فيها فقوله
لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف
عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب فيها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي
للجمع مع ترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة
بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في
ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها
اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه
قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد العطف بها قوة في
المعطوف او ضعف فيه اي ليدل عليهما حتى تتميز الجزء بالقوة والضعف
عن الكل فصار كانه غيره فصح ان يجعلها غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل
ودل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع
المهلة وتجريهن احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا
يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني
زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق
الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كانت موت
الانبياء بحسب الخارج في اثناء سايرالناس وبهذا المناسب في الذهن فقدم قدوم
ركبان الخارج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا
يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف

كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير
يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول الصوم
جميع اجزاء الليلة ولذلك النوم استعمل حتى الجارة في المعنيين جميعا لانه لم يأت
في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها
فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها
في معنييها جميعا ليبقى الاصل مزية على الفرع فرية وانما استعملها في اظهر معنييها
وهو كون مدخولها جزء لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر
في الوجود من المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص
معطوفها بكونه جزأ من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من
ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما في بعض الحواشي واو واما
وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة لاحد الامرين او
الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او
في مثل قوله تع ولا تطع منهم اثما او كفورا لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد
الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق
النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها
يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الاخر بل الهمزة
اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند التكلم لطلب
التعيين من المخاطب ومن ثمة اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت زيدا
ام عمروا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان والى ام لكن الاخر
لم بل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن

فيصح وازيدا رايت ام عمرو احسن وافصح وح يكون تركيب الرأيت زيدا ام
عمرو احسن فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفى الترجمة الشريفة انه
وجد فى بعض النسخ الكافية المقروة على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد
المستويين والاخر الهمزة الافصح ومن ثمة ضعف ارأيت زيدا ام عمرا
ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير
مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا بعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف
ههنا لا يخ عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه ايضا ومن ثمة اى من اجل
ما ذكر بعينه جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد
الامرين لان السؤال عنه دون نعم اولا لانها لا يفيد ان التعيين
بخلاف او واما مع الهمزة اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما
عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على
التعيين جاءك اولا وقد يجاب لان بنفى كليهما لاحتمال الخطأ فى اعتقاد
المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثمة فى الموضعين امر واحد لكنه لما
كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل
واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة فى كل موضع الى شرط اخر لا يخ عن مسامحة
ولو اقتصر على قوله ومن ثمة لم يجز فى اول الكلام وعطف على قوله كان جوابها
بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر كان
احسن واخصر كما لا يخفى وام المنقطعة قيل فى الاضراب عن الاول ومثل الهمزة
للشك فى الثانى والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اى ان القطعية التى
انها لابل وهى جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار
ثم شككت فى انها شاة ام شئ آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اى

بل

بل اهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو وحين
تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف
عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطفت بشيء على اخر بأما
يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو
جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة
مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما
نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض
النحاة ان اما ليست من الحروف العاطفة والام يقع قبل المعطوف
عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف
يلزم ايراد عاطفين معا ويلزم احدهما لغوا والجواب عن الاول ان
اما الداخلة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه للشك في
اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها
على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فكل منهما
فائدة اخرة لا لغو ولا بل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدها معينا
اذ النسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه لا المعطوف
نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي
بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بأبا
المجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا
صرف عنه بكلمة بل بعد النفي نحو جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف والمذهب بعضهم

الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي عن المعطوف عليه الى المعطوف اي بل جائني زيد
عمرو والمعطوف عليه فحكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت للحكم المنفي
عن المعطوف للمعطوف والمعطوف عليه فحكم المسكوت عنه او الحكم منفي
عنه فمعنى ما جائني زيد بل عمرو وبل جاءني عمرو زيد اما فحكم المسكوت عنه او
المجيء منفي ولكن لازمة للنفي اي غير مستقلة بدونه فان كانت لعطف
المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيلزم لايجاب ما انفي عن الاول فيلزم
لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كان
لعطف الجملة على الجملة فهي نظيره بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد
النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد
لكن عمرو لم يجئ وما جائني زيد لكن عمرو قد جاء وفعل كل تقدير غير مستقل
بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها تصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل
المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا كثيت حروف التنبيه نحو الا زيد
قائم واما زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى
لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا
وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعم استعمالا لانها تستعمل
لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء
والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط
ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله
كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه
لم يذكر له مرتبتان فالقريب بمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال
البعد وبين كمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة و

سكون

وجيروان صح

وسكون الياء واجل جيران بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان
معاني تلك الحروف تبين وجه تسميتها الحروف الايجاب فنعم مقدرة لما
سبقها اي مخففة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام
زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم
زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في
موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه ح لست ربنا وقيل يجوز استعمال
نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد ومن انكار النفي وقد اشتهر
هذا في العرف ولو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون
اقرارا ويقوم مقام بلى لتقدير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب
النفي يعني ينتقض النفي المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا
عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام زيد او مقرونا به
فهي اذن لنقض الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تع الست بربكم قالوا
بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول
في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة
استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها يجيء لتصديق الخبر ايضا
وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم
اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي
فلا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول والله اي وربي ولعمري واجل
وجير بكسر وفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل
او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى ولم يأت وجاء ان لتصديق
الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة ابن حملتني اليك وان

اذ زيد قائم والله اي
اي زيد قائم

ما جاني زيد ان او اجل او جير ديسك
اي صدقت ديمكدر يعني زيدك عدم
مجيئني تصديقدر

وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا فى قول
الشاعر ليت شعرى هل للحب شفاء من جوى حبها ان اللقاء اى نعم اللقاء شفاء
للحب فجبرها فى هذين الموضعين خلافا لما ذكره المص من كونها تصديقا للحب
حروف الزيادة وانما سميت حروف زوايد لانها قد تقع زائدة لانها لا
تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لانها لا فائدة لها
فان لها فوايد فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى
كاف من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهى
تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها بحيث
لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها
عن الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى الكلام الفصح ولا
سيما فى كلام البارى تعالى وتقدس ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء
واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد
النفى نحو ما ان رأيت زيدا اى ما رأيت زيدا وقلت اى زيادة ان مع مصدرية
نحو انتظرنى ما ان جلس القاضى اى مدة جلوسه وقلت زيادتها مع لما
نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما
كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه والله
اعلم لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى
ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج
اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب و
مع اى نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس
اجلس ومع ان نحو ما تريني من البشر احدا احال لونه تلك المذكورات

مع

مع ما شرطا اي ادوات الشرط وبعض حروف الجر فبما رحمة من الله لنت لهم
ومما خطيئاتهم اغرقوا فادخلوا نارا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمروا
عدوي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الا جلين
قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا
تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى
نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو
قوله تع ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل
القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها
التنبيه على جلاء القضية بحيث تستغني عن القسم فبرز للانك في صورة نفي
القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور وما شعر اي
في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء
واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها
حرفا التفسير اي فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله
والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى
القول اي بفعل متقرر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك
عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسير في
الاكثر الا مفعولا مقدار اللفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله
تع وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر
اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان
ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول
به المقدر لكتبت وقوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله

فقوله ان اعبد والله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما
في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بالمفعول به الظاهر
كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى اذ اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير
لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان المخففة
وان المشددة فالا ولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي
للجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تأويل المصدر
نحو قوله تع وضاقت عليكم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو
السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما
بالمصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الا
قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة
يعق في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي
للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية
ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلهما في تأويل المفرد الذي
هو مصدر جزئها نحو اعجبني انك قايم اي قيامك او ما في معناه نحو
اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرة الكون نحو اعجبني
ان هذا زيدا اي كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا مشددتين
ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر
ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل
وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا
تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناه
ما اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع

الحث

الحث على الفعل والطلب له فمرى في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض
في الماضي الا قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك
في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض
على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد تسمى بهما لمجيئها لهما
فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى
التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب
من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن
قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما
كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فيفيد اذن ثلثة
معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد يوجد مع التحقيق
التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي
في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحروف تنفيس للتقليل اى يضاف
الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل
للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء
ويجوز بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت
ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمها
في حيزها لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر ويدخلان على الاسمية
والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل
تقول فيها هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة قد تدخل على كل اسمية
سواء كان فيها الخبر اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية
خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان

التوقع كونك

يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تع هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان
اصلها قد وهي لوازم الافعال فان رأت فعلا في خبرها تذكرت عهودا بالحمى
وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في خبرها نسلت عنه واهلته
والهمزة اعم تصرفا اى التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر
من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل
بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال
الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان
المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترجى بضربك
زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها
بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة
لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعد المستفهم عنه فا
فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق
ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد
لانها للاضراب عن السؤال الاول والاستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان
قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع
وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة
بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما
لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني
للماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان دخل للاستقبال و
لو للمضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على الماضي او المضارع
نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى

المثال

المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك
وكذلك لو دخلت على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب
بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه
وقد تستعمل كان في المستقبل نحو قوله تع ولامة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا لزوم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي لحصول
امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا
فيلزم لاجل انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد
علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجئ مقدر فيه فيلزم انتفائهما معا
وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجئ في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى
هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء
اللازم ليدل به على انتفاء الملزوم كقوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان
الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم
المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره
مبني على قصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم
المجهول وان معنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للاخر
بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك
لم يقصد ان يعلم المخاطب ان انتفاء المجئ من انتفاء الاكرام كيف وكلا
الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى
انتفاء المجئ ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار

شئ فيربط ذلك الشئ بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته
فلو لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف
لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمان اى ان ولو الفعل لفظا كما مر من
الامثلة او تقديرا نحو قوله تع وان احد من المشركين استجارك ولو
انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان
بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر
واما انتم فلانه كان ضمير امستترا متصلا فلما حذف الفعل صار
منفصلا بارزا وليس تأكيد الفاعل المحذوف لان حذف الفعل و
الفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة اى من اجل لزوم الفعل
بعدها قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان
مع معموله فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة
لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى
فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر ان هو الافراد
فيلزم الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان
الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت
يدل على معنى ثبت المقدر هنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل
الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ منهما عوضا
حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن
اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل
منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اى [illegible] وقوع

الفعل في موضع الخبر كقولك تمر ولوان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام
ليس مشتقا فيوضع فعل في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اى
في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان واحترز به
عن توسط القسم بتقدير غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي
ان لزم القسم ان يلوز الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون
لا يعمل فيه اذ وان الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل اذ وا ت
الشرط فيه اذ ر في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط
جميعا لانه يلزم ان يلوز مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو
جواب للقسم لكون اليمين عليه والشرط ايضا لكونه مشروط الشرط
مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا اولم يأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك
وان توسط ا القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه وغيره اى
تقديم الشرط جاز ان يعتبر القسم وان يلغى الشرط وان يلغى القسم
ويعتبر الشرط ويحتمل ان يلوز المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم
وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتيني اتك فعلى
المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيلوز ذلك
باعتبار التقديم والجواز كليهما نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني
هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيلوز النشر
باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف والنشر وباعتبار الشرط على ترتيبه
وان اتيتني والله لا يتك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي
على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المعنى في الشرط في صورة ط
اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى

المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبار
جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى مثال لتقديم الشرط وجواز
الغائه فالشرط بالاعتبار الاول على ترتيب اللف وبالاعتبار الثانى على غير
ترتيبه ففى كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه
بخلاف المعنى الاول فالمحلى عليه اولى وعلى تقدير المحلى عليه وان كان رعاية
لوجه النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكن اراد
اتصال المثال بالممثل بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من
حيث مثالاهما وتقدير القسم كاللفظ اى كالملفوظ به او مقدرة كالملفوظ
فصدر الكلام فلزم فى الشرط الذى بعده الماضى وكان الجواب للقسم نحو
لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا
يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء للشرط لكان الجزم بحذف
النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون
اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون والشرط ماض وانكم لمشركون جواب
القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية
الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اى لتفصيل ما اجمل المتكلم فى
الذكر نحو قولك جاءنى اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما
بشر فقد اعرضت عنه او اجمل فى الذهن فيكون معلوما للمخاطب بواسطة
القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة
فى اوايل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر
قسم واحد حيث يكون المذكور ضد غير المذكور لدلالة احد الضدين
على الاخر كقوله تع فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان

مايقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس
في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان
كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف
فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة
في جوابها جزء ما في حينها اي في حين فائها او حين اما لان حين
الفاء ايضا حين هو سواء كان ذلك الحين مبتداء نحو اما زيد فمنطلق او
معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا
مطلقا غير مقيد بحال تجويزه تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه
وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع
تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد وهو ان ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط
المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال يجوز التقديم
وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما
يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن
من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا
يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى
واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق
فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل
لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل القائل المازني ان كان ما
يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال
المذكور من قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على
الفاء والا وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليه

BIBLIOTHECA ACADEMIAE SCIENTIARUM HUNGARICAE
MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA
BUDAPEST

مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان معنى حينئذ لا يحل فيما
قبلها من قبيل القسم الثاني وهو ان يكون والمتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الطاء مانع اخر وبين ان يكون فجعل لما
قوة لرفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان
ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما حذف ف
فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق
وارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولى وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد
فمنطلق اكرر فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار
اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير
الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغايب المجهول على
ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير
النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان
يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير
ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيد فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على
صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم
بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما بلا خلاف
وانما مثل المص بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور
امثلة كونها مرفوعة لكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر
والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا رد عالك اى ليس الامر كما
تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا

كلا اى لا يجاب الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق
مضمون الجملة كقوله تع كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان
يقال انه اسم بنى لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه
لمعناه لا لكى يتوهم المخاطب عما يقول تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته
اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا ان المقصود به تحقيقا مضمون الجملة
كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة
لانها مختصة بالاسم يلحق الفعل الماضى ليلزم من اول الامر علامة لتانيث
المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء
ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنى من
اول الامر سكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك التاء على اعراب ما وليته
لانها كالحرف الاخير مما يلحقانه فان كان المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث
حقيقى فحرى اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اى
الحاق تانيث مخير فيه على الحذف والايصال وبهذه المسئلة قد تقدمت
الا انها ذكرت فيما تقدمت من حيث انها من احكام المؤنث وههنا
من حيث انها من احكام تانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين
اى الجمع المذكر والمؤنث فى مثل قام الزيدان وقاموا الزيدون وقنى
فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه
الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية
والجمع غالبا ظاهرة وغاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هى حروف اتى بها لدلالة من اول
الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة والمانع

من جعل هذه الحروف ضمايرو ابدال الظاهر ههنا منها والفائدة في اشارة هذا
الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبرا المبتدأ المؤخر والعرض
كون الخبر مبهما التنوين في الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمي ما به
تنون الشئ اعني النون تنوينا لشعار الحدوثة وعروضه لما في المصدر من
معنى الحدوث ولهذا كسبويه المصدر حدثا وفي الاصطلاح نون ساكنة
اى بذاتها فلا يضرها الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهي شاملة نون من
ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اى اخر الكلمة فان
هذه اواخر تلك الكلمات لا تتوابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم
يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعة الاخر لحوقها به من غير تخلل الشئ
بينه وبينها وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر
الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخير
ولم يقل اخر الاسم ليشتمل تنوين الترنم في الفعل لا التأكيد الفعل فخرج نون التأكيد
المخففة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة
الاخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض والمعروض وليس نون انطلق تابعا
لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اكر التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة
اى كون الاسم بحيث لم يشبه الفعل من الوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا
يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو
الدال على ان مدخوله غير متعين نحو صه اكر اسكت سكوتا ما في وقت ما واما
صه بغير تنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين في نحو احمد وابراهيم
فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ادري ما معنى ان يكون
تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا

جعلته علما يخص للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف
اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف
الى اذ واذا كانت مضافة الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف
الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وعلى
وعامئذ وساعئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم بعض
ومررت بكل قائما اى بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون
الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء علة الجمع كما ان الواو علامة
فى الجمع السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون فى ذلك فزيد التنوين فى اخره
يقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا
امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين والتأنيث والظاهر
انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم
مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده فى غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين
ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو الحق
اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت
فى الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر وا الحق
اواخر الابيات والمصاريع وان كانت للحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها جائزا
بل واقعا كما تشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغنى بها هو الاخر لئلا
يخل سلك النظم بتخلل بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعانى
وهو اما ان يلحق القافية المطلقة وهو ما كان روياً متحركا متبعا بحرف
حركته واحد من الالف والواو والياء وسميت بهذه الحروف حروف الاطلاق
لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق التنوين لهذه القافية انما يكون

والترنم يدخل على الفعل والاسم
مثل لنسقفها

بابدال حروف الاطلاق به قول الشاعر اقل اللوم عاذل والعتاب فقوله ان
اصبت لقد اصابن فرويّ هذا البيت الباء وحصل بالشباع فحصل الالف
وعوض عن الالف عند التقاء نون التنافي واما يلحق القافية المقيدة وهي
ماكان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان اوغير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت
بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك حركة تحصل باشباعها حرف الاطلاق فيحصل
امتداد الصوت كقول الشاعر وقائم الاعماق خاوي المخترق مشبه الاعلام
لماع الخفقن فان القافية في هذا البيت القاف الساكن ولا يمكن مد الصوت
بها فحركت عند التقاء بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن
ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد
تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا سقط عند التقطيع و
ليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان التنوين الترنم ليس موضوعا
بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان
حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد التنوين
الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع تساهل
وتسامح واما تنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل ويحذف
اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا
الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما
موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من
موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية
عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو
جاءني رجل ابن زيد ورأيت ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن

من لحظ

من الخط القلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن
صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن
في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيث ما كانت لئلا يلتبس
ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التأكيد قسمان خفيفة ساكنة
لانها مبنية والاصل في البناء السكون وشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة
مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين
نون جمع المؤنث ونون المشددة نحو اضربنان فانها يكسر معها لشبهها بنون
التثنية يختص اي النون التأكيد بفعل المستقبل في ضمن الامر نحو اضربن با
لتخفيف واضربن بالتشديد والنهي لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن و
التمني ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم والله لاجتهدن
بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذ
كورات
الدالة على الطلب دون الحال والماضي لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي
نون التأكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقوم الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب فانما جاز
قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التأكيد في مثبت القسم اي في جوابه
المثبت لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه
وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي
قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم
بل جائز وكثرت اي نون التأكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما
اكد الحرف قصدوا تأكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود من غرة وما قبلها اي
ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو في مضمون
ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان شرط في التقاء الساكنين على

نون التأكيد خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعض
من الثقيلة لان الثقيلة مكونة باثنتين وموردها
بعض عن مورد لها عصام

قوله لانها مبنية والاصح البناء السكون وكان يقول
انه فرع التعدد بحذف نونها الثانية لان الاصل ما تحذف
بالرجوع بعد الحذف الى حدوث كان حذفها تم موجبه بعينه فيكون خيرا
من ان الخفة فرع التعدد واتما موجبه بعينه من ان
كلا منهما حرف برأسه تم ما تعدد الرجوع عصام

على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى
اولتثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة وان لم يشترط فى التقاء
الساكنين ماذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على اليا المحذ
وقف لالتقاء الساكنين اولتثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما
قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكورين وضمير المخاطبة وهو
الواحد المذكر غايبا كان اومخاطبا والمؤنث الغايبة مفتوح طلبا
للخفة وظاهر ان ماعدا ذلك يشمل التثنية والجمع المؤنث وحكمها غير ما
ذكر فقوله وتقول فى التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربان بمنزلة
الاستثناء عنه فتقول فى المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشبه بالواحد
واضربنان فى الجمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التا كيد
لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولايدخلها اى التثنية وجمع المؤنث
النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه
يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مقدرا كحاله الوقف وليس
بمرضى عند الاكثرين وهى اى النون الثقيلة والخفيفة فى غيرها اى غير
التثنية وجمع المؤنث مع ضمير البارز اى واو جمع المذكر وياء المخففة كما
لمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان يقابل اخر الفعل مع النونين
مقابلة مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء تحريكها ضما وكسرا او
غرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها
ومعنى كلامه ان النونين حكمها مع المثنى وجمع المؤنث ومع غيرهما
على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا
والواحدة المؤنث نحو اغزى وارمى واخشى واما مع ضمير مستتر وهو الواحد

المذكر

المذكر نحو اغزوا رموا واخشوا فالنون مع ضمير البارز كالكلمة المنفصلة
فتقول اغزون وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت نحو اغزوا الكفار
وارموا الغرض وكذا اغزين وارمين يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزى
الجيش وارمى الغرض وتضم الواو المفتوحة ما قبلها نحو اخشون كما ضمها
مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوحة كما كسرتها مع المنفصلة
تقول اخشين كما اخشى الرجل وان لم يكن اى مع الضمير البارز وهو الواحد
المذكر نحو اغزان وارمان واخشا فكالمتصلة ويعني بها الف التثنية تقول
اغزون وارمين واخشين بردّ اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا و
اخشيا ومن ثمة اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير
البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال ترياان وهذا مثال
لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون في هل
ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التأكيد وضم الواو وكضمها
في لم يروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون وهل ترين في
هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه
بارز يكسر لاجل النون واغزون في اغز عطف على ترين لا ترين اى ومن
ثمة قيل اغزون بردّ الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية في اغزوا
واغزون فاغز واجذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم
واغزن فاغزى بحذف ياء المكسورة ما قبلها كما قيل اغزى القوم بحذف
ياء المكسورة ما قبلها كما غزى القوم وبهذه الامثلة وقعت على ترتيب
تصريفها الواقع وكتب التصريف بعضها لما هو مع ضمير البارز كالمنفصل
وبعضها لما مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة

تحذف لسكن اى لالتقاء الساكنين المذكور بعدها وفى بعض النسخ للساكنين
اى لالتقائهما كقول الشاعر لا يرهن الفقير على ان تركع يوما والدهر قد رفعه
اى لا يرهنن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التى بعدها
وابقيت فتحة ما قبلها ليدل عليها والا كان الواجب ان يقال لا ترهن الفقير
ولم يحركوها كما تحرك التنوين فرقا بينهما واعلم يعكس حط مرتبة ما يدخل
الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم والفعل فرعا ويحذف
ايضا المخففة فى حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اى بضم او كسر ما قبلها
كما يحذف التنوين كذلك فرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة
باغزوا او اغزى وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقعت
عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين
فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم فى الوصل والمخففة ليست
بلازمة فجعل اللام مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوحة
ما قبلها تقلب الفا كقولك فى اضربن واضربا تشبيها لها بالتنوين فان
التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف
نحو اصبت خيرا واصابنى خير وختم لى بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا
خيرا ولا تلحق بنا من التبعة شرورا خيرا واجعل نونات نقايضنا
خفيفة كانت او ثقيلة فى موافقة الندامة منقلبة بالف اداب
عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته فى محوارقام
الضلالة كافية وعن مضرة السقام المهلكات شافية وعلى آله واصحابه
وعلى من تبعهم من زمرة احبائه من كد الانتهاض لنقل
هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير اسمعيل بن
ابراهيم غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين يوم
يقوم الحساب تاريخ سنة ١١٥٢

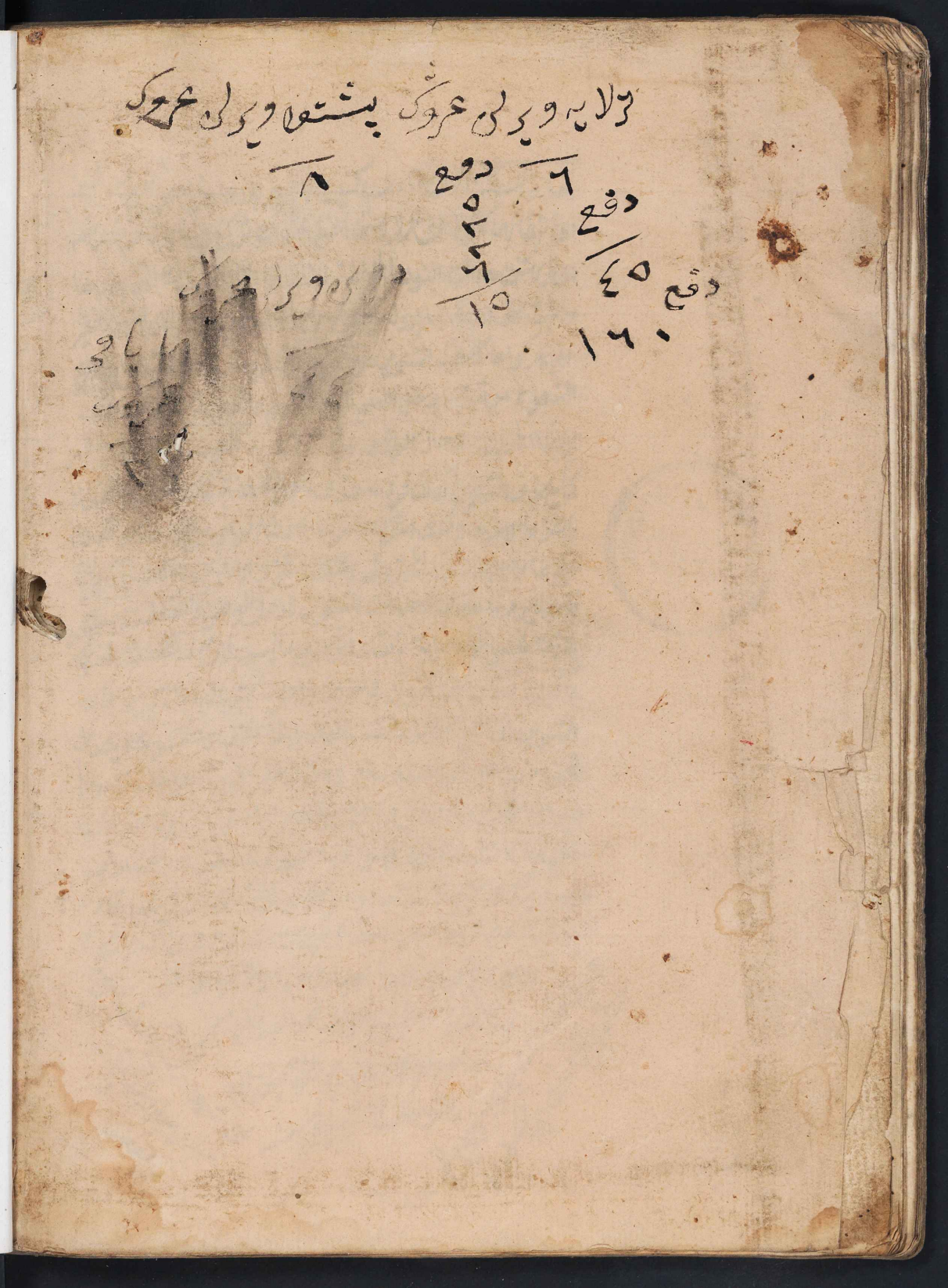

Arab 0.96.




cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18
C M Y K
GREY SCALE 20 STEPS
R G B
0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19